# الأسرة العربية

## النظرية والتطبيق

تأليف
الدكتورة / اجلال إسماعيل حلمى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى
١٩٩٧

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ ش محمد فريد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

# المقدمة

الأسرة هى اللبنة الأساسية فى بناء المجتمع ، و الزواج هو الوسيلة الوحيدة المشروعة و المقبولة اجتماعيا لتكوين النشىء ، و الأسرة هى البيئة المناسبة لتربية الأبناء و إعدادهم . و قد اعتبر الأسلام الزواج نظاما اجتماعيا ، وضرورة اجتماعية يتوقف عليها بقاء النوع و استمرار الحياة و استقرار العاطفة و الرحمة و المودة .

قال تعالى : " و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة و رحمة ، إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون " (الروم:٢١) .

اهتم الأسلام بالمرأة اهتمامه بالرجل ، و كرّم بنى آدم دون تفرقة بين رجل و إمرأة . كما حظى الطفل فى الإسلام بعناية فائقة و أعطاه حقوقا واسعة قبل ولادتة وبعدها .

و أمر والدية بحسن تربيتة و رعايتة تربويا و صحيا و اجتماعيا و نفسيا . كما طالب الأبناء بتكريم الوالدين و الأحسان إليهما و البر بهما .

و بدأت سورة النساء بقانون أسرى يحدد المعيار الحقيقى للتنشئة الأجتماعية للأبناء ، و السيطرة على الظواهر الأجتماعية التى تؤدى الى تكفكك الأسرة و إنحلالها. قال تعالى فى كتابة الكريم :" ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها . و بث منهما رجالا كثيرا و نساءً ، و اتقوا اللـه الذى تساطون بهِ و الأرحام ، ان اللهَ كان عليكُم رقيباً " ( النساء :١).

ولقد طرأ على المجتمع العربى متغيرات اجتماعية و ثقافية واقتاصادية تركت آثارا سلبية ، و أصبحت الأسرة العربية تعانى من الغزو الثقافى ، و تواجة العديد من

التحديات وهى على مشارف القرن الحادى و العشرين . و من هنا يبرز دور الباحثين و الأكاديميين لاستشراف مستقبل الوطن العربى و دراسة أوضاع الأسرة العربية و ماتتعرض له من مخاطر و تحديات .

و يأتى الكتاب الذى أقدمة للقارىء العربى تعبيرا عن اهتمام الباحثة بالأسرة العربية فى كل مكان من المجتمع العربى . و يضم الكتاب خمسة فصول حاولت الباحثة فى الفصل الأول عرض التحديات التى تتعرض لها الأسرة العربية وهى على مشارف القرن الحادى و العشرين . أما الفصل الثانى فهو محاولة متواضعة تعبر عن مستقبل النظام الأسرى فى مجتمع الأمارات من وجهة نظر الباحثة اعتمادا على الدراسات الخليجية و العربية السابقة و بعض الإحصاءات الحديثة فى مجتمع الأمارات .

أما الفصل الثالث فهو دراسة ميدانية موضوعها عمل المرأة والتنشئة الأجتماعية للأبناء فى مجتمع الإمارات ، و قد تم عرض نتائج البحث ضمن أعمال ندوة التنشئة الأجتماعية فى مجتمعات الخليج العربية ٢٥/٢٣ فبراير ١٩٩٢ التى عقدت تحت أشراف كلية الاداب بجامعة الأمارات .

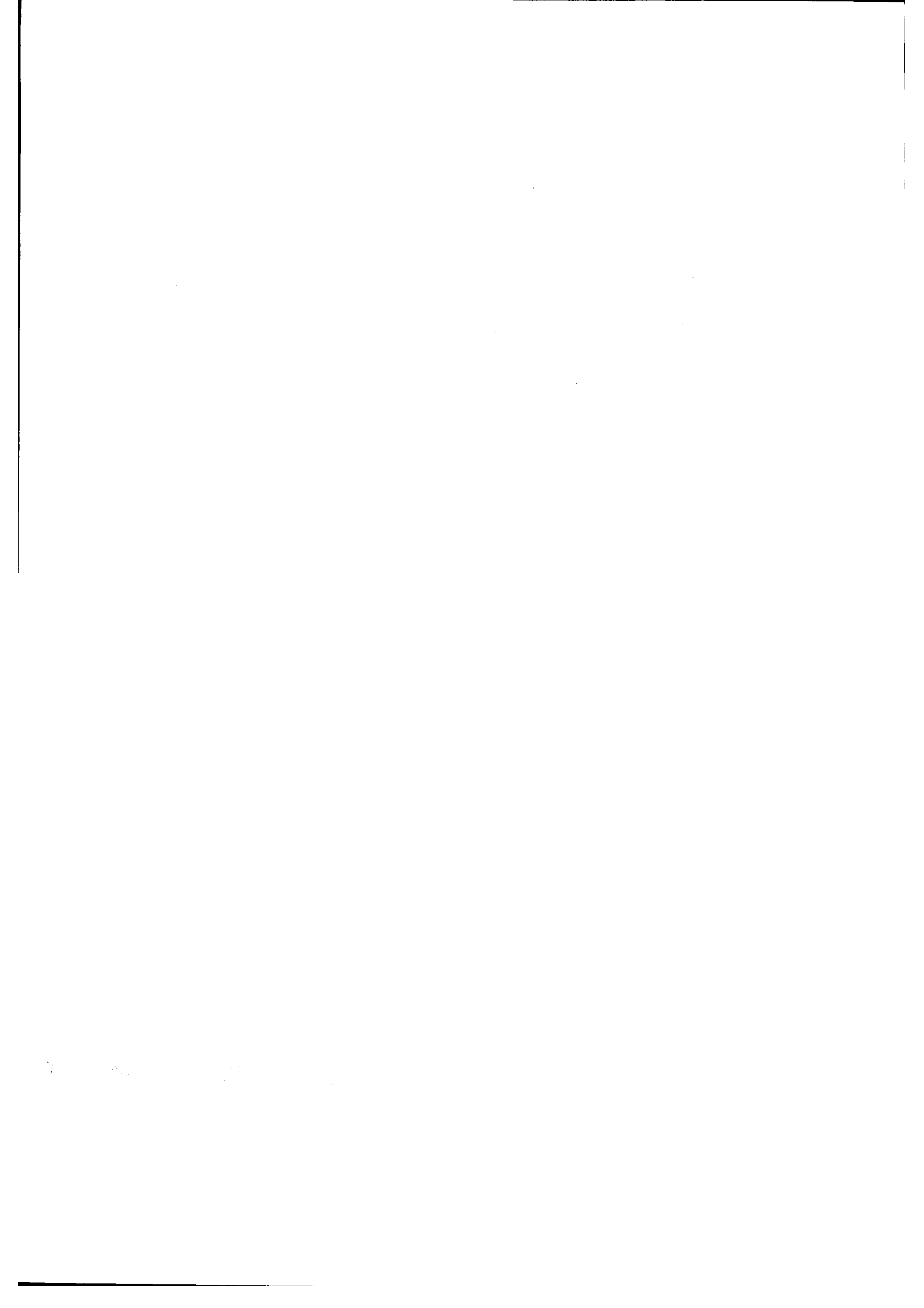
وفى الفصلين الرابع والخامس تناولنا بعض القضايا الخاصة بالأسرة المصرية ، وتعرضنا فى الفصل الرابع لدور تعليم المرأة فى التنمية السكانية وهى مقالة تم نشرها فى الكتاب المرجعى للمجلس القومى للسكان (١٩٩٥) .

اما الفصل الخامس فعرضنا فيه داراسة موضوعها: القيم والعنف الأسرى فى المجتمع المصرى حيث تم تحليل مضمون ماورد فى جريدتى الاهرام والأخبار عن حوادث العنف التى تتم داخل الاسرة وبين أفرادها منذ (١٩٩١-١٩٩٥) .

وقد تم الإستفادة من أحداث المؤلفات والبحوث الأجنبية والعربية موضحة الأسس النظرية والمنهجية للظواهر الاجتماعية موضوع الدارسة ، ومحاولة الاقتراب من الواقع الاجتماعى للأسرة العربية .

ولكى يستفيد القارئ الأكاديمى قمت بتوضيح المسلمات النظرية الخاصة بكل من التيار المحافظ والتيار النقدى فى علم الاجتماع ، وتقسيم نتائج الدارسات الميدانية فى ضوئها وفى ضوء البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع موضوع الدارسة .

**الباحثة**



# المحتويـات

الصفحة

ثالثا : الاجراءات المنهجية للدراسة .

رابعا : المداخل السوسيولوجية لدراسة العنف .

خامسا : المفهومات الأساسية .

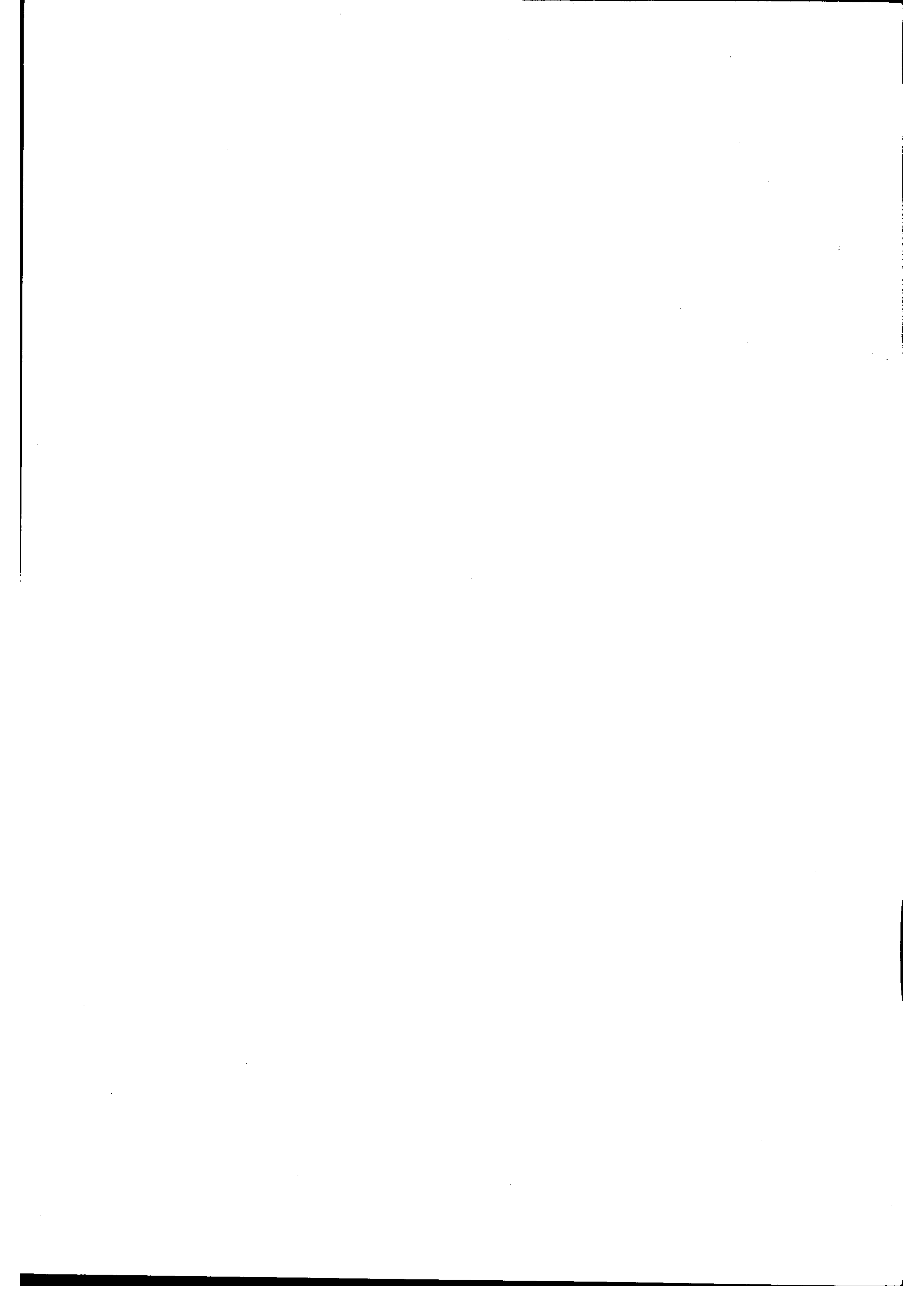
سادسا : البحوث والدراسات السابقة عن العنف الاسرى .

سابعا : البحوث والدراسات السابقة عن العنف الأسرى فى المجتمع المصرى

ثامنا : نتائج تحليل المضمون عن العنف الاسرى فى المجتمع المصرى .

تاسعا : القيم والعنف الاسرى فى المجتمع المصرى .

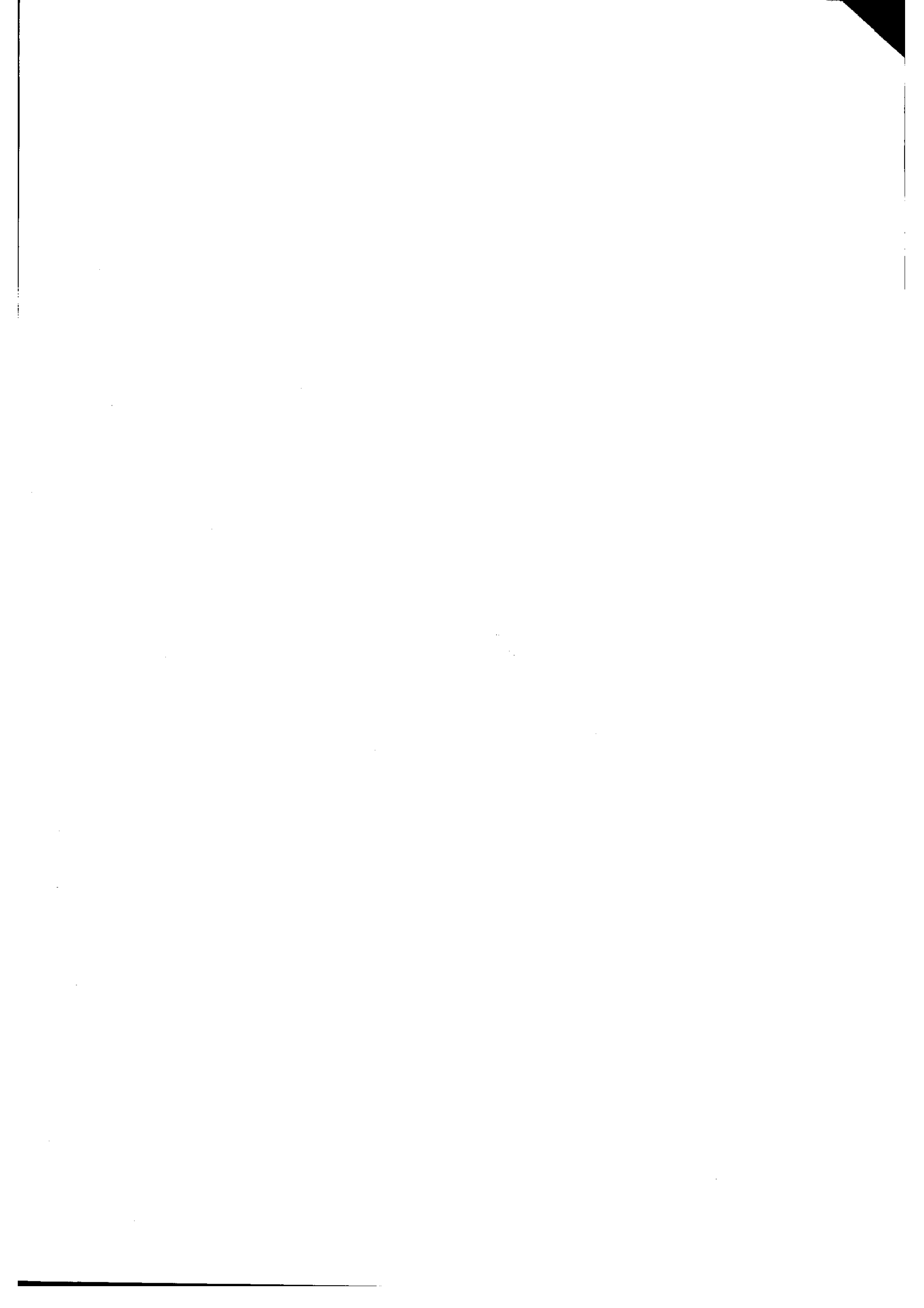
عاشرا : مناقشة نتائج الدراسة فى ضوء التحولات البنائية للمجتمع المصرى منذ الثمانينات .



## المحتويــات الصفحة

# الفصل الأول

## الأسرة العربية ، التحديات والامكانات



# الأسرة العربية ، التحديات والامكانات ،

إن الحديث عن التحديات التى تواجه الأسرة العربية - وهى على مشارف القرن الحادى والعشرين - يضع المجتمع العربى أمام واقعه ومستقبله وطموحاته فى سبيل تحقيق نهضة شاملة متكاملة . صحيح ان الوطن العربى جزء من العالم الثالث ، ولكنه فى موقع الريادة والتحدى ، لمواجهة المتغيرات العالمية والحضارة الحديثة التى تحاول إخضاعه لآليات النظام العالمى الجديد :

وعند ما نتحدث عن القرن الحادى والعشرين نتحدث عن بناء المواطن العربى واستنباته منذ طفولته فى ظل أسرة عربية إسلامية تغذيه بالثقافة العربية وبالمعطيات العصرية . وأن استمرار التفكير فى الأسرةالعربية بنفس المفاهيم التقليدية ، أمر يتنافى مع تحديات القرن الحادى والعشرين ، حيث إن المتغيرات العالمية المعاصرة بل والمستقبلية تشكل تحديا صارخا للأسرة العربية وتؤثر على بنيته الاجتماعية .

وفى هذه المقدمة أركز على النقاط التالية :

أولا : التحديات الخاصة بتحديث الزواج والأسرة العربية بفرض النموذج الغربى .

ثانيا : تحديات خاصة بالتنميط النوعى والموروث الثقافى الاجتماعى .

---

الندوة العلمية الأولى : نحو إطار حضارى للمجتمع العربى فى القرن الحادى والعشرين ، رواق عوشة بنت حسين الثقافى ، دبى ١٥ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ .

ثالثا : التحديات الخاصة بتأثير التحديث على المرأة العربية .

رابعا : التحديات الخاصة بالمشكلات الاسرية .

## أولا : التحديات الخاصة بتحديث الزواج والاسرة العربية بفرض النموذج الغربى .

يرى بعض الباحثين فى المجتمع العربى أن محاكاة النموذج الغربى فى جميع جوانبه ، هو طريق التنمية والنمو الحضارى لمجتمعاتنا المتخلفة ، وأن خلاصنا هو فى تمثل قيم التغريب ، والتحرر من قيم الأصالة وتبنى قيم المعاصرة . لقد وحاول هؤلاء الباحثون ترتيب الحقائق والبيانات المتوفرة لديهم عن الأسرة العربية بشكل يتوافق مع النموذج الغربى الذى يرون فيه وسيلتنا للتحديث المنشود . هذا فى الوقت الذى تفيد فيه الدراسات الغربية أن الأسرة الغربية غير مستقرة ، وأنها على وشك الزوال Vanish Family وأن وظيفتها الآن تقتصر على الجنس والإنجاب ، وتربية الطفل فى سنواته الأولى فقط . كما أن مستقبل الأسرة الغربية فى ظل الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الانجاب سوف تتعدى كل التوقعات ، وقد تختفى المفاهيم الأسرية مثل الأبوة والأمومة والبنوة والطفولة وغيرها . أما الزواج العصرى الغربى فإنه ينحل بنفس السرعة التى يعقد بها .

١ - إن السعى لتحديث الأسرة العربية وفقا للنموذج الغربى ، يعتبر أداة لهدمها وليس للنهوض بها خاصة أن الأسرة العربية - بأطفالها وشبابها - تتعرض لتحديات عديدة خلال محاولتها الحفاظ على توازنها ، إذ تتهددها عوامل داخلية ناتجة عن اضطراب الإتساق فى وظائفها ، وعوامل خارجية ناجمة عن عدم تكيفها مع البيئة المحيطة نتيجة للتيارات المتصارعة التى تواجهها :

سواء كانت تيارات دينية أوقومية أو تراثية أو علمانية أو تيارات تنادى بالأصالة وأخرى تنادى بالمعاصرة . مما أضعف من بنية الأسرة العربية ومن دورها فى التنمية العربية الشاملة ، وفى تنشئة الاجيال الصاعدة المقبلة على القرن الحادى والعشرين دون أن تتحدد هويتها أو شخصيتها .

٢ - وفيما يتعلق ببنية الأسرة العربية لانجد نمطا واحدا هو " الاسرة النواه " كما يقول النموذج الغربى بل وجدنا انماطا تندرج من الاتساع الرأسى والافقى ( من الاسرة الممتدة الى الأسرة شبه الممتدة ) الى الاسرة النواة .

٣ - اما عن سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة فوجدنا انها تندرج على متصل يبدأ بالسلطة المطلقة للرجل وتنتهى بالسلطة المطلقة للمرأة ، أما النمط الأول حيث السلطة المطلقة للرجل فنعرف ابعادها وما يحيط بها من مشكلات ونحن فى عصر الاتفاقيات التى تنص على إزالة جميع أشكال التمييز ليس فقط ضد المرأة ولكن ايضا ضد الأطفال والشباب وغيرهم . وفى الوسط نجد نمط الاسرة الذى يجمع بين السلطة الأبوية وبين المساواة بين الزوجين : هذه الاسرة تقوم على المودة والتفاهم فى ظل تنظيم متدرج للسلطة ، حيث يتحلى كل من الزوج والزوجة بشخصية واعية بذاتها وبهدفها نحو تقرير مصيرها ومصير الاسرة فى ظل حياة أسرية مستقرة تؤمن بأن المرأة علي مستوى الطبيعة ليست أدنى من الرجل ولا أعلي منه ولكن من الخطأ أيضا القول بأنهما متماثلان .

أما النمط الاخير والذى تنفرد فيه المرأة بالسلطة فهى الأسر التى تكون بدون أب وهنا تقوم الام بدور رب الأسرة لأنها أم أرملة أو مطلقة أو هجرها زوجها بسبب ضغوط اقتصادية أو بسبب الهجرة المؤقته للزوج للعمل بعيدا عن

الأسرة أو لانشغاله بزوجة أخرى وأبنائه منها أو لإنشغاله بعمله أو تجارته وخلافه . وهنا تقوم الأم بإنجاز العديد من المهام الأسرية والمنزلية لتنظيم أسرتها واتخاذ قرارات مصيرية وبالطبع كلما كانت الأم متعلمة كلما كانت أسرتها أكثر استقرار .

وهذا هو التحدى الحقيقى علما بأن مسئولية المرأة عن أسرتها فى غياب زوجها ليست ظاهرة جديدة ولكنها فقط ظاهرة لم تخضع للملاحظة من جانب الباحثين ، ولم تلتفت إليها الحكومات العربية ولا الجمعيات غير الحكومية NGO خاصة أن الظروف الاقتصادية للأسر التى ترأسها الأم غالبا ما تقع تحت خط الفقر سواء فى البادية أو فى الريف أو فى المناطق الشعبية بالمدن . وفى هذا المجال يفيد تقرير للأمم المتحدة ( ١٩٩١ ) أن ظاهرة ربة الأسرة الأم تساهم فى تعميق ظاهرة تأنيث الفقر Feminization of Poverty حيث إن حوالى ٧٠٪ من فقراء العالم من الإناث .

وفى هذا المجال أقول : إن التعامل مع الجوانب الأكثر إهمالا فى المجتمع سوف يبرهن على أنه الضمانة الأكيدة للتغلب على التحديات .

٤ - وفيما يتعلق بالوظيفة الأساسية للأسرة وهى التنشئة الاجتماعية والثقافية نجد أن التكوين الثقافى للأسرة العربية مشوها ، فإلى جانب الأمية الابجدية المتفشية فى المجتمع العربى ، فإن الأمية الثقافية أكثر انتشار وأشد خطورة . ومما يثير القلق الموقف السلبى لبعض الأباء والأمهات ، من التيارات الثقافية الوافدة سواء كانت من الداخل أو عبر موجات الأثير فى صورة ثقافات

وأخلاقيات وسلوكات تتناقض مع التقاليد ومع الاخلاقيات العربية الاسلامية . وهذا بالطبع يتعارض مع واجبنا فى إعداد الطفل العربى ليستقبل القرن القادم بالطموح والأمل والندية الحضارية . أما فئة المراهقين فمشكلتها أفدح ، لأن ثقافتها الفرعية تؤثر فى ثقافة المجتمع . وإذا لم توجه التوجيه السليم ستبحث لها عن مثل أعلى من بين الممثلين والمغنيين والأبطال من خارج نطاق الوطن ، مما يتطلب إحداث تغيير جذرى تربوى وثقافى ، خاصة أن هذه الفئة العمرية الانتقالية مازالت تلقى إهمالا من المجتمع ولا تجد فى الأسرة من يفهمها ، ولاتجد النظام التربوى القادر على استيعاب طاقاتها وتطلعاتها .

إن هذا الجيل - الجيل الصاعد وجيل المراهقين - يحتاج الى تبصيره بالتراث العربى الاسلامى الصحيح غير المشوه ، وبأهمية التعاون العربى من أجل المساهمة فى تقدم الحضارة العربية المعاصرة الى جانب إعداده علميا وفكريا وحضاريا .

٥ - ومن ناحية الممارسات التربوية للآباء والأمهات نجد الى جانب السلطة الموجهة التى تعمل على نمو شخصية الأبناء فى جو من الثقة والاحترام، نجد ممارسات تساهم في تشويه شخصية الأبناء وإمكاناتهم نتيجة التسلط الأبوى ، والسلوك التعسفى فى تأديب الأبناء ، أو التدليل والحماية الزائدة ، والتمييز بين الذكور والإناث وغيرها من الأساليب التربوية الخاطئة التى تمحى الشخصية وروح المبادءة وتحمل المسئولية ، وتغرس الأنانية والانقياد وغيرها .

٦ - إن أزمة الاسرة العربية ترجع الى فقدان توازن الوظائف التى كان يجب أن تعمل متآزرة داخل الاسرة . إن النموذج الغربى يرى أن الدولة والمؤسسات حلت محل الأسرة فى تربية النشئ وأن وظائف الأسرة تقلصت واقتصرت على الإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال فى مراحل العمر الأولى. هذا النموذج أضعف بنية الأسرة التى ترتكز على ثلاثة عناصر مترابطة هى : الجانب البيولوجى والجانب الثقافى والجانب الاخلاقى والتى من خلالها يتحقق التوازن النفسى والاجتماعى لأن إهمال القيم الروحية فى الأسرة يؤدى الى انهيارها وفى هذا الصدد يقول عادل العوا : إن " للأسرة وظيفة طبيعية بيولوجية تخلقها ثقافة المجتمع وقيمه الدينية للحفاظ على النوع "،. وفى هذا المجال لايجب إغفال الوظيفة الاقتصادية للأسرة لأنه مهما كان النشاط الاقتصادى لرب الأسرة أو نمط الإنتاج الذى يتبعه فإنه من الثابت أن ثمة حياة اقتصادية اجتماعية ذات شروط تحدد توازنها وعلاقاتها مع

الوظائف الأخرى التى تتآزر لإعداد الأبناء اجتماعيا ونفسيا وتربويا ، ليواجهوا مجتمعا يضع المادة والتعليم والمهنة فوق أى اعتبار.

## ثانيا : تحديات التنميط النوعى والموروث الثقافى الاجتماعى

إن الطفل من قبل أن يولد يكتسب صفة الذكورة والانوثة كما هى فى الموروث الثقافى ، ويكرس الأباء هذا التمييز بعد الولادة وخلال التنشئة الاجتماعية Socialization التى تشوه صورة الفتاة وتعرضها للاحباط ، وتعتبرها فى مرتبة تالية من حيث الأمية للولد .

فمن الشائع تفضيل المواليد الذكور سواء كانوا فى البادية او الريف أو فى الحضر فهم عزوة لأهلهم ودليل على استمرار العصب ، فضلا عن أنهم يمثلون الأيدى العاملة المساعدة فى الريف والأحياء الشعبية الحضرية وهم مصدر دخل للأسرة . حتى أن المرأة التى تنجب إناثا تظل فى حمل مستمر حتى تنجب الذكر ، وإلا استبدلها زوجها بغيرها فيتعدد بذلك الزوجات والأبناء . أما الزوجات فيكثرن من الانجاب لكى يؤمن أنفسهن ضد احتمالات الطلاق أو تعدد الزوجات .

إن العادات والتقاليد التى تدعم التمييز ضد المرأة يمكن رفضها بقانون رسمى ، ولكنها رغم ذلك تظل مسمرة على مستوى القاعدة بل إن بعض الموروثات الشعبية تعتبر من " القيم الدينية " ويتم الإصرار على أنها "سنة" أو فرض كما هو الحال مثلا فى ظاهرة ختان الإناث .

إن تصور المرأة لذاتها وتصور الآخرين لها يتأثر بنمط التنشئة الاجتماعية وبالموروث الثقافى ، فهى لاتتصور نفسها مكملة للرجل وإنما على أنها تابعة ومعتمدة عليه . ولم لا وقد تم ترشيح الأدوار التقليدية لكل من الرجل والمرأة فى اللغة وفى التعليم وفى وسائل الاعلام والفنون وغيرها .

إن ظاهرة التمييز ضد المرأة ظاهرة عالمية ، ولكنها تتعاظم في مجتمعنا العربى ، حيث تشكل الضغوط الاجتماعية والثقافية تحديا يصعب التغلب عليه ، لأن اللامساواة النوعية Sex - inequalities راسخة بعمق فى النسيج الاجتماعى Social fabric و فى الثقافة الشعبية Popular culture وليس بكاف تغيير بنود أى قانون، بل من الضرورى تغيير روح القانون .

وللتخلص من هذا الاضطهاد النفسى والمادى للمرأة العربية ، يجب تعريفها بحقوقها المدنية والقانونية ، ويتم تدريبها على ممارسة حقوقها وواجباتها الدستورية ، كما يجب أن يتعلم الرجل كيف يحترم مساواة المرأة أمام القانون .

## ثالثا : التحديات الخاصة بتأثير التحديث على المرأة العربية

رغم أن التاريخ يشهد بدور المرأة فى الانتاج واتخاذ القرار وتحمل المسئولية ، بل والمشاركة فى الحروب الا أن التاريخ الحديث تجاهل كل ذلك واهتم فقط بالدور الإنتاجى للرجل ، وبسيطرته وتميزه على المرأة فى جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وبالرغم من بعض المكاسب التى حققتها المرأة من حيث التعليم وفرص العمل الا أننا نجد تيارات متعارضة ، يرى بعضها أن التحديث أتاح فرصا أمام النساء لتحسين وضعهن ، بينما ترى التيارات الأخرى أنه أدى الى زيادة أعباء المرأة واعتمادها على الرجل وأنه يجب أن تظل تحت الوصاية سواء من الزوج أو الأخ أو حتى الزميل أو الرئيس فى العمل ، مما يشكل تهديدا مستمرا لمكانة المرأة فى الأسرة والمجتمع . هذا بالاضافة الى تكاتف عوامل اجتماعية عديدة ضد تحسين وضع المرأة فى المجتمع من أهمها :

١ - عدم التزام الحكومات العربية بتطبيق الاتفاقيات الدولية التى صدقت عليها والخاصة بتسهيل فرص العمل والتدريب والحوافز والترقية للمرأة

٢ - التمييز بين الرجل والمرأة أمام القانون . حتى فى حالة تطوير بعض القوانين ، فإن الحكومات غالبا ما تفتقد الالزام السياسى والاقتصادى لتطبيق القانون .

٣ - بالرغم من المكاسب السياسية التى حققتها المرأة فى بعض المجتمعات العربية ، الا أننا نجد مجتمعات أخرى لم تمنح فيها المرأة حق الانتخاب أو حتى ترشيح نفسها على مستوى المحليات وهنا يتكاتف أمران : أحدهما استمرار جيوب المقاومة الرافضة لمشاركة المرأة فى المجالات السياسية ، والآخر يعود للمرأة التى منحت هذا الحق السياسى ولم تمارسه .

٤ - بالرغم من وجود الجمعيات النسائية والجمعيات غير الحكومية NGO إلا أن قضية المرأة مازالت لها الأهمية العظمى خاصة للمرأة البدوية والريفية وفى الأحياء الشعبية الحضرية .

٥ - واذا انتقلنا إلى التعليم كأداة لمنح المرأة مكانة أفضل فى الاسرة والمجتمع ، نجد أن الأمية المتفشية بين ثلثى النساء العرب تقريبا تضاعف من مشاكلهن ، وتعرضهن للتهميش الاجتماعى فى الحياة العامة وفى مجال العمل . Social Marginalization .

٦ - وبالرغم من أن التعليم يفتح أمام المرأة آفاقا أوسع ، ويمنحها فرصا أفضل من حيث العمل والاهتمام بصحتها وتحسن وضعها الاجتماعى والاقتصادى ، إلا أن المشكلة الأساسية أن النساء يتعلمن كى يعملن فى المهن التقليدية حتى خريجات كليات الهندسة والعلوم والطب يعملن بالتدريس أحيانا .

٧ - إن الفتاة العربية تولد فى مجتمع يؤهلها للزواج حتى ولو كانت فى سن مبكرة ومازال شائعا ظاهرة تزويج الفتاة بعد البلوغ مباشرة أو قبلها مما يعرضها لمخاطر سوء التغذية وحمى النفاس أو الوفاة أثناء الحمل.

وتفيد تقارير الأمم المتحدة (١٩٨٩) ، أن صحة الفتاة التى تتعرض لسوء التغذية يضعف جهازها التناسلى وينعكس ذلك على الجيلين التاليين حيث يتأثر الجهاز التناسلى لأبنائها وأحفادها حتى إذا تم تغذيتهم ورعايتهم صحيا.

## رابعا : تحديات خاصة بالمشكلات الاسرية :

إن الأسرة العربية المستقرة نسبيا لم تعد اليوم كذلك ، لأنها تعانى من مشكلات عديدة نتيجة للتغيرات والتحديات المعاصرة بل والمستقبلية . ولقد ظهرت فى

المجتمعات الغربية مفاهيم جديدة تعبر عن بعض المظاهر السلبية فى الأسرة الغربية مثل الاباحية و " أشكال الاقتران الأسرى " والأنماط البديلة للأسرة وتكنولوجيا الانجاب الحديثة وما قد يرتبط بها من اختلاط للأنساب . كما أنه من الشائع أن شباب اليوم لايعتبر الأسرة هدفا من أهداف حياتهم . هذه المظاهر وغيرها تدل على تمزق الأسرة الغربية ، فهل الأسرة العربية فى مأزق ؟ وهل ينتشر منها الأوضاع الأسرية المستمدة من الأهواء فحسب ؟

وما هو الموقف من ظاهرة الطلاق وإهمال الأطفال سواء فى الأسر النووية أو الأسر متعددة الزوجات ؟ .

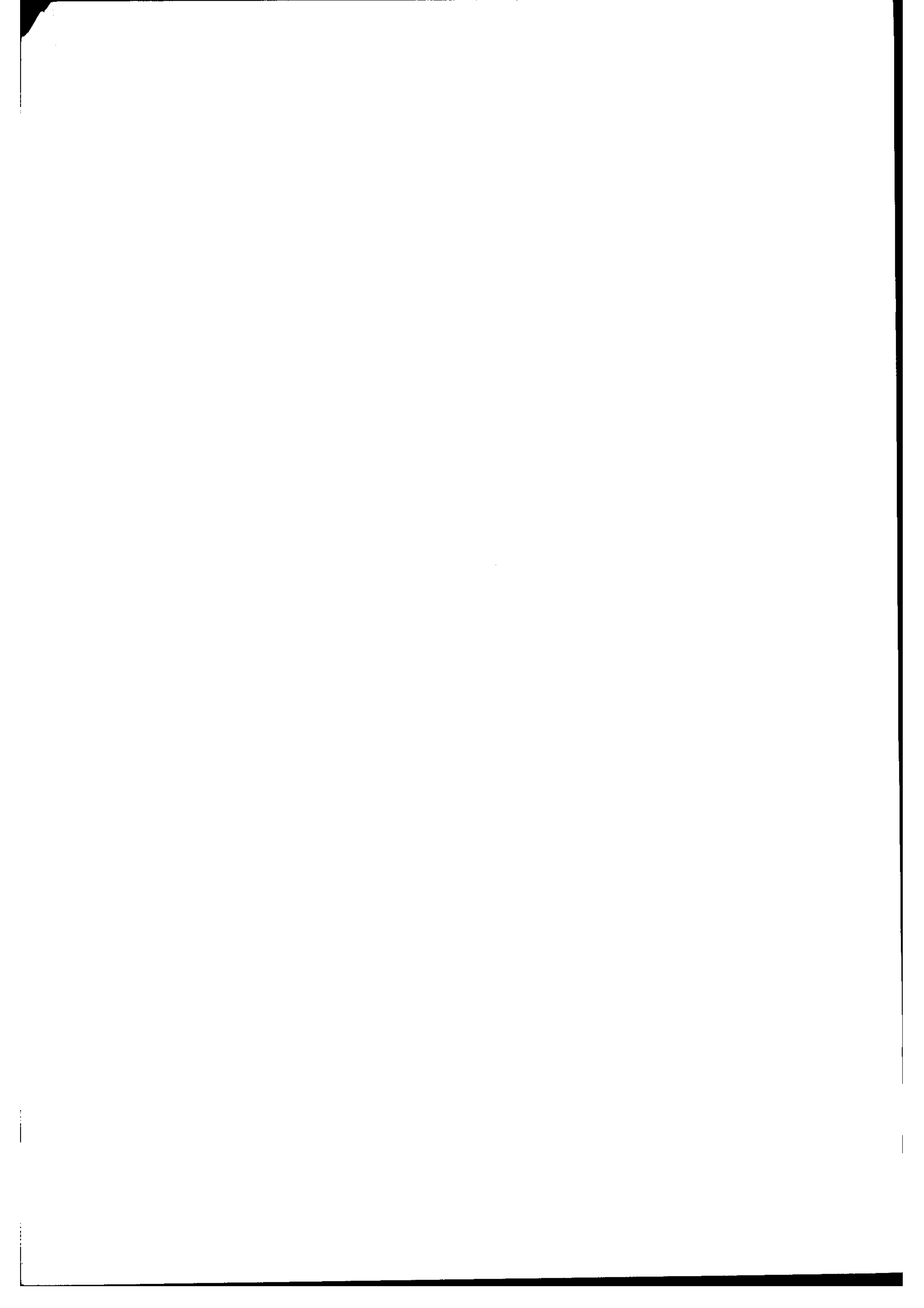
إن المواجهة الصريحة لمشكلات الأسرة العربية من أهم تحديات القرن الحادى والعشرين ، ويجب أن يتم ذلك من خلال التربية والتعليم والمنهج العلمى والوعى البحثى بأهمية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة .

إن الأسرة النامية تتألف من الزوجين والأبناء عمادهم المودة والرحمة والشعور بالمسئولية تجاه الأسرة والأبناء وبحاجة عميقة نحو الحياة الأسرية السعيدة ، بحيث يكون الطلاق آخر شيئ يتم التفكير فيه إذا تعذرت الحياة الأسرية . وبذلك فإن الاسرة تقوم بسلسلة من الوظائف البيولوجية والاقتصادية والتربوية والاخلاقية والترويحية ، لترسيخ عدم التمييز بين الذكور والإناث فى التنشئة الاجتماعية ، إن الأبناء هم عماد المستقبل وهم الطاقة البشرية اللازمة لتنمية وتطوير المجتمع العربى . فلا يجب الاعتماد على الرجال فحسب متجاهلين دور النساء . لقد اشتغلت المرأة إلى جانب الرجل فى الحقل لقرون عديدة ، ولكننا كلما إقترينا من القرن الحادى والعشرين تبرز حقيقة أن النساء مهما كن أقلية فى القوى العاملة . إلا أنه بدون اسهاماتهن فإن اقتصاديات بعض البلاد العربية سوف تنهار وقبل ذلك كانت المرأة فى

صدر الاسلام تشارك فى الشؤون العامة وتقف بجانب الرجل في الحروب وهناك العديد من الروايات التى توضح ذلك .

إذن الاسرة العربية خلية أساسية فى المجتمع وهى تعتبر واقية للصدمات الاجتماعية ، لأنها المكان الوحيد المستقر فى وقت تزداد فيه الحركة ، وسرعة التغيير ، والشعور بالاغتراب فى مجالات الحياة المختلفة . ومن هنا يتضح أهمية دور الأسرة فى التخفيف من حدة التوترات التى يخلقها المجتمع الخارجى . ولذلك يجب على الباحثين العرب محاولة فهم العلاقة الجدلية بين الوظائف العديدة للاسرة العربية الحديثة بدلا من تكريس ما يقوله الغرب عن الأسرة ووظيفتها فى الحب والانجاب ورعاية الطفل فى السنتين الأوليين .

كما يجب إدراك أنه لاتوجد حلولا جاهزة للمشكلات الأسرية تصلح للتطبيق مهما كانت التحديات التى تواجهها الأسرة فى المجتمع العربى وأيا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لذا يجب دراسة التحديات التى تواجه الاسرة فى المناطق البدوية والريفية والحضرية لتكوين رؤية كاملة والكشف عن المعوقات ومحاولة التغلب عليها انطلاقا من منظور عربى إسلامى لحل مشكلات الطفل والشباب والمرأة والمسنين . وعن طريق إحداث تغييرا نوعيا فى سلوك الإنسان العربى بتوظيف قدراته وتفجير طاقاته واعتبار الشباب والمرأة عناصر فاعلة عند إعداد الموارد البشرية اللازمة لتقدم المجتمع كما يجب الحفاظ على الاخلاق والصحة العقلية والنفسية ومواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية .



# مستقبل النظام الأسرى فى مجتمع الإمارات

------

**المقدمــة**

إن دراسة « مستقبل النظام الأسرى » فى مجتمع الإمارات موضوع واسع لاتزعم الباحثة إمكانية الإحاطة الشاملة بأبعاده ، نظرا لتداخل مجالاته وتباين عناصره ، خاصة أنه لايعتمد على دراسة توقعية ، بل إنه مبنى على مراجعة موضوعية للعديد من الدراسات التى أجريت فى مجتمع الإمارات بوجه خاص ، وبعض المجتمعات الخليجية العربية والتى تتعلق بموضوع الأسرة من قريب أو بعيد . وتقوم هذه الدراسة على شقين : أولهما رصد واقع الأسرة فى مجتمع الإمارات، وثانيهما طرح إطار تصورى لمستقبل النظام الأسرى فى المجتمع ، آخذين فى الاعتبار إلى جانب التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، النظم الثقافية والمعيارية لدى فئات المجتمع .

ولكننا قبل أن نستعرض هذين الجانبين سنتناول أولا : الأهمية العالمية لدراسة مستقبل الأسرة ثم نلقى الضوء على أشكال الأسرة فى المجتمع العربي والخليجى .

**أولا : الأهمية العالمية لدراسة مستقبل الأسرة :**

بدأت قضية الأسرة تثير إهتمام الباحثين وصناع القرار فى العالم ، وكذلك المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية NGO ، وذلك بالتعاون مع مؤسسات علمية على المستوى القومى والاقليمى .

---------------

ندوة الأسرة فى الأمارات ، جمعية الأجتماعيين ، الشارقة ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤

وقد أعلنت الأمم المتحدة أن عام ١٩٩٤ هو العام الدولي للأسرة . وفي عام ١٩٨٨ بدأت منظمة اليونسكو تفكر في مستقبل الأسرة The Future of the Family فعقدت خمس مؤتمرات إقليمية . أولها في تونس عام ١٩٨٩ وآخرها في بكين عام ١٩٩٠ ، حضرها متخصصون في علم الاجتماع والانثروبولوجيا والسكان ورجال القانون وأطباء ومهندسون وعدد من الكتاب ، واهتمت هذه المؤتمرات بالوضع السائد للأسرة ومستقبلها ، في إطار التطور الاقتصادي والاجتماعي بكل منطقة ، وتمت مناقشة الأفكار التالية ( بهنام ، ١٩٩٠ ) :

١ - رفض فكرة عالمية الأسرة The Universal Family ، وأن الأسرة ستظل مزدهرة في العالم ، تتميز بخصائص بنائية ووظيفية .

٢ - أهمية تدخل الدولة في رعاية الأسرة من خلال السياسات الاجتماعية والسكانية والإصلاحات التشريعية ، مستشهدة بما في البلاد الإسلامية من قوانين تنظم حياة الفرد والأسرة والمجتمع .

٣ - إن المستقبل للسياسات الاجتماعية القطاعية التي تنسجم مع المحيط الأسري .

٤ - مع امتداد العمر يجب التفكير في أفضل السبل لرعاية المسنين الذين أصبحوا شريحة أساسية في المجتمع .

٥ - الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية والاخلاقية التي سوف تصاحب تقدم الهندسة الوراثية وزراعة الأعضاء البشرية وتكنولوجيا الإخصاب .

٦ - إن التحولات الاجتماعية مزقت وحدة الأسرة من خلال تأثيرها على بناء الأسرة ونسق القيم الذي يحكم الأدوار بداخلها .

٧ - توفير العمل المدفوع الأجر للمرأة ، ورعاية الأسرة التي ترأسها إمرأة .

٨ - الإهتمام بحقوق الطفل ، ومواجهة التأثير السلبى لوسائل الإعلام .

٩ - إن الأمم المتحدة تبنت ميثاقا خاصا بحقوق الطفل لتشجيع الجهود المبذولة ولتحسين مستوى رعايته ، وتأمين بقاء الأطفال فى العالم ، لأنهم أكثر فئة عرضة للموت والفقر وسوء التغذية وسوء المعاملة ... وغيرها.

إن الاعلان عن العام الدولى للأسرة حفز كثيرا من دول العالم لمناقشة مستقبل الأسرة بفئاتها المختلفة .

وقبل أن ننتقل للنقطة التالية نستعرض بعض المصطلحات التى تتعلق بأشكال الأسرة فى المجتمعات العربية والخليجية :

**١ - الأسرة الممتدة** Extended Family :

وهو النمط التقليدى الذى كان سائدا فى المجتمعات القبلية والزراعية والرعوية ومازال موجودا فى هذه المناطق وبعض المناطق الحضرية . وتتكون الأسرة الممتدة من عدة أجيال ( الآباء ، والأبناء ، والأحفاد ) وقد تضم الأعمام والعمات والأرامل والمطلقات بأبنائهن .

**٢ - الأسرة النووية** Nuclear Family :

وتتكون من الزوج والزوجة بدون أبناء ، أو تتكون من جيلين الزوجين والأبناء . وهى تضم عددا كبيرا من الأبناء فى المجتمعات الخليجية بوجه خاص

**٣ - الأسرة المشتركة أو المركبة** Compound Family :

وهى تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر ، ولكن الزوج واحد ، أى أنها أسرة متعددة الزوجات فى حدود الأربعة وفقا للشريعة الإسلامية .

٤ - الأسرة شبه الممتدة Quasi Extended Family :

وهى مجموعة من الأسر النووية ( الأقارب ) أو الأخوة يتجهون نحو إقامة مساكنهم فى الأحياء الحضرية الحديثة بجوار بعضهم البعض . وهكذا يجمعون بين استقلالية الأسرة النووية ، والحفاظ على قوة الروابط العائلية ، والتعاون المتبادل فى مقابلة الحاجات المشتركة مثل : رعاية الأطفال ، أو المسنين ، أو المرضى عند الضرورة

٥ - أسرة المستقبل Future Family :

هى وحدة أولية متماسكة تعمل على تنمية التفاعل العميق بين الزوجين وبينهما وبين الأبناء ، تقيم فى منزل مستقل ، وتكون مصدرا للإشباع العاطفى والاجتماعى والاقتصادى والمعرفى لجميع أعضاء الأسرة .

**ثانيا : الواقع الاجتماعى للأسرة فى مجتمع الامارات :**

تأثرت الدراسات التى تناولت الأسرة الخليجية العربية بالنماذج والأطر الغربية التى ترتبط بالنظريات والأفكار المتعلقة بالحداثة وما بعد الحداثة ، رغم اختلاف الواقع الخليجى العربى عن الواقع الغربى . ويتضح من مراجعة نتائج بعض الدراسات فى الإمارات وفى المجتمعات الخليجية أن الباحثين حاولوا ترتيب البيانات المتوفرة لديهم عن الأسرة بشكل يتوافق مع النموذج الغربى عن الحراك الاجتماعى الجغرافى الذى نتج عن التصنيع والتحضر ، وأدى الى اختفاء الأسرة الممتدة كوحدة وظيفية توفر الأمن الاقتصادى والاجتماعى والنفسى لأفرادها وظهور الأسرة النووية سواء وجد بها أبناء قصر أم بدون أبناء (Burgess, 1939. Durkheim, 1912. Parsons, 1949. Good, 1963) .

إن تأثر الباحثين العرب بالنموذج الغربى جعلهم يركزون على التحول من الأسرة الممتدة الى الأسرة النووية ذات العدد القليل من الأبناء ، وضعف الروابط القرابية وعزلة الأسرة ، وصراع الأدوار فى الأسرة ذات الدخل المزدوج ، وأثر اشتغال المرأة علي التفكك الأسرى وانحراف الأحداث وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأسرية . ولقد أغفل الباحثون فى مجال الأسرة فى مجتمع الامارات موضوعات هامة لها تأثيرها السلبي على المجتمع على المدى البعيد منها : تأخر سن الزواج بين الفتيات ، والزواج المختلط ، إثر الاختلافات الثقافية الاجتماعية على انتماءات الأبناء ، وتعدد الزوجات ، ومستقبل الأطفال والشباب فى ظل تكنولوجيا الأقمار الصناعية والغزو الثقافى الخارجي ، واحتياجات المسنين ، ذو الاعاقات وغيرها من الموضوعات التى ارتبطت بعملية تحول المجتمع القبلى إلى الدولة العصرية والإدارة الحديثة.

لقد حقق مجتمع الإمارات فى العقود الثلاثة الماضية خطوات واسعة في مجال التحديث ، وبناء الهيكل الاقتصادى ، وإرساء البنية الأساسية ، والتوسع في إنشاء المؤسسات الاجتماعية فى مجال التعليم والصحة والإتصالات والرعاية الاجتماعية والبنوك وغيرها ، بالإضافة إلى التوسع فى المؤسسات التجارية والانتاجية والزراعية ، وقد اعتمدت الدولة فى ذلك على استقدام العمالة العربية والآسيوية والغربية القادرة على انجاز مهام الدوائر والمؤسسات التى شكلت لتنفيذ برامج التنمية الشاملة ، وما تتضمنه من خدمات متعددة لفئات المجتمع . وقد تنوعت هذه العمالة الوافدة من حيث مستوى التعليم والتدريب والكفاءة والتخصص ولذلك فقد شملت أدنى درجات العمالة وأعلى درجات العمالة من حيث التخصص التكنولوجى والإدارى والأكاديمى . وقد صاحب ذلك تغيرات مادية وثقافية واجتماعية وديموجرافية انعكست على المجتمع وعلى النظام الأسرى بوجه خاص . وبالرغم من الايجابيات

التى لا يمكن إغفالها للعمالة الوافدة فى تحقيق التنمية الشاملة لمجتمع الإمارات حتى المناطق النائية منه ، إلا أن التوسع غير المخطط للعمالة الوافدة ، واشتراك الأهالى والأسر فى استقدام العمالة المنزلية والعمالة غير الماهرة للعمل بالمزارع والمراعى وعلى سفن الصيد ، كل ذلك أدى إلى الإخلال بالتركيبة السكانية من ناحية ، كما أن تنوع لغاتهم ومعتقداتهم الدينية وعاداتهم السلوكية وتباين ثقافاتهم هددت الخصائص الثقافية للسكان من ناحية أخرى ، كما أن زواج بعض المواطنين والمواطنات منهم يهدد الهوية الوطنية للأجيال القادمة .

ومع عمليات التحديث انتشر التعليم بين الذكور والإناث وعملوا فى جميع المجالات والتخصصات الطبية والهندسية والعلمية والإدارية والإنسانية، وفى مجال الشرطة والدفاع وفى المؤسسات التجارية والمصرفية والانتاجية وزاد عدد النساء فى مجال التدريس كأخصائية اجتماعية ونفسية فى المدارس والمستشفيات ودور الحضانة . وقد ساعدت مجانية التعليم والمكافآت التى يحصل عليها المتعلمون من الدولة على دخول أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة إلى الجامعة وحصولهم على الشهادات الأكاديمية فى جميع التخصصات ، وتزايدت أعداد المواطنين والمواطنات الحاصلين على درجة الدكتوراه ضمن الهيئة التدريسية بجامعة الإمارات وكليات التقنية والطب وغيرها من المؤسسات العلمية وغير العلمية ( حلمى ، ١٩٨٩ ؛ أحمد ، ١٩٨٦ ؛ المطوع ، ١٩٩٠؛ السيار ، ١٩٨٦ ) .

وجدير بالذكر أن تغير الوضع الاجتماعى للغالبية العظمى من المواطنين، والتحول السريع نحو التحديث ، لم يقابله تغير ملموس فى الهيكل التقليدى للأسرة . فما زالت تحكم الأسرة ضوابط وقيم اجتماعية تقليدية تتعايش مع قيم الحداثة . ولدينا عدة أمثلة عن مجتمعات أقبلت على التحديث والتغريب منذ القرن الماضى إلا

أنها مازالت تتمسك بالأصالة والقيم التى تدعم الأسرة وتدعم التضامن بين الأسر والجماعات القرابية : مثل المجتمع المصرى الذى يتجه فيه الشباب المتعلم نحو التمسك بالقيم الدينية والعمل بها ، وتشجيع الفتيات على الاحتشام والالتزام بالعادات والتقاليد الأصلية . أما المثال الآخر فهو مجتمع محلى يطلق عليه الأمش Amish Community فى ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهو مجتمع تقليدى يعيش على الزراعة والأعمال الحرفية ويتمسك بقيمه الدينية وله مدارس وأماكن العبادة الخاصة به ، ولكنه يرفض كلية استخدام التكنولوجيا الحديثة حتى فى أبسط اشكالها (Hostetler, 1974 ).

هذه نبذة موجزة عن مجتمع الإمارات ، مجتمع ما بعد الحداثة . وسنتناول فيما يلى مجموعة من القضايا التى برزت على السطح ، والتى تحتاج للدراسة المكثفة ومن أهمها: تأخر سن الزواج للفتاة ، ومعدل الخصوبة وحجم الأسرة ، والتنشئة الاجتماعية والإتجاهات نحو عمل المرأة ، وأخيرا الطلاق .

## ١ - الزواج وتأخر سن الزواج للفتاة :

كان الزواج في مجتمع الإمارات يعتبر مسألة تتعلق بمصلحة العائلة ، وأن القرار النهائى فيه للرجال ، ويفضل زواج الفتاة من أبناء العموم ، أو من أحد الأقارب ، أو المعارف من طرف الأب أو الأم ( النجار ، ١٩٨١؛ باقادر ، ١٩٨٥: العبيدى ، ١٩٩٢ ) . وبالرغم من ذلك يرى كثير من الباحثين العرب الذين تأثروا بالنموذج الغربى ، أن تعليم المرأة وتوظفها منحاها فرصة إبداء الرأى فى من يتقدم لخطبتها وأن لها القرار النهائى . لكن الواقع الاجتماعى يفيد غير ذلك حيث تبين من دراسات متفرقة فى الكويت ( الثاقب ، ١٩٧٦ ) والبحرين ( فاروق ، ١٩٨٣ )

وقطر ( أحمد ، ١٩٨٦ ) والإمارات ( حلمى ، ١٩٩١ ، ١٩٨٩ ) أن الطالبات رغم أنهن يفضلن الزواج من خارج الأسرة ، إلا أنهن غير قادرات علي تقرير مصيرهن . لذلك ترتفع معدلات الزواج من أبناء العموم فى المجتمعات الخليجية التى تؤكد على التكافؤ فى الأصول الاجتماعية والقبلية ( الشمرى ، ١٩٨٥ ؛ عبد المنعم ، ١٩٨٩ ؛ راشد ، ١٩٨٥ ) . هذا التشدد قد يدفع الشباب لتأجيل فكرة الزواج حتى يعد نفسه للحياة العملية ، كما قد تتعلل الفتاة برغبتها فى استكمال دراستها مما يؤدى الى تأخر سن الزواج . وتفيد إحصائيات الزواج فى مجتمع الإمارات لعام (١٩٩٢) أن نسبة الزوجات المواطنات فى فئة العمر (٢٠ - ٢٤ ) بلغت ٣٩٪ من إجمالى عدد الزوجات المواطنات خلال السنة . وتعكس هذه النسبة أثر التعليم فى تأخر سن الزواج لدى المواطنات حتي الانتهاء من مرحلة التعليم الجامعي .

أما نسبة الزوجات المواطنات من فئة العمر (١٥-١٩) فقد بلغت ٣٦٪ ويفسر ذلك ظاهرة التسرب الدراسى لدى المواطنات ، علما بأن ٢٪ من الفتيات تزوجن فى سن أقل من ١٥ سنة .

وتبرز ظاهرة العنوسة مع ارتفاع سن الزواج ( ٢٥ - ٢٩) لدى ١٥٪ من الزوجات بالاضافة الى ٨٪ تزوجن وعمرهن يتراوح بين ٣٠ وأكثر من ٤٠ سنة .

أما عن سن الأزواج فتفيد إحصاءات الزواج (١٩٩٢ ) أن هناك توافقا عمريا بين الزوجين ، وغالبا ما يزيد عمر الزوج عن عمر الزوجة فئة عمرية واحدة ، ففى حين كان ٧٨٪ من الزوجات فى الفئة العمرية (١٥-٢٤) ، كان ٨٠٪ من الأزواج فى الفئة العمرية التى تاليها (٢٠ - ٢٩ ) .

ومن النادر وجود حالات زواج من كبار السن بزوجات مواطنات صغيرات فى السن ( إحصاءات الزواج والطلاق ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ) ولكن يقبل قليل من كبار السن على الزواج من وافدات صغيرات فى السن .

يتبين مما سبق أن سن البلوغ لم يعد مؤشرا على القدرة على تحمل مسؤوليات الزواج وتبعاته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية ، وأن الإقبال على التعليم الجامعى أدى إلى تأخير سن الزواج للفتى والفتاة على حد سواء . أما الشباب من الذكور فيعملون لعدة سنوات قبل الإقدام على الزواج ، حتى يستطيعون تحمل تبعاته وتوفير ضرورات الحياة الزوجية من مهر وذهب وأثاث وبيت وهدايا وخلافه . ولا ننكر فى هذا الصدد الاشادة بدور الأهل والأقارب فى المشاركة فى نفقات الزواج ، كذلك دور « صندوق الزواج » الذى ساهم فى حل مشكلة تكاليف الزواج الباهظة . ولكننا لانخفى ظاهرة إقبال بعض الشباب على الزواج من الأجنبيات ، وآثارهاالسيئة على الأسرة والمجتمع وعلى الفتيات اللواتى تقبلن الزواج من وافد أو ممن هو أقل منهن فى التعليم والمستوى الاجتماعى . وتفيد إحصاءات الزواج فى مجتمع الإمارات جدول رقم (١-٢):

## جدول رقم (١-٢) يوضح توزيع عقود الزواج
## حسب جنسية الزوج والزوجة
## فى إمارات أبى ظبى والشارقة ودبى وأم القيوين وعجمان

| جنسية الزوجة / جنسية الزوج | مواطنة | | غير مواطنة | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | |
| مواطن (٪) | ٢٧٢٧ (٪٨٧) | (٪٧٢) | ١٠٣٨ (٪٣٩) | (٪٢٨) | ٣٧٦٥ (٪٦٥) |
| غير مواطن (٪) | ٣٩٢ (٪١٣) | (٪١٩) | ١٦٤٩ (٪٦١) | (٪٨١) | ٢٠٤١ (٪٣٥) |
| المجموع | ٣١١٩ | (٥٤) | ٢٦٨٧ | (٪٤٦) | ٥٨٠٦ |

المصدر : وزارة التخطيط إحصاءات الزواج والطلاق ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أبو ظبى .

المخطط من الجدول السابق الآتى :

١ - أن نسبة زواج المواطنات من مواطنين بلغت ٨٧٪ فى مقابل ١٣٪ تزوجن من غير مواطنين . وهم غالبا إما من دول مجلس التعاون الخليجى أو بدون جنسية وتقل نسبة الأزواج الآسيوين أو العرب .

٢ - أن نسبة زواج المواطن من مواطنة بلغت ٧٢٪ في مقابل ٢٨٪ تزوجوا من غير مواطنات . وأغلبهن آسيويات أو بدون جنسية .

وتعكس هذه الظاهرة فرضية تحتاج للدراسة المتعمقة وهى : أنه كلما زادت نسبة زواج المواطنين من غير مواطنات ، زادت نسبة زواج المواطنات من غير مواطنين .

٣ - وفيما يتعلق بالزوجات أو الأزواج الذين بدون جنسية ، فتربطهم غالبا صلة قرابة بالأزواج أو الزوجات . وغالبا ما تكون أصولهم غير عربية ، وهم مقيمون مع أقرانهم الذين حصلوا على الجنسية منذ زمن بعيد مما يجعلهم يتزوجون منهم .

## ٢ - معدلات الخصوبة وحجم الأسرة :

يرى بعض الباحثين أن معدل الخصوبة فى المجتمعات الخليجية يتأثر بالمستوى الاقتصادى والتعليمى للأبوين ، وبنمط الحياة السائد ريفا كان أم حضرا ، وبالقيم الاجتماعية والدينية . وفى الدراسة التى قام بها راشد ( ١٩٨٥ ) وموضوعها " التطور العائلى في مجتمع الإمارات " ، وكذلك الدراسة التى قام بها عبد المنعم (١٩٨٩) عن " أثر التنمية على الأسرة المتعلمة فى مجتمع الإمارات " ، تبين إتجاه الأسرة بصفة عامة نحو العائلة الصغيرة الحجم ، ولكن أفادت الحقيقة غير ذلك حيث زادت نسبة الأسر التى تتكون من ستة أفراد أو أكثر ، كما تبين أيضا أن من بين المتعلمين من يفضلون أسرة مكونة من أكثر من ٨ أفراد ، وتتفق هذه النتائج مع دراسات أخرى أجريت فى الكويت ( الثاقب ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ) والبحرين ( فاروق ، ١٩٨٣ ) والسعودية ( العتيبى ، ١٩٩٤ ) .

وتفيد دراسات أخرى أن العائلة لم تتغير رغم التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وأن المدن والمناطق الحضرية تشهد تعايشا بين أنماط متعددة من الأسر : النووية والممتدة وشبه الممتدة ، وكذلك المركبة . وأن التغير على مستوى البناء لن يهدد العلاقات القوية بين الأقارب أو بين الأجيال المتعددة ، وأن الأجداد مازالوا يلعبون دورا كبيرا فى عملية الضبط الاجتماعى للأحفاد . ومن ناحية أخرى

نجد أن الأزواج فى مجتمع الإمارات يفضلون الإنجاب فى مستهل حياتهم الزوجية ، وأن إقامة المرأة العاملة مع أهل الزوج يخفف من وطأة الجمع بين العمل والأمومة ( حلمى ، ١٩٩١ ؛ الشامسى ، ١٩٩٠ ) كما أنه من الشائع أن تضم الوحدات السكنية Households ثلاثة أجيال حتى بين المتعلمين والشرائح الاجتماعية العليا . فمازالت الأسرة فى الإمارات ترى في كثرة الأبناء قيمة إجتماعية ودينية . كما أن كثرة الإناث فى الأسرة يعنى استمرار الإنجاب ، أملا فى الحصول على الذكر . ومن ناحية أخري، كلما وجدت أكثر من زوجة واحدة لرب الأسرة كثر الإنجاب ( العتيبي ، ١٩٩٤ ؛ عيد ١٩٩١ ) .

وبالرغم مما تقدم لايمكن تجاهل أن بعض الأزواج المتعلمين يعملون على التوقيت بين كل طفل وآخر ، وأنهم يهتمون برعاية أبنائهم عن قرب وليس بالاعتماد على الخادمات ، كما يلاحظ أن التعليم خلق بين الآباء والأمهات وعيا بأهمية تحسين نوعية الأبناء من حيث التحصيل الدراسى ، ورفع مستوى ذكائهم ، وغيرها من المهارات الضرورية .

نستخلص مما سبق تعايش أنماط عديدة من الأسر فى المجتمع ولايضير المجتمع ولايؤثر فى حداثته أو عصريته أن تستمر العلاقات القرابية على قوتها.

## ٣ - التنشئة الإجتماعية :

تأثرت عملية التنشئة الاجتماعية فى مجتمع الامارات بمستوى تعليم الوالدين ، ومدى وعيهم بالاساليب التربوية المرغوبة فى توجيه الأبناء ، كما تأثرت بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للوالدين وشخصية كل منهما ، وإدراكهما للخصائص والمهارات المطلوبة للأبناء ، حتى تتاح لهم فرصة النجاح والإنجاز والإبداع ، وبذلك

تعددت المجهودات التى يقوم بها الآباء بأنفسهم لتنشئة الأبناء وتوجيههم ، كما بدأ الأباء يهتمون بصحة الطفل والتعرف علي مشاكله منذ ولادته ، وما إذا كان فى حاجة للتعامل مع مؤسسات التربية الخاصة وغيرها ، وبدأت الأسرة تهتم بتعميق العلاقة الزوجية ، حتى تتم تنشئة الأطفال في بيئة تهيئ لهم النمو الاجتماعى والانفعالى السليم .

وبالرغم من الجهود التى تبذلها الدولة لإحداث التغيير المطلوب للطفل من خلال المدرسة ووسائل الاتصال المختلفة ، إلا أن المحيط الثقافى للطفل قد يكون معوقا نتيجة لاستمرار الأمية اللغوية والثقافية لنسبة لا بأس بها من الآباء والأمهات . ومن جهة أخرى تلعب التنشئة الاجتماعية الخاطئة دورا فى تكريس التوتر النفسى والاجتماعى للأطفال ، حيث يتعرض الأطفال والمراهقون أيضا لممارسات تربوية تشوه شخصيتهم ، وتقتل إبداعاتهم ، ومن هذه الممارسات :

١ - تسلط الآباء على الأبناء ، والذى يتراوح بين التهديد والتخويف والاستهزاء والإهمال ، وبين السلوك التعسفى والعقاب البدنى وغيرها .
٢ - فقدان القدوة وعدم التزام الآباء بالقيم الدينية .
٣ - التدليل المفرط والحماية الزائدة وما يتبعهما من نمو نزعة الأنانية والاتكالية وعدم تحمل المسؤولية وعدم احترام القوانين .
٤ - التذبذب فى معاملة الأبناء ، وعدم الالتزام بمعيار تربوى واضح ، وتناقض توجيهات الآباء والأمهات ، مما يؤدى الى اضطراب ثقافة الطفل التربوية التى تعده لأداء دوره التربوى عندما يكون أبا أو أما فى المستقبل .
٥ - التمييز بين الذكور والإناث ، أو بين الأبناء بوجه عام .
٦ - شعور الطفل بالغربة بين أسرته ، لعدم احترام شخصيته وتجاهل رأيه .

٧ - الخلافات الزوجية وما تحدثه من ضغط نفسي مدمر يدفع الأبناء نحو العزلة والانطواء ، أو الهروب من البيت وما ينتج عنه من تبعات (المبيض ، ١٩٨١ ؛ سعد الدين ، ١٩٨٩ ؛ غباش ، ١٩٩٤ ؛ حفنى ، ١٩٧٩ ؛ درويش ، ١٩٩٠ ؛ أحمد ، ١٩٩٠ ) .

وإذا أضفنا إلى ما تقدم التيارات الثقافية الوافدة - سواء الخارجية الآتية من خلال الأقمار الصناعية والمجلات والكتب وغيرها ، أم الداخلية من خلال العمالة المنزلية الوافدة ، والزوجات الاجنبيات غير المتعلمات ، والخادمات اللاتى يطلق عليهن مصطلح " مربيات " وليس لديهن أدنى معرفة بأصول تربية ورعاية الأطفال - فإننا فى المقابل نجد الخادمة المتعلمة التى تجيد الانجليزية وهى تنافس الأم فى جميع أدوارها باستثناء دور الزوجة . فالخادمات يساهمن فى تنشئة الأطفال ورعايتهم واصطحابهم إلى المستشفى أو للطبيب عند الضرورة ، ومقابلة المدرسة ومساعدة الأبناء فى حل واجباتهم المدرسية ومراجعة دروس اللغة الإنجليزية ، وتمتد مساعدتها لتشمل الزوجة فتصفف لها شعرها وتزينها وتعد لها ملابسها .

والواقع أن دور الخادمة المربية هذا يوجد فى جميع الأسر وعلي جميع المستويات الاجتماعية ، وسواء كانت المرأة تعمل أو ربة أسرة . هذا التغلغل للثقافات المتناقضة مع قيمنا العربية الإسلامية فى نسيج الأسرة ، ومع محاولة الاقليات الدينية والعرقية تعميق ثقافتها الخاصة لدى أطفال المجتمع، يوضح لنا الفوضى الثقافية التى ينشأ عليها أطفالنا (شناق ، ١٩٨٦ ؛ عبد الفتاح ، ١٩٨٨)

## ٤ - الاتجاهات العامة حول دور المرأة فى المجتمع

لقد أفسح التاريخ الإسلامى المجال لعمل المرأة وحدده بضوابط تضمن للمرأة كرامتها وللأسرة دورها وللمجتمع بقاءه واستقراره ، من هذا المنطلق تشارك المرأة

الإماراتية فى مجالات العمل المختلفة ، وهى مدركة لدورها الاجتماعى كزوجة وأم حريصة على ألا يتعارض العمل مع التزاماتها نحو أسرتها ، بل وتغلب الأدوار الأسرية أحيانا ولكن بما لايتعارض مع لوائح وقوانين العمل ( حلمى ، ١٩٩١ ؛ الزياتى ، ١٩٧٣ ؛ أسد ، ١٩٩٠ ؛ عبد الفتاح ، ١٩٨٧ ).

ولهذا ادركت المرأة هذه الحقيقة وشجعها المجتمع بمؤسساته الرسمية والأهلية ، لأن مجتمع الإمارات - مجتمع ما بعد الحداثة - يريد أن يحقق مزيدا من التطور ، والتقدم ، ولكن بسواعد أبنائه وبناته ، حتي يمكن إعادة التوازن إلى التركيبة السكانية من ناحية ، وزيادة نسبة العمالة المواطنة فى القوى العاملة من ناحية أخرى . وتفيد الإحصاءات الحديثة تزايد معدلات العمالة المواطنة ذكورا وإناثا . ولكن فى مقابل هذه الصورة المشرقة نجد بعض العقبات التى تقف إمام اقبال الفتاة على التعليم والعمل منها :

١ - تردد الشباب فى الزواج من المتعلمات وخاصة الحاصلات على الدرجات العلمية العليا .

٢ - تخوف الأهل من عدم زواج الابنة يدفعهم إلي حرمانها من التعليم ، ويعملون على تزويجها فى سن مبكرة .

٣ - استمرار انتشار الأمية بين الآباء والامهات يوضح حجم التسرب الدراسى في مراحل العمر المختلفة .

٤ - انتشار الأمية الثقافية يجعل الفتيات لايستفدن من الدورات التدريبية التى تقوم بها الجمعيات النسائية وموسسات النفع العام .

٥ - تحفظ بعض الشباب المتدين من تعليم المرأة ، واشتغالها علي الرغم مما هو متعارف عليه ، بأن أداء المرأة لعمل من الأعمال الضرورية للنساء كالتعليم والتمريض والطب وغيرها يعد " فرض كفاية " يجب على المرأة أن تعد نفسها للقيام به ( خلف ، ١٩٩١ ) .

٦ - إحجام الشباب عن الزواج من الفتاة التى تعمل خوفا من تسلطها عليه ، وتمسكها برأيها مما يؤدى الى الخلافات الزوجية .

## ٥ - ظاهرة الطلاق :

يحدث الطلاق عندما تشتد الخلافات بين الزوجين وتصل الى مرحلة لايمكن احتواء الأزمة وإعادة الاستقرار إلى الأسرة . وقد وازن الإسلام بين حق الزوج فى فهم علاقته بزوجته وبين حقها فى فهم هذه العلاقة ، ولم يلزم أيا منهما بالعيش مع الآخر على كره . وقد جاء فى دراسة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن ظاهرة الطلاق فى مجتمع الإمارات (١٩٨٠) ، أن ( ٤٣٢٢) مطلقات يحصلن على إعانات من الوزارة ، وتقدر الدراسة عدد المطلقات بالدولة بحوالى خمسة آلاف ، وهى تمثل ١٠٪ تقريبا من الأسر المواطنة التى كان تعدادها فى ذلك الوقت (١٩٨٠) (٥٠) ألف أسرة . وتشير موزة غباش (١٩٨٨ ) فى هذا الصدد " أنه يكاد يكون مستحيلا الحصول على إحصائية دقيقة عن عدد المطلقات والمطلقين ، وذلك لتعدد جهات التوثيق للطلاق بين الوزارات والمحاكم ، وحالات أخرى لاتخضع للتسجيل " . وأفادت دراسة أخري لظاهرة الطلاق فى الإمارات ، أن بعض العوامل المؤدية للطلاق مستحدثة وترتبط بالتباين الثقافى المتغلغل فى المجتمع ، كما أن العوامل الأخرى ترتبط بخصوصية مجتمع الإمارات وما صاحبه من تحولات اقتصادية اجتماعية سريعة لم

تتواءم مع التراث الثقافى للمجتمع ( زراد وياسين ١٩٨٧ ) . وعلى الرغم من ارتفاع معدل الطلاق كما هو موضح في الجدولين (٢) و (٣) إلا أن الطلاق الرجعى يأتى فى الترتيب الأول مما يعنى وجود فرصة لحل الخلاف بين المطلقين لإعادة الحياة الزوجية ، وغالبا ما يكون هذا النوع من الطلاق بيد الزوج ويمكن إرجاع زوجته الى عصمته أثناء مدة العدة .

ويأتى طلاق البينونة الصغرى فى المرتبة الثانية ، وغالبا ما توجد تنازلات من الزوجة عن مؤخر الصداق أو عن جزء من حقوقها حتى يطلقها الزوج . وتوجد فى حالات البينونة الصغرى ( أبكارا ) حيث يحدث الطلاق نتيجة لخلافات قبل الدخول الشرعى .

وفى المرتبة الأخيرة تأتى البينونة الكبرى ( احصاءات الزواج : ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ) .

**جدول رقم (٢-٢) يوضح توزيع عقود الزواج والطلاق حسب جنسية الزوج في إمارات أبو ظبى ودبي والشارقة وأم القيوين ١٩٩٢ ، وعجمان ١٩٩٣**

| الامارة | جنسية الزوج / الحالة الزواجية | مواطن | | خليجى | | عربى | | أسيوى غير عربى | | بدون جنسية | | اخرى | | جملة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | |
| أبو ظبى | زواج | ٦٨٨ | ٨٥٪ | ٩٠ | ١١٪ | ٢٤ | ٣٪ | ١٠ | ١٪ | - | - | ١ | ١ر٪ | ٨١٣ |
| | طلاق | ٣٠٨ | ٨٨٪ | ٢٨ | ٨٪ | ١٠ | ٣٪ | ٢ | ٥ر٪ | - | - | ٢ | ٥ر٪ | ٣٥٠ |
| دبى | زواج | ٥٢٢ | ٨٥٪ | ٣٩ | ٧٪ | ٨ | ١٪ | ٨ | ١٪ | ٣٦ | ٦٪ | - | - | ٦١٣ |
| | طلاق | ١٠١ | ٨١ | ٧ | ٦٪ | ٢ | ٢٪ | ٦ | ٥٪ | ٨ | ٦٪ | - | - | ١٢٤ |
| الشارقة | زواج | ٧٣٢ | ٨٨٪ | ٣٧ | ٤٪ | ١٢ | ٢٪ | ٤ | ٥ر٪ | ٤٣ | ٥ر٥٪ | - | - | ٨٢٨ |
| | طلاق | ١٥٥ | ٩١ر٥٪ | ٣ | ٢٪ | ٣ | ٢٪ | ١ | ٥ر٪ | ٦ | ٤٪ | - | - | ١٦٨ |
| عجمان | زواج | ٢٠٤ | ٩١٪ | ٦ | ٣٪ | ٥ | ٢ر٥٪ | ٤ | ١ر٥٪ | ٤ | ١ر٥٪ | ١ | ٥ر٪ | ٢٢٤ |
| | طلاق | ٣٥ | ٩١٪ | ١ | ٣٪ | ٢ | ٦٪ | - | - | - | - | - | - | ٣٨ |
| أم القيوين | زواج | ٤٧ | ٩٨٪ | ١ | ٢٪ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٤٨ |
| | طلاق | ١٥ | ١٠٠٪ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ١٥ |

المصدر : وزارة التخطيط - إحصاءات الزواج والطلاق فى إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وأم القيوين للعام ١٩٩٢ ، وعجمان للعام ١٩٩٣ ، الإدارة المركزية للإحصاء .

جدول رقم (٣-٢) يوضح توزيع عقود الزواج والطلاق حسب جنسية الزوجة فى إمارات أبو ظبى ودبي والشارقة وأم القيوين ١٩٩٢ ، وعجمان ١٩٩٣

| جنسية الـزوج / الامارة / الحالة الزواجية | | مواطـن | | خليجـى | | عربى | | اسيوى غير عربى | | بدون جنسية | | اخـرى | | جملـة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | |
| أبو ظبى | زواج | ٦٨٨ | ٧٠٪ | ٤٩ | ٥٪ | ١٣٨ | ١٤٪ | ٨٥ | ٩٪ | - | - | ١٥ | ٢٪ | ٩٧٥ |
| | طلاق | ٣٠٨ | ٦٠٪ | ٤٨ | ٩٪ | ٩٠ | ١٧٪ | ٥٧ | ١١٪ | - | - | ١٥ | ٣٪ | ٥١٨ |
| دبى | زواج | ٥٢٢ | ٦٩٪ | ٢٢ | ٣٪ | ٤٥ | ٦٪ | ١٢٤ | ١٦٪ | ٣٢ | ٤٪ | ١٥ | ٢٪ | ٧٦٠ |
| | طلاق | ١٠١ | ٤٩٪ | ٤ | ٢٪ | ٣٦ | ١٧٪ | ٤٢ | ٢٠٪ | ١٧ | ٨٪ | ٧ | ٤٪ | ٢٠٧ |
| الشارقة | زواج | ٧٣٢ | ٦٦٪ | ٢٠ | ٢٪ | ٨٥ | ٨٪ | ٥٩ | ٢٠٪ | ٣٧ | ٣٪ | ١٣ | ١٪ | ١١٠٦ |
| | طلاق | ١٥٥ | ٥٠٪ | ١٢ | ٤٪ | ٤٢ | ١٣٪ | ٨٥ | ٢٧٪ | ١١ | ٤٪ | ٧ | ٢٪ | ٣١٢ |
| عجمان | زواج | ٢٠٤ | ٦٣٪ | ٦ | ١٪ | ٢٨ | ١٢٪ | ٥٣ | ١٦٪ | ٧ | ٢٪ | ١٨ | ٦٪ | ٣٢٦ |
| | طلاق | ٣٥ | ٣٨٪ | - | - | ٣٠ | ٣٢٪ | ١٩ | ٢٠٪ | ٦ | ٧٪ | ٣ | ٣٪ | ٩٢ |
| أم القيوين | زواج | ٤٧ | ٨٩٪ | - | - | ١ | ٢٪ | ٥ | ٩٪ | - | - | - | - | ٥٣ |
| | طلاق | ١٥ | ٥٦٪ | - | - | ٤ | ١٥٪ | ٦ | ٢٢٪ | ٢ | ٧٪ | - | - | ٢٧ |

المصـــدر : وزارة التخطيط - إحصاءات الزواج والطلاق فى إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وأم القيوين للعام ١٩٩٢ ، وعجمان للعام ١٩٩٣ ، الإدارة المركزية للإحصاء أبو ظبي .

## ثالثا : مستقبل النظام الأسرى فى مجتمع الإمارات

رغم قلة البيـانات والإحصاءات ، وندرة الدراسات التوقعية عن الأسرة فى مجتمع الرمارات ، إلا أنه من خلال عرضنا المختصر لواقع الأسرة فى ضوء الخصائص البنائية لمجتمع الإمارات ، بينا أن مجتمع ما بعد الحداثة مجتمع اسلامى لايعوق تقدمه الجمع بين الأصالة والتحديث . من هذا المنطلق نستشرف مستقبل النظام

الأسرى فى مجتمع الإمارات الذى تسانده استراتيجية للتغيير تقوم بها مؤسسات الدولة ، واتحادها النسائى على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية متكاملة ، علما بأن اهتمام الدولة بأفراد الأسرة - الطفل والشباب والمرأة والرجل وكبار السن - يدل على وعيها بأهمية تواؤمها مع المتغيرات القادمة ومع تحديات القرن الحادى والعشرين ، وان مجتمع الإمارات بعد أكثر من عقدين من بداية التحديث قد أرسيت دعائمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، واحتفظت انساقه الثقافية والاجتماعية بركائزها الاساسية .

وفيما يلى تضع الباحثة إطارا تصوريا لمستقبل الأسرة فى ضوء مراجعة نتائج الدراسات والبحوث والإحصاءات التى تتعلق بالأسرة فى مجتع الإمارات وفي مجتمعات الخليج العربية :-

١ - الأسرة هى الوحدة الأساسية فى المجتمع ، وهى فى حالة تغير تدريجى على مستوى الوظائف والعلاقات بوجه خاص ، ولكنها كنظام اجتماعى له ثوابته الدينية باق أبد الدهر .

٢ - الأسرة وحدة من الشخصيات المتفاعلة تضمها مجموعة من الحقوق والواجبات ، ومجموعة من المكانات والأدوار ، تعمل على أشباع الحاجات البيولوجية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية لأفرادها .

٣ - رغم أن الباحثة ترى أن حجم الأسرة ليس موضوعا للخلاف ، وأن علينا أن نهتم أكثر بوظائف الأسرة وعلاقاتها ، إلا أن الأسرة الممتدة ذات الأجيال الثلاثة ، والأسرة شبه الممتدة المكونة من أسر نووية متلاصقة مكانيا هما أكثر الأشكال شيوعا وستظل كذلك لفترة قد تطول أو تقصر، ولكن التحرك

الجغرافى للشباب للعمل فى أماكن أخرى ، واستقلالهم بأسرهم عن أسرة التوجيه ، سوف يؤدى الى تزايد الأسر النووية التى تحاول أن تكون علاقات اجتماعية مع الأسر والعائلات فى البيئة الاجتماعية الجديدة .

٤ - لن يتأثر كثيرا معدل الخصوبة ، وسيظل الأباء والأمهات يركزون على الانجاب فى مستهل الحياة الزوجية ، تحكمهم فى ذلك القيم الدينية والاجتماعية ، كما تدعمهم الدولة لكى يتحقق التوازن الديمجرافى فى المجتمع .

٥ - وفيما يتعلق بالزواج سيظل مبنيا على أساس الأصول الاجتماعية خاصة بين الشرائح الاجتماعية ذات الانتماءات القبلية العميقة ، وسيزداد معدل الزواج الخارجى Exogamous والزواج المختلط Imter - Marriage بين العائلات فى الشرائح الاجتماعية الأخرى وبين الجنسيات المختلفة .

٦ - وستأخذ العلاقة بين الزوج والزوجة بعدا جديدا يقوم على المودة والاحترام ، يدعمه مشاركة عاطفية وفكرية واجتماعية تعمل على إنجاح الزواج والتماسك الأسرى ، خاصة إذا قام الزواج على أساس التجانس والتكافؤ بين الزوجين من حيث : التعليم والسن والتنشئة الاجتماعية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

٧ - وسيستمر تأخر سن الزواج لكل من الرجل والمرأة بسبب الإقبال على التعليم والحصول على أعلى الدرجات العلمية ، بالاضافة إلى الاستقرار الوظيفى والمادى قبل الاقدام على الزواج . وأشرت من قبل الى تأثير ذلك على خصوبة المرأة .

٨ - وسيتناقص معدل تعدد الزوجات بين الشرائح الاجتماعية المتوسطة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والرغبة فى الحفاظ عليه ، ولتوفير أفضل الفرص

للأبناء من قبل الأباء والأمهات ، خاصة أن التحرك الاجتماعى أصبح يقوم علي الكفاءة والانجاز وليس على الانتماء الأسرى .

٩ - ولكى نحصل على صورة أكثر صدقا للنظام الأسرى فى مجتمع الإمارات ، يجب وضع الاختلافات الثقافية والاجتماعية موضع الاعتبار ، كما يجب الاهتمام بنمط الأسرة المؤنثة Female - Headed Households حيث تقوم المرأة بدور رب الأسرة لأنها أم أرملة ، أو مطلقة ، أو هجرها زوجها لانشغاله بزوجة أخرى وأبنائه منها ، كما أن غياب الأب لفترات كبيرة لأسفاره أو لانشغاله بعمل أو تجارة يلقى على الأم نفس المسؤولية.

١٠- وحيث إن الأسرة هى وسيلة الأجيال الجديدة إلى النمو الاجتماعى والنفسى والأخلاقى ، وهى التى تفتح أمامه سبل الانتماء الى مجتمعه ووطنه ، فإن ما يقال عن تقلص وظائفها واقتصارها على الجنس والانجاب والتنشئة الاجتماعية فى السنوات الأولى للطفل ، إنما هو بعيد عن الصحة ، لأن المستقبل يحمل للآباء والأمهات التزامات عديدة تجاه الأسرة بعامة والأبناء بوجه خاص ، سنوضحها فيما يلى :

أ - إن مسؤلية الآباء والأمهات ستأخذ فى المستقبل أشكالا نوعية جديدة . فمن واجبهم أن يفكروا فى الأبناء قبل انجابهم ، بأن يتعرفوا على خصائصهم الوراثية ، وهل هى متلائمة بين الزوجين؟ وهل تسمح بالحمل والإنجاب ؟ ( جرنشانيم ، ١٩٩٠ ) .

ب - سيدرك الأباء أن نجاح الأبناء يمهد له من السنوات الأولى ، وأن النمو المعرفي والعاطفى يعتمد على الآباء الذين يعملون على تنمية ذكاء

أطفالهم ومهاراتهم وإمكاناتهم الإبداعية . وبذلك تتضح أهمية التوافق بين الزوجين حتي ينجحا فى تنشئة أبناء قادرين على مواجهة تحديات المستقبل .

جـ - إن التعليم والوعي الصحى والاجتماعى للآباء يجعلهم يكتشفون المشكلات الصحية والخلقية لأطفالهم فور ولادتهم . وعليهم أيضا محاولة تصحيح أية مشكلات يتعرض لها الأبناء في مراحل العمر المختلفة مثل الحول والتهتهة والتبول اللاارادى وغيرها من المشكلات التى تحتاج لمتخصصين فى الطب النفسى والتربية .

د - وإذا كان المتخصصون فى الإرشاد التربوى يحثون الآباء بأن يفعلوا كل شيئ فى مقدورهم ليقدموا لأطفالهم أفضل الفرص الممكنة فى بداية حياتهم ( المرجع السابق : ١٦ ) ، فإننى أناشد كل أب متزوج من أجنبية وكل أسرة تعتمد فى تربية أبنائها علي الخادمات أن تنتشل ابناءها من الفوضى الثقافية التى تأتى من الداخل والخارج . إن فى مجتمع الإمارات جيلا من الأبناء تفرقة رؤاة الثقافية ، وإنتماءاته العرقية ، وتتناقض اتجاهاته نحو التحديات المحيطة به ، ويجب أن تتكاتف جميع مؤسسات الدولة كى تعمل على صهر هذا الجيل فى بوتقة القيم العربية الإسلامية وتعزيز إنتمائهم الوطنى .

١١- وستتأثر الأسرة بعمليات التنمية البشرية ، تأكيدا لدور كل من الرجل والمرأة فى التنمية الحقيقية وما يضيفونه إلى الدخل القومى . إن بناء مجتمع ما بعد الحداثة لايتم إلا إذا ساهم فيه جميع أفراده ذكورا وإناثا، سواء كانوا داخل قوة

العمل أم خارجها . كما أن الأسرة من ناحية أخرى تمد المجتمع بالعناصر البشرية الصالحة المبنية علي التنشئة والتربية الصحيحة ، والقائمة على أسس راسخة أصيلة .

١٢- من هذا المنطلق سيقوم المجتمع بدعم الدور المزدوج للمرأة العاملة . عن طريق التوعية ونشر الوعى الاجتماعى بحاجة المجتمع إلى الدور التنموى للمرأة فى جميع المجالات وفى الحياة العامة . هذا الوعى سيجعل الآباء والأزواج والأبناء يتقبلون عمل الزوجة والأخت والأبنة ، مما ينعكس تأثيره على الاستقرار النفسى والاجتماعى للمرأة .

- وجدير بالذكر أن هناك العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية وغيرها من الأوراق عن الوضع الاجتماعى - الاقتصادى للمرأة في مجتمع الإمارات ودورها فى التنمية . والتى تمت مناقشتها فى العديد من المؤتمرات المحلية والقطرية والدولية ولكن التوصيات مازالت على الأرفف ولم تخرج للممارسة الاجتماعية .

١٣- ولايمكن تجاهل استمرار مساندة الدولة للمرأة العاملة وعدم التفرقة بينها وبين الرجل فى الرواتب وأمام القانون . مما يتيح للمرأة فرصة التعبير عن نفسها وخبراتها . ولذلك سنجد الشاعرة والأديبة والكاتبة والعالمة والطبيبة جنبا إلى جنب مع النساء اللاتى تعملن فى مختلف المجالات .

١٤- ويؤخذ على النساء أنهن غير واعيات بحقوقهن المدنية والقانونية والاجتماعية مما يؤدى إلى استبعادهن من القرار السياسى ومن الحياة المدنية ، ولذلك يجب إبراز ما هو للمرأة وما هو عليها وأن نبرز القضايا التى لاينتبه إليها الآخرون

١٥- ولذلك يجب تفنيد التعميمات التى يطلقها الباحثون ومن ورائهم أفراد المجتمع ذكورا وإناثا ، متعلمين وغير متعلمين ، عن أن خروج المرأة الى العمل هو العامل الرئيسى فى جنح الأحداث . والطلاق وتعدد الزوجات ، والزواج بأجنبيات ، والفشل الدراسى للأبناء وغيرها . قبل إطلاق التعميمات يجب أن نتعرف أولا على نسبة الأمهات العاملات فى القوى العاملة ونسبة الأمهات العاملات داخل الأسر التى تتعرض للمشكلات السابقة . علما بأن نسبة المواطنات فى القوي العاملة لاتتعدى ٦٪ (حلمى ، ١٩٩١ ) . وأن نسبة الجانحين الأحداث المواطنين حوالى(٧٠٪) فى عام ١٩٩٠ . (حلمى ، ١٩٩٣)

١٦- ورغم الجهود المكثفة للدولة لمحو أمية الكبار ، والمتسربين من المدرسة سواء من الذكور أو الإناث ، إلا أن المستقبل ملئ بالأعباء النوعية خاصة إذا علمنا أن قضية محو الأمية literacy ستأخذ بعدا آخر : ليس باعتبار الأمية هى العجز عن القراءة والكتابة فحسب ، ولكن باعتبارها أيضا العجز عن التعبير عن الذات . لذلك يجب تدريس مجموعة من المهارات والمعارف العامة وليس مجرد الأبجدية . كما يجب مراعاة الاختلاف السيكولوجى بين الصغار والكبار فى تلقى العملية التعليمية، وبين الرجل والمرأة أيضا .

وتنبه الدراسات التربوية والتثقيفية إلى ضرورة تبنى المؤسسات والأفراد القائمين بمشاريع محو الأمية لمهمة البحث عن وسائل لخلق دافعية فردية للتعلم، وترغيب المرأة فيه بناء على حاجتها الحقيقية والعملية : كالتعامل مع مدرسة أطفالها ، أو مع المؤسسات الحكومية أو إدخال معارف تخص تربية الطفل والتعامل معه ( المرأة الجديدة ١٩٩٢ ) .

بعد أن وضحت الملامح العامة لمستقبل النظام الأسرى فى مجتمع الإمارات كما استشرفته من الدراسات والبحوث والإحصاءات . لا أقول إننى غطيت جميع المواضيع وأرجو أن نخرج من هذه الندوة بتوصية عامة لإجراء العديد من بحوث المستقبل لاستشراف العديد من القضايا الجديدة عن الطفولة والمسنين والشباب مع محاولة التعمق فى دراسة المشكلات الأسرية ومن أهمها الطلاق والتفكك الأسرى وغيرها من المشكلات لأنه إلى جانب الصورة الوردية عن مستقبل الأسرة فى الإمارات ، سنجد صورا سلبية تهدد الأسرة والعلاقات الأسرية والوالدية من أهمها :

أ - انعدام التفاهم والتقارب بين الزوجين بسبب انفراد الزوج بالقرارات وبسبب تخلى كل منهما عن التزاماته وواجباته .

ب - عدم ادراك الزوجين لأهمية تطوير الأساليب التربوية للأبناء .

جـ - عدم فهمهما لطبيعة الحياة الزوجية وزيادة صراع الأدوار بينهما .

د - تصاعد الصراع بين الأجيال نتيجة للتغيرات المصاحبة لثورة المعلومات وتكنولوجيا الأقمار الصناعية .

هـ - استمرار الصراع بين التيارات المحافظة والعصرية من قضية المرأة وارتباطها بالدين .

و - موقف المجتمع والدين من تكنولوجيا الانجاب والهندسة الوراثية .

ز - استمرار المشكلات الاجتماعية والأسرية مهما قلت حدتها أو كثرت مثل التفكك الأسرى والطلاق جنح الأحداث وانحرافات الشباب وغيرها .

# المراجع

١ - ابراهيم ، سعد الدين : " تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة على الطفولة في الخليج " ، ندوة الطفولة فى المجتمع العربى ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، العين ، ١٩٨٨ .

٢ - اسد ، كلثم محمد : المرأة العاملة فى دولة الإمارات العربية ، مكتبة القراءة للجميع - دبى ، ١٩٩٠ .

٣ أمين ، فاروق : " دراسة حول واقع الأسرة " ، سلسلة دراسات الاجتماعيين (٣) جمعية الاجتماعيين ، البحرين ١٩٨٣ .

٤ باقادر ، أبو بكر أحمد : " اتجاهات الزواج فى مدينة جدة فى ضوء عقود الزواج " ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد الخامس ، ١٩٨٥ ، ص - ص ١٨٥ -٢٢١ .

٥ الجعاوى ، أحمد محمد : " التغيرات التنموية ، والتعليم ودور المرأة فى المجتمع السعودى " ، الندوة العلمية للتعليم ، وزارة التخطيط ، الرياض . ١٤٠٣ هـ .

٦ - بهنام ، جاميد : استقصاء دولى عن مستقبل الأسرة : مشروع اليونيسكو " . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونيسكو ، نوفمبر ١٩٩٠ . ص - ص ١٢٥ - ١٣١ .

٧ - تقى ، على : المرأة البحرينية فى التعليم والعمل ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، البحرين ١٩٧٧ .

٨ ثابت ، ناصر : المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية فى الامارات ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣ .

٩ - الثاقب ، فهد ثاقب : " حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة الرابعة ، العدد الثانى ، ١٩٧٦ ، ص.ص ٨١-٩٠

١٠- الثاقب ، فهد ثاقب : " موقف الكويتى من حجم العائلة وبنيتها " . مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد التاسع ، ١٩٧٦ ، ص - ص ٢٠٩ - ٢٢٣.

١١- الثاقب ، فهد ثاقب : " التحضر وأثره على البناء العائلى وعلاقة العائلة بالأقارب فى العالم العربى ، عرض وتقييم لنتائج البحوث " . مجلة العلوم الاجتماعية ، الجلد (١٤) العدد (٤) شتاء ١٩٨٦ ، ص-ص ٢٠٩ - ٢٢٣ .

١٢- جبر ، بشرى : " فعالية برامج التوعية للمسؤولية الوالدية " ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - البحرين ، ١٩٨٢ .

١٣- الجرداوى ، عبد الرؤوف : " مشكلات المرأة العاملة الكويتية " ، ذات السلاسل - الكويت ، ١٩٨٦ .

١٤- جرنشايم ، اليزابيث بيك : " واجبات الآباء المتغيرة ": من التربية والتثقيف الى الهندسة الوراثية " ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص - ص ١٣ - ٢٧ .

١٥- الحسينى ، عائشة : " المرأة السعودية العاملة فى التعليم العالى " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، االقاهرة ، ١٩٨٧ .

١٦- مغنى ، قدرى وآخرون : " احتياجات الجيل الجديد فى البحرين " ، المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتعاون مع اليونيسيف ، ١٩٨٩ .

١٧- حلمى ، اجلال : " دراسات عربية فى علم الاجتماع الأسرى : مصر والإمارات نموذجا " . دار القلم ، دبى ، ١٩٩٠ .

١٨- حلمى ، اجلال : " عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية فى مجتمع الإمارات" ندوة التنشئة الاجتماعية ، فبراير ١٩٩٢ - جامعة الإمارات - العين .

١٩- حلمى ، اجلال : " الاغتراب الاجتماعى بين الشباب فى مجتمع الإمارات ". مجلة شؤون اجتماعية ، العدد (٣٩) ، شتاء ١٩٩٣ .

٢٠- خلف ، خلف أحمد : مدخل إلى تجارب الدول العربية الخليجية فى حقل المسؤولية الوالدية فى البحرين - المنامة ، ١٩٨٢ .

٢١- خلاف ، خلاف خلف : " المرأة وتبعات التنمية فى المجتمع الإسلامى : نموذج تطبيقى " ، مجلة التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى ، السنة (٦) ، اعدد (٢٣) سبتمبر ١٩٩١ .

٢٢- خير الزراد ، فيصل محمد وعطوف ياسين : دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق فى دولة الإمارات ، دا القلم ، دبى ١٩٨٧ .

٢٣- درويش ، زين العابدين ومحمد الطحان : " تغير اتجاهات التنشئة الاجتماعية عند الوالدين فى مجتمع الامارات " ، ندوة الطفولة فى عالم متغير ، كلية التربية ، جامعة الإمارات - العين ، فبراير ١٩٨٨ .

٢٤- راشد ، عبد الله حمد : التطور العائلى فى مجتمع الإمارات ، دراسة اجتماعية مقارنة بين الماضى والحاضر ، مطبعة دبى ، دبى ١٩٨٥ .

٢٥- رومباتى ، لازلوشه : " صياغة العلاقة المتبادلة بي المجتمع الكبير والأسرة " ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونيسكو ، نوفمبر ١٩٩٠، ص - ص ٣-١٢ .

٢٦- زكى ، محمد عماد : تحضير الطفل العربى للعام ٢٠٠٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، منتدى الفكر العربى ١٩٩٠ .

٢٧- الزياتى ، فايزة : المرأة فى مجالات العمل والانتاج ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، البحرين ، ١٩٧٣ .

٢٨- السيار ، عائشة : الأسرة والتغير الاجتماعى فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد (٩) ، ١٩٨٦ .

٢٩- السويدى ، محمد وعبد الله بوشهاب : المطلقات فى دولة الإمارات ، دراسة اجتماعية احصائية ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - أبو ظبى ١٩٩٠ .

٣٠- الشمرى ، عبد الله وآخرون : غلاد المهور وتكاليف الزواج فى المجتمع العربى السعودى ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ .

٣١- شناق ، عبد الحفيظ محمد : التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية فى مجتمع الإمارات العربية المتحدة ، مؤسسة دار الفكر الجديد للطباعة والنشر ، أبو ظبى ١٩٨٦ .

٣٢- عبد الفتاح ، يوسف " التنشئة الاجماعية ، " دراسة مقارنة بين شخصية الأبناء من أمهات مواطنات والآباء من أمهات أجنبيات " ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد (٩) ١٩٨٦ .

٣٣- عبد الفتاح ، يسف : " الاتجاهات النفسية وعلاقاتها بالتوافق لدى المرأة فى دولة الإمارات ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد (٢٧) ، خريف ١٩٩٠ .

٣٤- عبد الفتاح ، يوسف : الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربى ، دار الفكر العربى ، بيروت ١٩٨٨ .

٣٥- عبد المنعم ، صبيح : " أثر التنمية على الأسرة المتعلمة فى مجتمع الإمارات " جامعة الإمارات ، مجلة كلية الآداب ، العدد الخامس ١٩٨٩ .

٣٦- العبيدى ، ابراهيم وعبدالله خليفة : " بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ربيع / صيف ١٩٩٢ ، ص-ص ٧ - ٣٧ .

٣٧- العتيبى ، محمد كميخ : " أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد فى الأسرة السعودية فى مدينة الرياض " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ربيع / صيف ١٩٩٤ ، ص - ص ٨٩ - ١٢٠ .

٣٨- العيسى ، جهينة ، : " آثار البترول على الأسرة العربية " ، ندوة البترول والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى ، يناير ١٩٨١ - أبو ظبى.

٣٩- عيد ، حسن : " المرأة والتغير فى مجتمعات الخليج العربية " ، دراسة لواقع المرأة القطرية ، ندوة قضايا التغير فى المجتمع القطرى خلال القرن العشرين - الدوحة ١٩٩١ .

٤٠- غباش : آمنه : التغير الاجتماعى والتنشئة ، مكتبة القراءة للجميع ، دبى ١٩٩٠ .

٤١- غباش ، موزة : " الأسرة العربية بين الحداثة والتحديث " ، ورقة غير منشورة قدمت إلى منتدى مؤسسة شومان - عمان ، ١٨ أغسطس ١٩٩٤ .

٤٢- غباش ، موزة : " أثر القيم على المرأة العاملة فى مجتمع الإمارات العربية المتحدة ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد (١٨) ١٩٨٨ .

٤٣- القاسمى ، هند عبد العزيز : المرأة فى الإمارات ، تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار ، جمعية الاجتماعيين ، الامارات ١٩٩٣ .

٤٤- الكاظم ، أمينة على : " تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطرى " ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد (٣٧) ، السنة ١٠، جمعية الاجتماعيين - الإمارات ، ربيع ١٩٩٣ .

٤٥- لؤلؤ ، عبد الله : " الادوار المتغيرة للأسرة الخليجية بين العوامل المؤثرة وسبل الدعم " ، ندوة دعم دور الأسرة فى مجتمع متغير ، المنامة ١٩٩٤.

٤٦- ليلة ، على : " الشباب القطرى ، اهتماماته وقضاياه " ، مؤسسة العهد ، الدوحة ١٩٩١ .

٤٧- المبيض ، ممدوح وخلف احمد خلف : أهم ميول واحتياجات الأطفال فى البحرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، البحرين ١٩٨١ .

٤٨- محمد ، عباس أحمد : المشكلات الأسرية والتنشئة الاجتماعية " ، ندوة المشكلات الاجتماعية فى الإمارات ، جمعية الاجتماعيين ، ١٩٩٠ .

٤٩- المسند ، شيخة عبدالله : " التغير فى وضع المرأة القطرية " ، التعليم والعمل ، ندوة قضايا التغير فى المجتمع القطرى خلال القرن العشرين ، جـ ٢ ، الشركة الحديثة للطباعة ، الدوحة ، ١٩٩١ .

٥٠- مركز دراسات المرأة الجديدة - المرأة الجديدة ، القاهرة ١٩٩٢ .

٥١- المطوع ، محمد عبدالله : الشباب فى دولة الإمارات ، ندوة المشكلات الاجتماعية فى الإمارات ، جمعية الاجتماعيين - الإمارات ، ١٩٩٠ .

٥٣- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات : المطلقات فى دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبى ، ١٩٨١ .

٥٤- وزارة العمل الشؤون الاجتماعية ، المتزوجون من اجنبيات ، دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبى ، ١٩٨٨ .

# الفصل الثالث

## عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للأبناء
## فى مجتمع الإمارات ، دراسة ميدانية

# عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للأبناء في مجتمع الإمارات

**أولا :أهمية البحث والهدف منه :-**

إن تعليم المرأة وإنخراطها فى ميادين العمل المختلفة بعد من الإنجازات التى حققها مجتمع الإمارات للمرأة . وقد إتسعت الدراسات والصياغات النظرية التى تركز على المرأة فى الإمارات سواء باعتبارها متغيرا مستقلا أو متغيرا تابعا يؤثر ويتأثر بالابعاد الثقافية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية . ومن هنا بدأت الحاجة ملحة لإجراء مزيد من الدراسات الميدانية للتعرف على حجم المشاركة الفعلية للمرأة فى القوى العاملة والأدوار التى تقوم بها لتحقيق التوازن بين البيت والعمل ، والعقبات الأسرية والمهنية والمجتمعية التى تحد من فعاليتها فى مجال التنمية والانتاج . وتحاول المرأة العاملة تعديل سلوكها الفردى والأسرى ، كى تنشئ جيلا متكيفا مع الأوضاع والقيم التى ترتبط بازدواج عمل المرأة .

وتسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والعملية يمكن بلورتها فى النقاط التالية :

١ - التعرف على حجم المشاركة الفعلية للمرأة الإماراتية فى سوق العمل ودوافع إشتغالها .

--------------------

ندوة التنشئة الاجتماعية فى مجتمعات الخليج العربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، كلية الآداب ، العين ٢٣ - ٢٥ فبراير ١٩٩٢ .

٢ - الأدوار التى تقوم بها المرأة العاملة للتوفيق بين البيت والعمل وما تتعرض له من عقبات وصراع في الأدوار .

٣ - أساليب التنشئة الاجتماعية التى تتبعها المرأة العاملة كى تنشئ جيلا متكيفا مع الأوضاع والقيم الجديدة التى ترتبط بدور المرأة فى التنمية وبازدواج عملها.

٤ - ومن الناحية العملية يصلح هذا البحث العلمى لأن يكون نواة لمزيد من الأعمال البحثية حول العائد الاقتصادى والاجتماعى للمرأة العاملة المتعلمة . كما يمكن صياغة استراتيجية عامة لبناء الكوادر النسائية القيادية ونشر الوعى المجتمعى بأهمية مواجهة العقبات التى تواجهها المرأة العاملة في الأسرة والعمل والمجتمع .

**ثانيا : الإطار النظرى والتحليلى للدراسة :-**

عمد الباحثون لدراسة ظاهرتى « عمل المرأة » و «التنشئة الاجتماعية» وفقا لتوجهات نظرية مختلفة وبطرق منهجية متعددة كما تأثرت الدراسات العربية بالمداخل السوسيولوجية والانثروبولوجية والنفسية ( التقليدية منها والنقدية ) . تأثرت فى تفسيراتها بالنظرية الاجتماعية في الاسلام والتى تركز على حرية الفرد والجماعة ، والمكانة الاجتماعية للمرأة فى الأسرة والمجتمع . وعدم تفضيل الاسلام لأحد الجنسين على الآخر من حيث القيمة الانسانية وفى مجال الحقوق والواجبات والجزاء . وغرس ذلك فى نفوس الأطفال خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

ولقد حظى موضوع التنشئة الاجتماعية باهتمام علماء اللاجتماع على اختلاف توجهاتهم النظرية باعتبارها عملية اجتماعية أساسية تتأثر بالجماعة والمجتمع وتهدف الى أكساب الفرد خلال مراحل نموه السلوك والمعايير والاتجاهات المناسبة والأدوار

الاجتماعية التى تمكنة من الاندماج فى الحياة الاجتماعية مع الجماعات الاجتماعبة التى ينتمى اليها ، وتؤكد على ديناميكية العلاقة بين الفرد والمجتمع وأهمية الانسجام بين سلوكيات ومعايير مجتمعة (Seidenky & Nadousky, 1976) .

ويرجع اهتمام علماء الاجتماع بدراسة التنشئة الاجتماعية الى أواخر الثلاثينيات وأواخر الاربعينيات وذلك عندما نشر (بارك) بحثة عن التنسئة الاجتماعية عام ١٩٣٩ باعتبارها أطار مرجعى لدراسة المجتمع .

وفى كتابهما (علم الاجتماع) استخدم العالمان الاجتماعيان (أوجبرن ونيموكوف) مصطلح التنشسئة الاجتماعية بالاشارة الى العملية التى يتحول من خلالها الفرد الى شخص اجتماعى Social Person .

وجدير بالذكر أن معظم المداخل النظرية لدراسة ظاهرة عمل المرأة تمتد جذورها الى فكرة تقسيم العمل النوعى (Sex Division & Labor) التى تبدأ منذ المراحل الأولى لولادة الطفل خلال عملية التنشئة الاجتماعية وتستمر حتى خروجه للحياة العامة : فالأنثى خلال العمر تنشأ لكى تقوم بالأدوار المنزلية (المعبرة Expressive Roles) ولكنها إذا خرجت للحياة العملية تواجه بمشكلة صراع الأدوار . أما الذكر فينشأ لكى يقوم بالأدوار الخارجية ( الوسيلية Inslrumental Roles) وعندما يخرج للحياة العامة لا يتعرض لصراعات فى الأدوار لشيوع سمات الذكورة على مستوى المجتمع ( علام : ١٩٩١ ).

إنطلاقا مما سبق سوف نركز على إسهامات علماء الاجتماع فقط فى مجال الدراسة الراهنة خاصة النظريات الاجتماعية التالية :- البنائية الوظيفية. والتفاعلية الرمزية . والتبادل الاجتماعى والصراع .

ا - **الإتجاه البنائي الوظيفي** ويرى أصحابه أن عملية التنشئة الاجتماعية تقوم بالمحافظة على النسق الاجتماعي (Social System) وتوازنه (Equilibrium) . وأن الفرد يلتزم بقيم ومعايير ومبادئ محددة اكتسبها خلال التنشئة الاجتماعية التي يقوم فيها الأباء بنقل التراث الثقافي الاجتماعي إلى الأبناء في مراحل الطفولة المبكرة ، ويراقبون بصرامة استمرار الأبناء على تطبيق ما تنشأوا عليه بعد ذلك في فترة المراهقة والبلوغ حتى لايختل توازن الأسرة وبالتالي المجتمع . ويرى بارسونز 1964) Parsons (192 : أن التنشئة الاجتماعية هي التمثيل الداخلي للثقافة وهي عملية تفاعل بين الطفل وأمه . وأنها تتم على أساس التمييز النوعي للأدوار ( Sex Role Differentiation ) فهناك أدوار محددة للذكور وأخرى للإناث وأن الهدف منها إعداد الفرد وخاصة الذكر ليأخذ دورا مستقلا في المجتمع.

كما درس تالكوت برسونز عملية التنشئة الاجتماعية من خلال نظريته في الفعل الاجتماعي Social action مركزا على خمس ميكانيزمات أساسية هي : التدعيم Reinoforcement ، الكف Inhibition ، والإبدال Substitution ، والتقليد (المحاكاة) Imitation ، والتوحد Identification . فالطفل خلال عملية التنشئة الاجتماعية يتعرض لهذة العمليات الخمس ؛ فيتم تدعيم السلوكيات المرغوب فيها وكف السلوكيات غير المرغوبة ، ويتعرض للعديد من عمليات الإبدال وتوجية سلوكه يكون أكثر توافقا مع أفراد المجتمع ، ويكتسب الطفل من خلال التقليد العناصر الثقافية والمهارات السلوكية التي تمكنة من التكيف والتفاعل بنجاح ويتوحد الطفل مع

جماعته الاجتماعية مما يحقق له الامتثال Conformity لقيم معايير مجتمعة (Parsons & Bales, 1955)

ان معالجة بارسونز لعملية التنشئة الاجتماعية تتضمن معنيان أولهما : أنها تمثل عملية اندماج داخلى للثقافة المعطاة عن طريق الأسرة الصغيرة ، وثانيهما انها عملية اجتماعية يتم من خلال القائمين بها أعداد شخصية الفرد ليأخذ دورا مستقلا فى المجتمع . وجدير بالذكر أن برسونز أهتم بالتنشئة الأولية التى تتم فى المراحل المبكرة من حياة الطفل والتى تحدث داخل الاسرة (Primary Socialization) أكثر من اهتمامة بالتنشئة الثانوية (Sesondary Socialization) .

أما عالم الاجتماع أميل دور كايم فقد أهتم بالتفاعل الديناميكى بين الفرد والثقافة الزائدة فى النسق الاجتماعى على أساس أن الافراد يتمثلون ثقافة مجتمعهم الذى يحوى عناصر وجدانية وأدراكية وتقيمية حيث يتم التفاعل من خلال الثقافة واللغة السائدة .

وفيما يتعلق بموقف البنائية الوظيفية من خروج المرأة إلى العمل نجد أنها تشجع قيام المرأة بالأدوار المنزلية نتيجة للخصائص البيولوجية التى تنفرد بها وهى الإنجاب والرضاعة وأن طبيعة هذه الأدوار تحقق الثبات والإستقرار الداخلى للأسرة والعناية بالطفل وتوفير النواحى العاطفية للزوج .أما الرجل فيختص بالأدوار الوسيلية والنشاط الاقتصادى الخارجى لأنه المسئول عن توفير الرعاية وسبل العيش للأسرة.

٢ - <u>الإتجاه التفاعلى الرمزى</u> ويركز على عمليات التفاعل الاجتماعى داخل الأسرة ويعتبر أداء الدور (Role Performance) أساس عملية التفاعل ،

وأن العلاقات الوالدية مع الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية تتسم بالتمايز النوعي فـي الأدوار . وفي هذا الصدد يرى Turner (1970 : 98ff) أن المجتمع يسوده أنماط من التفاعل تؤكد على إختلاف الأدوار تبعا للنوع وأن الوالدين وجميع المؤسسات الاجتماعية تدعم أسلوب التفرقة بين الذكور والإناث لصالح الذكور . حيث يتم التفرقة بين الطفل الذكر والطفلة الأنثى في ألوان الملابس وطريقة اللعب معهم ونبرات الصوت وتقبل البكاء للبنت ورفضه للصبي .

ويعتبر جورج هربوت ميد Mead (١٨٦٣-١٩٣١) من الرعيل اأاول الذى ساهم في هذا الاتجاة ، فهر يرى أن المجتمع محور التفاعل حث يتفاعل الافراد مع بعضهم البعض ويتبادلون المعلومات والاتجاهات ويرى أن الافراد لا يتفاعلون مع بعضهم البعض فحسب ولكنهم يفسرون هذا التفاعل أيضا وقد أستخدم (ميد) مفهوم (الآخر المعمم) (Generalized Other) والذى يشير الى توقعات الفرد نحو الآخرين (Horton & Hunt, 1984) وأكد على أهمية الرموز Symbols (مثل اللغة) في تحقيق التواصل بالآخرين .

ويعتبر شارلز هورتون كولي (١٨٦٤-١٩٢٩) من رواد الإتجاه التفاعلي الرمزى في دراسة التنشئة الاجتماعية ، حيث يرى أن النفس ما هي الا نتاج أجتماعى The Self is Social Product وأنها تنمو خلال تفاعلها مع الآخرين ومن ناحية أخرى أستخدم كولي مفهوم رؤية الذات في مرآة الجماعة Looking glass Self بمعنى تنمية فكرتنا عن أنفسنا من خلال الآخرين خاصة في المواقف الاجتماعية الجديدة (Sullivan & Thompson, 1984) .

ويمثل هذا الاتجاة التفاعلى الحديث فى علم الاجتماع العالمان الاجتماعيان ارفينج جوفمان Goffman ، وهربرت بلم Blumer .

ويتمسك أصحاب الاتجاه التفاعلى الرمزى ( بنموذج النوع ) فى نظرته لعمل المرأة حيث يمتد تأثير الدوافع والعلاقات الأسرية على المرأة فى الحياة العامة ونجد المرأة تتجه للعمل في الوظائف الانثوية (Feminine Occuppations) مثل التدريس والتمريض والطب والخدمة الاجتماعية وغيرها .

٣ - <u>نظرية التعلم الاجتماعى ودراسة التنشئة</u> يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن عملية التنشئة هى فى حقيقتها عملية تعلم يكتسب الأطفال من خلالها صفاتهم الانسانية ، وملامح ثقافتهم ويتمكنون عن طريقها من المشاركة فى العلاقات الاجتماعية بين الافراد .

**والتنشئةما هى الإعملية اجتماعية** Social Iearning تهدف الى تعديل أو تغيير سلوك الطفل وإكسابهم معالم سلوك الراشدين فى المجتمع (Secord & Backman, 1964) .

كما يرى روبرت سيرز Sears والينور ماكوبى Maccoby وهارى ليفين Levin أن التفاعل بين الطفل - ووالدية (Parent - Child interaction) هو محور عملية التنشئة الاجتماعية وان التفاعل هو الجزء الاسكى فى عملية التعليم الانسانى وأن شكل التفاعل بين الأم والطفل هو أهم عناصر التعلم الاجتماعى Social Learning وقد أكدت نتائج بحوثهم من خلال دراستهم لانماط التربية الأسرية وبعض الأبعاد المتضمنة فيها كالتدريب على الاخراج والاستقلال والعدوان والعقاب (Haimowitz & Haimowitz, 1960) .

ويعتبر ميللر ودولارد Miller & Dollard من رواد نظرية التعلم . فقد أوضحا أن الطفل خلال عملية التنشئة يسعى لاشباع حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية من خلال التقليد والمحاكاة للاخرين (سيد عثمان ، ١٩٧٠) .

وتوكد دراسات باندورا وزملائة Bandura et al فى مجال التعلم الاجتماعى على أن الاطفال يميلون الى محاكاة وتقليد الوالدين . وهذا التقليد يمتد ليشمل كل من السوك والاتجاهات . وأن التقليد لا يقتصر على الوالدين فقط ، بل يشمل المدرسين والأصدقاء ، ورفاق اللعب والفنانين والفنانات وغيرهم . وأن التدعيم والارتباط والتقليد من أهم الأساليب التى من خلالها يحدث التعلم (Freedman, 1970) .

وعملية التنشئة التى تحدث للطفل ترتبط بعملية التعليم . بمعنى تعلم الفرد أنماط وقيم وعادات وعناصر الثقافة التى تنتقل من جيل لاخر . كما يتضمن أيضا تعلم الرموز التى تزود الفرد بأساليب الاتصال . فخلال هذة العملية يتبنى الطفل اتجاهات والدية ومواقفهما ويقوم بتقليدهما .

٤ - <u>نظرية التبادل الإجتماعى</u> ويعتبر كل من بلاو Blau وهومانز Homans من أوائل الذين نظروا إلى السلوك الإنسانى على أنه يقوم على التبادل الاجتماعى ( Social Exchange ) الذى يتكون من الأفعال الإرادية التى يقوم بها الأفراد ، ويحركها العائد الذى يتوقعون الحصول عليه من الأخرين . ولقد طبق ستيفن ريتشارد Richerd نظرية التبادل الاجتماعى على دراسته للتنشئة الاجتماعية للأبناء مختبرا مقولة " أن القوة ترتبط بالموارد " ( Power Is Related to Resources) بمعنى أن القوة التى يمتلكها

الوالدان على الأبناء تبدو فى مرحلة الطفولة المبكرة عندما يكون الطفل محتاجا معنويا وماديا إلى والديه وفى المقابل يسعد الوالدان كلما شعرا بسعادة إبنهما . ولكن خلال نمو الطفل تنمو لديه بعض الموارد التى تجعله يطور علاقته مع والديه بحيث تتحول إلي عملية مساومة (Bargaining) ففى مقابل طاعته لوالديه يحصل على أشياء يفضلها هو . وهذه الأشياء تتغير من مرحلة عمرية إلى أخرى وتتضمن هذه العملية التبادلية بين الوالدين والأبناء مفاهيم المكافأة Reward والكسب Profit والخسارة Cost والجزاء (Blau 1964, Homans Sanction 1958 Richerd 1968) ، ويطبق الباحثون نظرية " التبادل الاجتماعى " بمفاهيمها السابق ذكرها على المرأة العاملة في علاقاتها فى مجال العمل وداخل الأسرة فكلما زادت موارد المرأة العاملة - من تعليم وخبرة وقدره على الإدارة وإتخاذ القرار - كلما زادت مكانتها فى مجال العمل ونجحت فى أدوارها المهنية . وبالمثل فإنه كلما زادت المصادر التى تمتلكها الزوجة العاملة كلما كانت أقدر على مساومة زوجها . ومن أهم تلك المصادر : التعليم ، والموارد المالية، والخطوبة ، والحب ، والاحترام . وبذلك نرى أن زيادة ما يناله الزوج من زوجته يزيد من تأثيرها فى إتخاذ القرارات الأسرية ويوافق الزوج على استمرارها فى عملها ( Heer, 1963 : 132 - 139) .

٥ - <u>نظرية الصراع</u> لقد كان عدم الرضا بالنظريات السابقة دافعا لبعض العلماء لإقتراح نماذج بديلة ، وكان رايت ميلز Mills أحد النقاد الأكثر تأثيرا إذ مارست أفكاره عن القوة والصراع تأثيرا متعاظما على علم

الاجتماع ( أبو العينين ١٩٩ : ١٢٧ ) ومن قبله إعتبر زيمل Simmel الصراع من عمليات التفاعل الاجتماعى مثل التنافس والتكيف والتعاون. أما كوزر Coser (1956) فقد عرف الصراع بأنه عملية إجتماعية وظيفية Functional أو ضرورية لفهم العلاقات الاجتماعية. وبوجه عام يركز هؤلاء العلماء على أن تاريخ البشرية قائم على صراع المصالح والاهتمامات . ويلجأ هذا الإتجاه الى تفسير ظاهرتى " عمل المرأة " . و " التنشئة الاجتماعية " فى ضوء نظرية الصراع (Conflict Theory) مركزا على الصراع بين الأجيال (Conflict Generations) بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شملت العالم وما صاحبها من تغير فى المعايير والقيم التى يتبناها الأبناء ، والتى تختلف إلى حد كبير عن القيم والمعايير الثقافية للآباء . ومن ناحية أخرى أدى خروج المرأة للعمل وتعدد أدوارها إلي تعرضها لصراع فى الأدوار Role Conflict تشتد حدته فى المجتمعات التقليدية ويرى دارندورف Dahrendorf أن الواقع عبارة عن بوتقة تتفاعل فيه كل صور الحياة بدءاً من التعاون حتى الصراع ( زايد ، ١٩٨٤ : ١٧٥ - ١٧٦ ) . لذلك يتخذ أصحاب هذا الاتجاه " الصراع " إطار الفهم موضوع الأدوار "وصراع الأدوار " الذى يعكس سيطرة الرجل بوجه خاص وأنه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية يمكن بث الأدوار التى ترتبط بالحداثة Modernization التى لاتفرق بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات داخل الأسرة أو خارجها . ولذلك ترفض نظرية الصراع التفرقة بين الصبى والفتاة فى عملية التنشئة الاجتماعية حتى يشبوا على قيم وأفكار وخبرات واحدة ، كما يجب توفير كافة الفرص أمام الرجل والمرأة فى

مجالات التعليم والعمل وفى الأجر وفى فرص الترقية. وترى فيرستون Firestone ( ١٩٧٠ ) وميللت Millet ( ١٩٧٠ ) وميدلتون Middleton ( ١٩٧٤ ) وغيرهم من أصحاب الإتجاه النقدى أنه مازالت توجد تنظيمات اجتماعية متناقضة ، وأنه بالرغم من إتاحة فرص التعليم والعمل أمام المرأة إلا أن عمل المرأة فى الأسرة مازال تقليديا ، ومازالت هناك عقبات أمام خروج المرأة للعمل ، ويرجع ذلك لما يقال عن خصوصية جنس المرأة Sexprivatization فالنساء ينظرن الى انفسهن من خلال الآخرين وبذلك أصبحت المرأة سجينة نفسها لأنها ترى نفسها من خلال مفهوم الرجل عنها وبذلك تتعرض لصراع الأدوار الذى يهدد نجاحها فى دورها المزدوج فى البيت والعمل . لذلك يجب تحقيق مزيد من المساواة بين الرجل والمرأة فى فرص العمل بجميع مستوياته وقطاعاته وإيجاد علاقات جديدة بين الزوج والزوجة على أساس المشاركة فى العمل وإتخاذ القرارات كما ترى نظرية الصراع وجود علاقة جدلية بين التنشئة الاجتماعية للفرد وبين وعيه الاجتماعى ، وبينهما وبين وجودة ووجود البناء الاجتماعى ككل (Scanzoni & Scanzoni, 1976) .

٦ - <u>الدراسات الانثروبولوجية والتنشئة الاجتماعية</u> اهتم علماء الانثروبولوجية بدراسة التنشئة الاجتماعية والشخصية الانسانية . وذلك من خلال استدماج ثقافة المجتمع ونقل عناصر التراث الاجتماعى للفرد .

ولقد كان لجهود الباحثين الانثروبولوجيين أمثال مارجريت ميد Mead وروث بندكت Benedict ولنتون Linton وكاردينير Kardiner وغيرهم دورا بارزا فى إثراء المجال الانثروبولوجى والاجتماعى بدور الثقافة ومتغيراتها على

أبعاد ومكونات وخصائص التنشئة الاجتماعية ، وأن الاختلاف الثقافى يؤثر على شكل التنشئة الاجتماعية ومحتواها الاجتماعى والنفسى من ثقافة الى أخرى (طلعت حسن ١٩٨٨) .

وهناك اختلافات (تباينات) غير حضارية (Cross-Cultural) فى عملية التنشئة الاجتماعية فى الثقافات المختلفة (Zigler & Child 1968) .

وتعتبر الأبحاث الانثروبولوجية التى أجرتها مارجريت ميد فى غينيا الجديدة New Guinea على قبائل المونداجمور Mundugumor والارابش Arapesh والتشامبولى Tchambuli نموذجا يعكس أن أدوار المرأة وأدوار الرجل تتحدد بناء هلى ثقافة المجتمع التى يتم تعلمها فى الطفولة خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

وقد انحصرت اهتمامات الانثروبولوجيين فى دراسات التنشئة الاجتماعية فى محورين أساسين :

أولهما : دور التنشئة الاجتماعية كميكانيزم لنقل عناصر الثقافة وأهتم هذا الاتجاه بالتنشئة الاجتماعية باعتبارها جزء من الثقافة لأية جماعة من الجماعات التى نهتم بدراستها . ويمثل هذا الاتجاه وايتنج فى كتاباته عن الكووما Kwoma ومارجريت ميد فى دراستها لقبائل غينيا الجديدة . كما درس هينكى وايتنج Heinicke & Whiting العادات المختلفة لبعض المجتمعات المرتبطة بأساليب التنشئة الاجتماعية والتقارير الاثنوجرافية التى أعدها هوايتنج عن التنشئة الاجتماعية فى ثقافات متباينة .

وثانيهما : الاتجاة الذى يتناول دراسة تأثيرات التنشئة الاجتماعية على الشخصية وهل هى تتيح امتثال الاشخاص لمتطلبات ثقافة المجتمع . وقد اهتم بهذا الاتجاة مارجريت ميد Mead وروث بيندكت Benedict ولنتــون Linton وكوهن Kohn وكابلان Kaplan . (Zigler & Child, 1968 )

ولقد أوضح الانثروبولوجيون الثقافيون أن أساس السلوك الاجتماعــى فى أى مجتمع من المجتمعات يرتكز على نسق الاعالة أو عاشــة Maintenance System وهذا النسق يتضمن كافة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية من المجتمعات وهو الاساس الذى تقوم عليه أساليب التربية الاسرية والتنشئة الاتجتماعية .

وقــد أوضح مــلامح هذا الاتجــاه كل مــن هارنجــتــون وايتنــــج (١٩٧٢) Harrington & Whiting وايتنج (١٩٦٣) وايتنج وتشايلد (١٩٥٣) & Whiting Child وتشايلد (١٩٥٣). ولقد تم دراسة نسق الاعالة (الاعاشة) وبخاصة الجانب الاقتصادى وتأثيرة على أنماط التربية الأسرية فى مائة مجتمع لدراسة التنشئة الاجتماعية فى هذة المجتمعات . ولقد أوضح الباحثون أن العامل الاقتصادى له دور حاسم فى اختيار وتحديد أساليب تربية الاطفال ، وتنشئتهم اجتماعيا بينما يتسق ودوافع وسلوك الراشدين .

يتضح مما سبق كيف أثارت قضيتى " عمل المرأة " و " التنشئة الاجتماعية " إتجاهات متباينة بعضها محافظ والآخر نقدى ، ولايمكننا فى الدراسة الراهنة الاعتماد على إطار نظرى واحد فكل اتجاه له مسلماته ومفاهيمه وقضاياه الأساسية وهذه الدراسة تتأثر ببعض مسلمات البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية ونظرية التبادل والصراع ولكنها تأخذ فى الإعتبار خصوصية مجتمع الإمارات - ذو القيم العربية

الإسلامية - الذى يمر بمرحلة انتقالية نحو ننمية القوى البشرية الدافعة للعمل التنموى والذى يجب أن تنمو جذورها فى مرحلة الطفولة بحيث يتم تطوير عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء دون تقسيم نوعى Gender Division حتى يهيئ الأبناء ذكورا وإناثا للخروج إلى الحياة العامة تلبية لحاجة مجتمع الإمارات ، كى تحل المرأة المواطنه والرجل المواطن محل العمالة الوافدة التى بلغت ٩٠٪ فى عام ١٩٩٠ .

**ثالثا : البحوث السابقة عن خروج المرأة الخليجية الى سوق العمل وموقع البحث الراهن منها :**

لقد واكب خروج المرأة الخليجية إلي العمل ازدهارا فى البحوث والدراسات والندوات التى تناولت بالدراسة العديد من المحاور التى يمكن تصنيفها كالآتى :-

١ - دراسات عزلت الوجود الاجتماعى للمرأة عن جذوره التاريخية والبنائية مما أدى إلى تفسيرات زائفة لا تتفق مع الواقع الموضوعى ، إذ أن انفراد الرجل بتحمل الأعباء المعيشية والعمل ظاهرة لم تشهدها المجتمعات الخليجية إلا بعد التحول الحضارى الاقتصادى والاجتماعى الذى صاحب الثروة النفطية والإتجاه نحو التنمية الشاملة إعتماد على العمالة الأجنبية المتخصصة والمدربة ، وبذلك غاب عن المجتمع صورة المرأة المكافحة التى كانت تعمل جنبا إلى جنب مع الرجل (زين العابدين ، ١٩٨٢ ، المؤتمر الإقليمى للمرأة فى الخليج ١٩٧٩ ، ١٩٨١).

٢ - دراسات تركز على المرأة منزوعة من الواقع الاجتماعى بهدف التعرف على دوافع إشتغال المرأة والأثار السلبية والإيجابية على الأسرة (السيار، ١٩٨٦ ، الظفيرى ١٩٨٧ ، عنبر ١٩٨٩ ، مصبح ١٩٩١) .

٣ - دراسات تناولت بشكل عام دور المرأة الخليجية فى التنمية والعقبات التى تتعرض لها (الفلاح ١٩٨٠ ، الحسينى ١٩٨١ . الخالد ١٩٨١ ، ثابت ، ١٩٨٣ ، ظاهر ١٩٨٥ السويدى ١٩٩١ ) .

٤ - دراسات تناولت الوعى الاجتماعى للفئات المثقفة نحو دور المرأة فى التنمية (بيومى ١٩٨٧ ، عبد الفتاح ١٩٨٨ : ١٩٩٠،حلمى ١٩٨٩) .

٥ - دراسات تحليلية عن أثر القيم الاجتماعية على المرأة وحقوق المرأة وواجباتها فى ضوء الكتاب والسنة ( نصيف ١٩٨٣ ، غباش ١٩٨٩ ، راشد ١٩٩٠ ) .

ويتضح من الدراسات السابقة أنه بالرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها مجتمعات الخليج العربى ، وبالرغم من التشريعات التى أتاحت فرص التعليم والعمل للمرأة الى جانب الرجل إلا أن نظرة الرجل - فى البيت والعمل - للمرأة مازالت نظرة تقليدية ترتبط بمكانتها المتواضعة فى الأسرة والمجتمع بينما إكتسبت النساء اتجاها أكثر تحررا نحو التعليم والعمل بل إنها تطور من عاداتها وسلوكها لصالح الأسرة والعمل والمجتمع سواء فى علاقتها بزوجها أو رعايتها لأبنائها أو إسهامها فى تنمية مجتمعها . ولكن هذه الدراسات لم تحاول التعمق فى تحليل أبعاد ظاهرة صراع الأدوار التى تتعرض لها المرأة العاملة والمتزوجة بوجه خاص ، وإنعاكاساتها على تكيفها الزواجى واستقرارها العائلى من ناحية وكفايتها الانتاجية من ناحية أخرى .

أما دراسة أثر اشتغال المرأة على التنشئة الاجتماعية للأبناء فلم ينل الاهتمام الكافى من الباحثين باستثناء عدد محدود من الدراسات التى من أهمها :-

١ - عمل الأم والسلوك الاجتماعى للأبناء من تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة ( منسى ١٩٨٨ ) .

٢ - عمل الأم كأحد مظاهر التغير فى مجتمع الإمارات وأثره على دورها كأم وعلى الأطفال (عبد الغفار ١٩٨٩) وتتلخص نتائج البحثين فيما يلى:-

(١) إن أبناء العاملات أفضل فى السلوك الاجتماعى من أبناء غير العاملات لأن المرأة العاملة متعلمة وتدرك أهمية إلحاق أطفالها بدور الحضانة ورياض الأطفال خلال فترة العمل .

(٢) وإن أبناء الأم العاملة يكتسبون أنماطا سلوكية سليمة نتيجة لاختلاطهم بأقرانهم فى مرحلة ما قبل المدرسة ، ونتيجة للوسائل التربوية التى توفرها دور الحضانة ورياض الأطفال .

(٣) إن المردود الإيجابى لتعليم المرأة السعودية وإكتسابها للخبرات التربوية يتضح أثره فى تربية الأبناء على اسس علمية سليمة .

(٤) لاتوجد فروق بين الأمهات العاملات وغير العاملات فى أداء أدوارهن كأمهات وهذا يرد على المخاوف التى تثار حول الأم العاملة وتقصيرها فى التنشئة الاجتماعية للأبناء .

(٥) أنه لا توجد فروق بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات وإن عمل المرأة يصحبه مجموعة من المتغيرات التى تؤثر إيجابيا على الأبناء مثل التعليم ودرجة الرضا عن العمل الذى يتفق غالبا مع تخصصها الدراسى

(٦) إن الاطفال فى الأسر التى لا تعمل فيها الأم يتعرضون لمشكلات أكثر من أبناء الأم العاملة ، ويرجع ذلك الى الحماية الزائدة والتدليل اللذين توجههما الأم غير العاملة لطفلها ، بينما تدرك الأم العاملة أهمية

تطبيق الأساليب التربوية الحديثة كى يعتاد الأبناء الاعتماد على الذات والتعاون والاستقلال وغيرها من الصفات التى تقى الأبناء من المشكلات التى قد يتعرض لها الاطفال .

يتضح مما سبق أن أثر خروج المرأة الى العمل على التنشئة الاجتماعية للأبناء لم يحظ بالاهتمام الكافى والتحليل العميق للظاهرة حيث تتعدد المتغيرات التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قدرة المرأة على الموائمة بين أدوارها المتعددة كأم وزوجة وعاملة ، وإنعكاس ذلك على تغير أساليبها فى تنشئة الأبناء للحد من صراع الأدوار الذى قد تتعرض له . هذا ما حاولت الدراسة الراهنة الكشف عنه كما يتضح من تساؤلات الدراسة التى سبق ذكرها.

**رابعا : الاجراءات المنهجية للدراسة :**

**ا - <u>تساؤلات الدراسة</u> :** تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

أ - كيف تؤدى الزوجة العاملة دورها فى مجال العمل ؟ وما هى العقبات التى تتعرض لها ؟ وما موقفها وموقف رؤسائها من ظاهرتى الغياب والتأخير عن العمل ؟

ب -إلى أى حد نجحت المرأة العاملة فى تحقيق التوازن بين أدوارها الأسرية وإلتزامها تجاه عملها ؟ وما موقفها من صراع الأدوار الذى تتعرض له؟

جـ - ما مدى التحول الذى حدث فى سلوك المرأة العاملة سواء على المستوى الفردى أو الأسرى لتنشئة الأبناء على أسس تربوية تكرس قيم التعاون والمشاركة والاعتماد على النفس بين الأبناء الذكور والإناث ؟

## ٢ - المفهومات الأساسية :

أ - **المرأة العاملة** : هى المرأة التى تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادى مقابل عملها وقد تكون غير متزوجة ولديها اطفال ، وأن تكون متعلمة .

ب - **الأم العاملة** : ويقصد بها فى هذه الدراسة الأم المتعلمة التى لديها أطفالاً وتعمل بشكل منتظم وتتقاضى أجراً وتكون مع زوجها وليست مطلقة أو أرملة .

جـ - **الأبناء** : ويقصد بهم الأبناء الذين تتراوح أعمارهم من الميلاد وحتى الثانية عشرة من العمر تقريبا .

د - **دور الأم فى التنشئة الاجتماعية** : ويقصد بها مجموعة الحقوق والواجبات التى على الأم أن تؤديها للطفل فى مواقف التنشئة الاجتماعية والتى تتركز فى مرحلتى الطفولة المبكرة والمتأخرة بوجه خاص .

هـ - **التنشئة الاجتماعية** : إنها العملية التى يتعلم الطفل عن طريقها القيم والمعايير واللغة والاتجاهات الخاصة بالأسرة والمجتمع ، كما يتعلم أيضا الحقوق والواجبات الملزمة المتعلقة بمجموعة المكانات التى يشغلها ويتعلم الأدوار المناسبة لكل مكانة . وكذلك أدوار الآخرين الذين يتعامل معهم فى المواقف الاجتماعية المختلفة . كما يتعلم استعمال الآلات والأدوات وجميع المظاهر الثقافية فى المجتمع .

و - **الدور وصراع الدور لدى المرأة العاملة** : الدور Role هو السلوك المتوقع مصحوبا بوضع إجتماعى معين . وصراع

الـدور Role Conflict ينشأ نتيجة للتوقعات المتباينة التى تنتظر من المرأة إزاء أدائها لدورها كزوجة أو كأم أو نتيجة لتعدد أدوارها كأم عاملة وتزداد حدة صراع الدور إذا لم تحقق التوازن بين هذه الأدوار حتى يتحقق التوافق الأسرى والنجاح الوظيفى .

٣ - **إختيار العينة :**

أ - نظرا لتجانس مجتمع الإمارات من حيث الظروف المصاحبة لتعليم المرأة وعملها تم إختيار عينة البحث بطريقة عشوائية . وقد اقتصرت الدراسة على العاملات المتعلمات اللاتى يحملن جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة ، ثم توزيع ١٨٠ إستمارة أرسلت لبعض العاملات فى بعض الوزارات والمؤسسات التعليمية والاجتماعية والصحية . وكان عائد الاستمارات (١٤٩) استمارة تم استبعاد ثمانية منها تخص عاملات مطلقات وأرامل لأن عددهن المحدود لن يفيد فى هذا المجال . كما تم إستبعاد عدد (٢١) إستمارة بسبب النقص فى البيانات المطلوبة .

ب - **شروط اختيار العينة العينة :**

-أن تكون من مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة .

-أن تكون المرأة عاملة .

-أن تكون متزوجة فى الوقت الراهن ولديها أطفال .

-أن تكون متعلمة تعليما عاليا ( الثانوية العامة وما بعدها ) .

٤ - **مجالات الدراسة :**

أ - **المجال الجغرافى :** روعى أن تشتمل العينة على عاملات موزعات على الإمارات السبع بالدولة .

ب - **المجال البشرى :** شملت عينة الدراسة ١٢٠ عاملة متعلمة و٨٠ عاملة متزوجة ولديها أطفال و ٤٠ عاملة غير متزوجة . وتم إستبعاد الاستمارات الخاصة بالعاملات المطلقات والأرامل لقلة عددهن .

جـ - **المجال الزمنى :**

( أ ) تم صياغة إستمارة البحث بشكلها المبدئى والنهائى وتطبيق الإستمارات في العام الدراسى ٩١/٩٠ .

( ب) تم تفريغ النتائج والتحليل الاحصائى وكتابة تقرير البحث خلال العام الدراسى ٩١ / ٩٢ .

٥ - **مصادر جميع البيانات :**

وحيث إن هذه الدراسة تقوم على الوصف والتحليل واستخدام منهج المسح الاجتماعى عن طريق العينة ، تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع بيانات البحث وهى :-

أ - القيام بمسح مكتبى واستعراض الدراسات النظرية والبحوث الميدانية التى تناولت موضوع عمل المرأة بأبعاده المتعددة على النطاق العربى والخليجى عامة ، والدراسات التى أجريت فى مجتمع الإمارات بخاصة .

ب - صياغة إستمارة مقننة لجمع البيانات التى تغطى الجوانب التالية :

( أ ) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة .

(ب ) الأدوار المهنية والعقبات التى تتعرض لها فى مجال العمل .

(جـ ) العلاقات الاجتماعية والإلتزامات الأسرية والمشكلات التى تتعرض لها المرأة العاملة داخل وخارج الأسرة ، ودورها فى التنشئة الاجتماعية للأبناء .

٦ - **صدق المقياس وثباته :-**

أ - اعتمدت الباحثة على ما يعرف ( بصدق المحتوي ) أو ( الصدق المنطقى ) للمقياس وتم التأكد من صدق الإستمارة بعد عرضها على إثنين من أعضاء هيئة التدريس المواطنيين بالجامعة ، كما تم مناقشتها مع طالبات الدراسات العليا اللاتى يعملن فى مجال التعليم والشئون الاجتماعية .

ب - فيما يتعلق بثبات المقياس تم استخدام طريقة تطبيق المقياس على خمس عاملات ، ثم إعادة تطبيقه على نفس العاملات بعد أسبوعين وقد لجأت الباحثة لهذه الطريقة لأن الاستمارة تتضمن أبعادا يقيس كل منها جانبا مختلفا عن الآخر . كما أن الاستمارة تتضمن أسئلة مفتوحة أو متعددة الإجابات بعكس الحال عند استخدام الأسئلة المغلقة التى يسهل قياس ثباتها .

٧ - **خطة التحليل الإحصائى :**

ولقد وضع خطة للتحليل الإحصائى للبيانات تمكننامن التعرف على ما يأتى:

أ - توزيع أفراد العينة على بنود الإستمارة ومقاييسها الفرعية .

ب - عرض الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية لأفراد العينة .

جـ - المقارنة ين إجابات العاملات المتزوجات ، والعاملات غير المتزوجات على أساس أن الأمهات العاملات يعبرن عن واقع اجتماعى حقيقى وخبرة معايشة ، أما العاملات غير المتزوجات فيعبرن عن اتجاهات كونها من خلال معايشتهن لزميلاتهن فى العمل وللمحيطين بهن من الأهل والأصدقاء ذكورا وإناثا ، بالإضافة الى وجهة نظرهن الشخصية حول عمل المرأة وجهودها للتوفيق بين أدوارها المتعددة .

## ٨ - الإجراءات الميدانية والمعالجة الإحصائية للبيانات :

بعد تطبيق الاستمارة على عينتى البحث تمت معالجة البيانات على النحو التالى :

أ - حساب التكرارات والنسب المئوية للعينة الكلية فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية .

ب - حساب التكرارات والنسب المئوية لكل عينة فرعية على حدة - عينة الزوجات العاملات وغير العاملات المتزوجات .

جـ - حساب دلالة الفروق بين العاملات المتزوجات والعاملات غير المتزوجات ذلك باستخدام معادلة كا$^{٢}$ الآتية :

$$\text{كا}^{٢} = \frac{\text{،}\,(\text{ب ج} - \text{أ ب}) - \frac{(\text{ن})}{٢}}{(\text{' + ب})\,(\text{ج + د})\,(\text{ب + د})\,(\text{أ + ج})}$$

والتى تتضمن تصحيح الطول مباشرة عند حسابنا لقيمة كا$^{2}$ بجـدول ٢ × ٢ وبدرجة حرية = ١ ، وسوف يتم الاشارة لدلالة الفروق بين العينتين الفرعيتين عند عرض نتائج الدراسة ، علما بأنه فى بعض المجالات لا توجد فروق دالة بين الأمهات العاملات والعاملات غير المتزوجات ، ويتضح من ذلك مدى تفهم العاملات غير المتزوجات لواقع المرأة العاملة ذات الأدوار المتعددة والتى تحاول الموائمة بينها ، لكى تحقق نجاحا مهنيا وأسريا يؤدى فى النهاية لتقدم المجتمع واستقراره .

**٩ - الخصائص الإجتماعية الإقتصادية لعينة الدراسة :-**

**١ - الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية للعينة الكلية :** شملت الدراسة الميدانية (٨٠) أما عاملة و (٤٠) عاملة غير متزوجة سوف يتم توزيعها وفقا للمتغيرات التالية : المؤهل الدراسى ، الوظيفة ، سنوات الخبرة ، السن ، محل الميلاد والإقامة ، عدد الأبناء وأعمارهم ، مستوى تعليم الزوج ووظيفته ، دخل الزوجة والزوج والدرجة المالية لكل منهما :-

١ - فيما يتعلق بالمؤهل الدراسى للعاملات تبين أن ٧٠٪ منهن قد إنتهين من دراساتهن الجامعية أو ضمن برنامج التأهيل التربوى ، فى مقابل ٣٠٪ يجمعن بين الدراسة والعمل . ويتضح من الدراسة تركز العاملات فى تخصصات محدودة وهى : الأداب ( ٣٨٪ ) والعلوم الإدارية (١٣٪) والتربية (١٢٪) والعلوم (١١٪) أما العاملات اللاتى درسن ضمن برنامج التأهيل التربوى فقد بلغت نسبتهن ٢٦٪

وهذه التخصصات ترتبط بنوع الوظيفة التى تشغلها الأم العاملة كما سيتضح فيما يلى .

٢ - فيما يتعلق بالوظيفة التى يشغلها أفراد العينة تبين أنها تتركز فى التدريس (٣٨٪) وكأحصائيات اجتماعيات ونفسيات (٢١٪) وفى الأعمال الإدارية والاشرافية (١٨٪) ويلاحظ انخفاض نسبة العاملات فى مجالات السكرتارية (٩٪) والمحاسبة (٥٪) أما مدرسات الفصل فقد بلغت نسبتهن (٤٪) يليها وكيلة مدرسة ثم رئيسة قسم بنسبة (٥ر٢٪) لكل منهما .

٣ - أما سنوات الخبرة للعاملات فقد بلغت فى المتوسط ٦ر٤ سنوات ، ويرجع ذلك لحداثة إدماج المرأة الإماراتية فى القوى العاملة . ويتضح من الدراسة أن (٤٥٪)من العاملات تقل خبرتهن العملية عن ثلاث سنوات، يليها عاملات تتراوح سنوات الخبرة لديهن ٣ر٦ سنوات (٣٤٪) وفى المرتبة التالية تأتى العاملات اللاتى تتراوح سنوات الخبرة لديهن بين ٦و٩ سنوات (١٤٪) ، أما من بلغت مدة خبرتهن عشر سنوات فأكثر فقد بلغت نسبتهن (٧٪) .

٤ - ومن الطبيعى أن نلاحظ إنخفاض منحنى توزيع سنوات الخبرة للعاملات مع منحنى توزيع فئاتهن العمرية حيث يتركز (٨٨٪) من العاملات فى المرحلة العمرية بين ٢٠ و ٣٠ سنة ، وتمتاز هذه المرحلة العمرية بأنها مرحلة حيوية بالنسبة للمرأة ، كما أنها تمثل الفترة الأولى من بداية الحياة العملية للمرأة ، بالاضافة إلى الخصوبة

والإنجاب ، حيث تتراوح فيها أعمار الأطفال - كما يتضح من الدراسة - ما بين سن الرضاعة وسن الدراسة الابتدائية غالبا . أما فئات الأطراف فى المرحلة العمرية أقل من ٢٠ والأكثر من ٣٠ سنة ممثلة فى العينة بنسب طبيعية . وقد بلغ متوسط سن أفراد العينة ٢٦ سنة .

وجدير بالذكر أن توزيع أفراد العينة على فئات العمر السابقة يأخذ شكلا طبيعيا يتلائم مع هذه الدولة الفتية المعاصرة فى مؤسساتها الاجتماعية .

٥ - وفيما يتعلق بمحل الميلاد يتبين بالرغم من أن أفراد العينة يحملن الجنسية الإماراتية إلا أن (٩٪) منهن ولدن فى دولة خليجية فى مقابل (٧٪) من مواليد بلدان عربية مختلفة .

٦ - أما محل الاقامة لأفراد العينة فيأخذ شكلا طبيعيا فى التوزيع حيث يأتى فى المرتبة الأولى المقيمات فى أبى ظبى (٣٧٪) ، يليها دبى (٢٣٪) ، ثم الشارقة (١٧٪) . أما المقيمات فى إمارة عجمان فقد بلغت نسبتهن (٨٪) فى مقابل (٥٪) لكل من إمارة أم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة .

## ب - **الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للأمهات العاملات :-**

ا - فيما يتعلق بعدد الأبناء وأعمارهن بالنسبة للزوجات العاملات (٨٠عاملة ) ، فقد تبين أن (٥٥٪) من أفراد العينة لديهن ما بين طفل

واحد وطفلين ، وأن (٣٦٪) منهن لديهن ما بين ٣ و ٤ أطفال . أما الأمهات اللاتى لديهن ٥و٦ أطفال فقد بلغت نسبتهن (١٠٪) . وبتوزيع الأبناء على فئات العمر المختلفة تبين أن عمر الأطفال الغالب هو سن الحضانة حيث يبلغ عدد الأبناء (١٠١) تقريبا ، يليها الأطفال الرضع وعددهم (٥٣) طفلا . أما الأبناء الذين فى الدراسة الإبتدائية فقد بلغ عددهم (٤٦) طفلا . وبوجه عام بلغ متوسط عدد الأبناء لدى الأمهات العاملات ٥و٢ أطفال على مدى عمر زواجى قصير .

وجدير بالذكر أن وجود أبناء المرأة العاملة فى هذه المرحلة من العمر - رضع ، حضانة ، ابتدائى - تمثل صورة طبيعية نتيجة لحداثة مشاركة المرأة الإماراتية فى سوق العمل .

٢ - أما مستوى تعليم الزوج فقد كان متباينا مع مستوى تعليم الزوجة ، حيث إنه يتراوح بين الإلمام بالقراءة والكتابة ، والحصول على درجة الماجستير . فى حين تركزت الزوجات فى مجالى الدراسة الجامعية والتأهيل التربوى . ويتضح من الدراسة أن (١٦٪) من الأزواج يتراوح مستواهم التعليمى بين الإلمام بالقراءة والكتابة والدراسة الابتدائية ، يليها الحاصلون على التعليم الإعدادى (١٥٪) . أما الحاصلون على التعليم الثانوى والجامعى فقد بلغت نسبتهم (٢٥٪) و (٤٢٪) على التوالى ، بالاضافة إلى(٢٪)من الأزواج حاصلون على درجة الماجستير.

يتضح من ذلك مدى التجانس من حيث مستوى التعليم فى عينة الأمهات العاملات فى مقابل تباين بالغ فى مستويات التعليم بالنسبة

للأزواج من ناحية ، وبين الأزواج والزواجات من ناحية أخرى . ويدل ذلك على أن الزواج لايرتبط بالمفاهيم الجديدة للإختيار للزواج رغم تعليم المرأة واشتغالها ، وأنه مازال يرتبط بعادات وتقاليد عائلية قبلية من أهمها : تفضيل الزواج من الأقارب وأبناء العمومة بوجه خاص حتى ولو كانوا أدنى فى مستوى التعليم من الزوجة . ومن ناحية أخرى نجد أن تأخر سن الزواج للفتاة المتعلمة العاملة قد يدفعها لقبول الزواج ممن هو أدنى منها فى المستوى التعليمى . وهناك بعد ثالث لهذه الظاهرة وهو القدرة المادية للزوج على تكاليف الزواج الباهظة .

٣ - وفيما يتعلق بطبيعة عمل الزوج ومهنته ، تبين أيضا أن هناك تباينا بين الزوجين من حيث المكانة الاجتماعية لعمل كل منهما ، إذ يتضح من الدراسة أن ( ١٨٪) من الأزواج يعملون برتبة عريف أو رقيب ، وأن (٣٪) من الأزواج يعملون فى مجال الصيد أو الأعمال الفنية (٤٪) .

أما المشتغلين بالأعمال الحرة فقد بلغت نسبتهن (١٨٪) . وقد بلغت نسبة الأزواج المشتغلين فى مجالات التدريس والأعمال الإدارية والسكرتارية وكأخصائيين إجتماعيين (٤٢٪) ، فى مقابل (١٥٪) للحدراء ورؤساء الأقسام والضباط .

٤ - وتتلائم البيانات الخاصة بطبيعة عمل الزوجة والزوجات بالبيانات الخاصة بالدرجة المالية لكل منهما ، حيث تتركز غالبية الزوجات العاملات فى الحلقة الثانية بنسبة (٩٤٪) فى مقابل (٦٢٪) للازواج . أما الحلقة الثالثة فقد بلغت نسبة العاملات فيها (٦٪) فى مقابل (٢٩٪)

للازواج . وهذا التباين الواضح بين الأزواج والزوجات يرجع الى ما سبق ملاحظته من فروق بينهما فى مستوى التعليم والمهنة والدخل أيضا .

أما فئات الأطراف أى الحلقة الأولى والفئة الخاصة فلم تشغلها أية عاملة فى العينة ، بينما نجد أن (٥٪) من الأزواج يشغلون الحلقة الأولى ، و (٤٪) يشغلون الفئة الخاصة . وهذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع التقرير الذى تقدم به المصبح ( فى ندوة المرأة فى سوق العمل ١٩٩٠ ) حيث أشار الى أن (٥٪) فقط من الوظائف النسائية تبوأت مراكز عليا ( وكيل مساعد حلقة أولى ) ، فى حين تشكل (٤٣٪) منهن حلقة ثانية ، و (٢٠٪) حلقة ثالثة ، و (١٨٪) حلقة رابعة ، وأنه رغم غلبة خريجات الجامعة على الخريجين بنسبة ٢ : ١ إلا أن استيعاب المرأة فى الكوادر الإدارية والقيادية العليا محدود جدا .

٥ - ومن حيث توزيع أفراد العينة وأزواجهم حسب الدخل الشهرى لكل منهم تبين أن متوسط دخل الزوجات العاملات بلغ (٦) آلاف درهم ، فى مقابل (٩) آلاف درهم بالنسبة للأزواج . وبوجه عام يلاحظ أن (٢٩٪) من العاملات يحصلن على دخل قدرة (٨) آلاف درهم ، يليها من يحصلن على (٦) آلاف درهم (٢٢٪) ، وفى المرتبة الثالثة والرابعة نجد العاملات اللاتى يحصلن على (٧) آلاف درهم (١٤٪) و (٤) آلاف درهم (١٢٪) . أما باقى العاملات ونسبتهن ٢٣٪ فتتراوح مرتباتهن بين ألفين وثلاثة آلاف وخمسة آلاف درهم . وفيما يتعلق بمرتبات الأزواج تبين أن الغالبية منهم تتراوح دخولهم الشهرية بين ٧

و١٠ آلاف درهم (٦٤٪) فى مقابل (٢٣٪) تتراوح مرتباتهم بين ٣ و٦ آلاف درهم . أمـا من تزيد دخـولهم عن (١٠) آلاف درهم فـقـد بلغت نسـبتـهم (١٣٪) ، ويرجع التـبـاين فى الدخول بين الأزواج إلى عـوامل عـديدة منهـا : مـسـتوى التـعليم ، والخـبـرة ، والاشـتـغـال بالتـجـارة ، والأملاك والعقارات .

ويمكن القول بناء على ما تقدم أن متوسط دخل الأسرة لأفراد العينة يتراوح بين (٥) الآف درهم و (٢٠) ألف درهم تقـريبـا . ونسـتنتج من ذلك أن بعـض الأسـر تعانـى من انخفاض الدخل بالمقارنة الى مستوى المعيشة المرتفع فى مجتمع الإمارات بوجـه عام .

**خامسا : عرض نتائج الدراسة :**

**أولا : تطور حجم العمالة النسائية المواطنة فى مجتمـع الإمارات**

١ - تطلبت التنميـة الشـاملة لمجتـمع الإمـارات تعبئـة الموارد البشـرية المواطنة والوافـدة وقـد نص قـانون العـمل رقم ٨ لعـام ١٩٨٠ على المرأة المواطنة والوافـدة المسـاهمـة فى قـوة العـمل ، بل نص على مسـاواة المرأة بالرجل فى الأجـر عند تسـاوى العـمل . وحـتـى عـام ١٩٨٤ كـان حجم مـشـاركـة المرأة المواطنة فى قـوة العـمل مـتـدنيـة نتيجة لإنخفاض المستوي التعليمى للنساء ، وتفضيل الزواج على العمل خارج المنزل ، كمـا ساهمت العادات والتـقـاليـد فى الحد من فـعـاليـة مـشـاركـة المرأة فى مـجـالات العـمـل المخـتـلفـة ، ولكن السياسات التعليمية للدولة للمرحلة الجامعية وما قبلها أدت إلى

زيادة أعداد الذكور والإناث المقبلين على التعليم ، وتساوت نسبة الإناث الى الذكور فى التعليم الجامعى حيث بلغت ٤٩٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ . وأدى افتتاح جامعة الإمارات فى عام ١٩٧٧ الى قفزة نوعية فى تعليم الفتاة حيث تخرج من الجامعة فى عام ٨٠/ ١٩٨١ أول دفعة من الطالبات بلغت ١٩٤ طالبة بنسبة ٤١٪ من إجمالى الخريجين ، بل إن الجامعة حرصا منها على إتاحة فرص التعليم الجامعى للنساء اللاتى تحول ظروفهن الاجتماعية والأسرية دون الانتظام بالجامعة فى مدينة العين ، أنشأت نظام الانتساب الموجه . ونتج عن ذلك زيادة ملحوظة فى نسبة التعليم الجامعى للنساء وقد بلغ عدد الخريجات فى عام ١٩٨٦/٨٥ ٦٧٠ طالبة بنسبة ٥٣٪ من إجمالى الخريجين ، وبلغت ٦٤٪ فى عام ١٩٨٩/٨٨ ، ومع بداية التسعينات تضاعفت أعداد طالبات الجامعة علي أعدادالذكور اللذين تتاح لهم فرص أكثر للتعليم فى مجال الدفاع والشرطة بالإضافة إلى التعليم المتخصص خارج البلاد (السويدى، ١٩٩١ : ١٨٩ - ١٩٨ ، عبد الفتاح ، ١٩٨٨ : ٩٧ ، مصبح ١٩٩١ : ٨ ) .

٢ - ومن الطبيعى أن يكون العمل هو المرحلة التالية لتعليم المرأة ، ولكن الحقيقة غير ذلك فمازال حجم العمالة النسائية المواطنة والوافدة لاتتناسب مع أعداد النساء القادرات على العمل (١٥ سنة فأكثر ) واللاتى بلغ عددهن فى عام ١٩٨٠ (١٧٨) ألف امرأة يعمل منهن ٢٨٫٢٦٧ امرأة بنسبة ١٦٪ تقريبا . وفيما يتعلق

بالعمالة النسائية المواطنة نجد أنها تقل كثيرا لتبلغ ٦ر١ لإجمالى النساء و ٥٪ لإجمالى العمالة المواطنة ذكورا وإناثا ( مصبح ، مرجع سابق ) .

ومع زيادة أعداد الخريجات من الجامعة تزايدت أعداد المواطنات المشتغلات في مجال التعليم والشئون الاجتماعية والمكاتب الحكومية وفى مجال الشرطة وغيرها . فقد بلغت نسبة العاملات المواطنات فى عام ١٩٨٥ ( ٦٪ ) فقط من إجمالى قوة العمل المواطنة فى مقابل (٧٪) من اجمالى قوة العمل المواطنة والوافدة ذكورا وإناثا . وبوجه عام بلغت نسبة القوي العاملة المواطنة فى مجتمع الإمارات في عام ١٩٨٥ (١٠٪) مقابل (٩٠٪) للعمالة الوافدة والمتخصصة ( مصبح : ٥ ) . مما يؤكد ما نشرته التقارير الرسمية من أن الإمارات تحتل المركز الأول بين دول الخليج العربية فى ارتفاع نسبة العمالة الوافدة فيها حيث إنخفضت نسبة العمالة المواطنة من (١٥٪) فى عام ١٩٧٥ الى (٨ر٩٪) عام ١٩٨٠ ولم يحدث أى تطور إيجابى فى تلك النسبة على مدى السنوات التالية ( مكتب المتابعة ،١٩٨٤ ) . وبذلك يتضح أهمية إعداد المرأة الإماراتية للحياة العملية كى تحل محل العمالة الوافدة المتخصصة .

٣ - وفيما يتعلق بالقطاعات التى تعمل فيها المرأة نجد أن الغالبية العظمى من المواطنات يتركزن فى قطاع التعليم بمراحله المختلفة (جدول رقم «١-٣»)

جدول رقم (١-٣) يوضح توزيع المواطنات المشتغلات
في وزارة التربية والتعليم فى الأعوام
٧٩/ ٨٠ ، ٨٣/ ٨٤ ، ٨٦/ ٨٧

| الجنسية | توزيع المشتغلات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأعوام | مواطنات | ٪ | وافدات | ٪ | جملة | ٪ |
| ٧٩/ ١٩٨٠ | ٧٩٤ | ١٦٫٧ | ٣٩٥٨ | ٨٣٫٣ | ٤٧٥٢ | ١٠٠ |
| ٨٣/ ١٩٨٤ | ١٤٩٤ | ٢٣ | ٤٩٤٨ | ٧٧ | ٦٤٤٢ | ١٠٠ |
| ٨٦/ ١٩٨٧ | ١٨٩٦ | ٢٧ | ٦٩٤٦ | ٧٣ | ٨٨٤٢ | |

* المصدر : النشرة الاحصائية لوزارة التربية والتعليم أعوام ٧٩/ ٨٠ و ٨٣/ ٨٤ و ٨٦/ ٨٧ .

يتضح من الجدول أن حجم مشاركة المرأة الإمارتية منخفضة فى قطاع التعليم ، وبرغم فرص العمل التى توفرها الدولة فإنهن يتركزن فى الأعمال الكتابية والإدارية . وبوجه عام تتركز العمالة النسائية المواطنة فى الوزارات الإتحادية وتكاد تكون معدومة فى كل من القطاعين المحلى - على مستوى حكومة الإمارة - والقطاع الخاص . ففى عام ١٩٩٠ بلغ عدد المواطنات فى الوزارات الإتحادية ٢٥٥٧ مواطنة فى مقابل ٩١٢٣ مواطنا أى بنسبة ٢٢٪ . وتفيد الدراسة التى تقدم بها محمد عيسي السويدى (١٩٩٠) أن عمل المرأة المواطنة تركز فى وزارات معينة وهى ما يعرف بالكادر الخاص والذى يشمل المدرسين والأطباء والصيادلة وفنى

المعــامل ، وبلغت نسبــة المواطنات العــامــلات فى هذا الكادر بالنسبـة للمواطنين ٨٢٪ ، بينما بلغت ٤٪ فقط فى الكوادر الإدارية العليا حيث إتخاذ القرار.

٤ – وجدير بالذكر أنه برغم تزايد أعداد خريجات الجامعة مقارنة بالمواطن الجامعى بنسبة ٢ : ١ إلا أن ذلك لم ينعكس علي توظيف المرأة فى الحكومة الإتحادية (جدول رقم « ٢-٣ » ) .

جدول رقم (٢-٣) يوضح توزيع المواطنين والمواظفات فى الوزارات الاتحادية عام ١٩٩٠ حسب الحلقة والنوع

| الحلقة والنوع الإدارة | | الحلقة الأولى (وكيل مساعد) | | | | الحلقة الثانية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الوزارة | | ذكور | إناث | إجمالى | الإناث٪ | ذكور | إناث | إجمالى | الإناث٪ |
| التربية والتعليم | ١ | ٢٠ | ٣ | ٢٣ | ١٣ | ٥٠ | ٧٤ | ١٢٤ | ٦٠ |
| | ٢ | ٢٢ | ٢ | ٢٤ | ٨ | ٢٥٢ | ٣٠١ | ٥٥٣ | ٥٤ |
| الصحة | ١ | ١٥ | – | ١٥ | – | ٣٩ | ٤٠ | ١٢٩ | ٥١ |
| | ٢ | ١٦ | ١ | ١٧ | ٦ | ١٣٩ | ١٥٦ | ٢٩٥ | ٥٣ |
| الاعلام والثقافة | | ١٣ | ٣ | ١٦ | ٩ | ٢٣٢ | ٥٨ | ٢٩٠ | ٢٠ |
| العمل والشئون الاجتماعية | | ٦ | – | ٦ | – | ٣١١ | ١٤٢ | ٤٥٣ | ٣١ |
| الكهرباء والماء | | ١٥ | – | ١٥ | – | ٧٧ | ٩ | ٨٦ | ١٠ |
| الاشغال العامة | | ١٥ | – | ١٥ | – | ١٠٨ | ٢٩ | ١٣٧ | ٢١ |
| الزراعة والثروة السمكية | | ٧ | ١ | ٨ | ١٢ | ٨٤ | ٧ | ٩١ | ٨ |
| الخارجية | | ٦ | – | ٦ | – | ٥٢ | ٦ | ٥٨ | ١٠ |
| العدل | | ١ | – | ١ | – | ٦٦ | ٦ | ٧٢ | ٨ |
| المالية والصناعة | | ١٤ | – | ١٤ | – | ٧٢ | ٢٦ | ٩٨ | ٢٧ |
| الدولة لشئون مجلس الوزراء | | ٧ | – | ٧ | – | ٣٤ | ١٣ | ٤٧ | ٢٨ |
| وزارات أخرى | | ٣١ | – | ١٣ | – | ١١٤ | ١٣ | ١٢٧ | |
| المجموع | | ١٨٧ | ١٠ | ١٩٧ | ٥ | ١٧٢٢ | ٨٨٠ | ٢٦٠٢ | ٣٤ |

## تابع جدول رقم (٢-٣) يوضح توزيع المواطنين والمواظفات فى الوزارات الاتحادية عام ١٩٩٠ حسب الحلقة والنوع

| الحلقة والنوع الإدارة | | الحلقة الثالثة | | | | الحلقة الرابعة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الوزارة | | ذكور | إناث | إجمالى | الإناث٪ | ذكور | إناث | إجمالى | الإناث٪ |
| التربية والتعليم | ١ | ٥٦ | ١٠٠ | ١٥٦ | ٦٤ | ٤٢٧ | ٣٠٣ | ٧٣٠ | ٤٢ |
| | ٢ | ٢٥٠ | ١٩٩ | ٤٤٩ | ٤٤ | ١٨٣٠ | ٧٠٧ | ٢٥٣٧ | ٢٨ |
| الصحة | ١ | ٩٩ | ٥٠ | ١٤٩ | ٣٤ | ٢٠٤ | ١٢ | ٢١٦ | ٤ |
| | ٢ | ٤٣٣ | ١٠٠ | ٥٣٣ | ١٩ | ٩٨٨ | ٩٢ | ١٠٨٠ | ٩ |
| الاعلام والثقافة | | ١١٨ | ١٢ | ١٣٠ | ٩ | ٦٩ | - | ٦٩ | - |
| العمل والشئون الاجتماعية | | ١٨٤ | ٥٧ | ٢٤١ | ٢٤ | ١٢١ | ٨ | ١٢٩ | ٧ |
| الكهرباء والماء | | ٢٧١ | ٢ | ٢٧٣ | ١ | ٤٥٤ | ١ | ٤٥٥ | ٥ر. |
| الاشغال العامة | | ٤٨ | ٢ | ٥٠ | ٤ | ١٨٤ | - | ١٨٤ | - |
| الزراعة والثروة السمكية | | ٢٢٤ | - | ٢٢٤ | - | ٥٢٣ | - | ٥٢٣ | - |
| الخارجية | | ٦٠ | ٥ | ٦٥ | ٨ | ١١ | - | ١١ | - |
| العدل | | ١١٩ | ١ | ١٢٠ | ١ | ٦٩ | - | ٦٩ | - |
| المالية والصناعة | | ٤٤ | ٣ | ٤٧ | ٦ | ٤٦ | - | ٤٦ | - |
| الدولة لشئون مجلس الوزراء | | ٣٤ | ٥ | ٣٩ | ١٣ | ١٢ | - | ١٢ | - |
| وزارات أخرى | | ١٦٥ | ١ | ١٦٦ | ١ | ١٥٦ | ٧ | ١٦٣ | |
| المجموع | | ٢١٢٠ | ٥٣٧ | ٢٦٥٧ | ٢٠ | ٥٠٩٤ | ١١٣٠ | ٦٢٢٤ | ١٨ |

- يتضح من الجدول السابق أنه فى الحلقة الأولى بلغت نسبة المواطنات ٥٪ من مجموع العاملين ويتركزن فى وزارة التربية والتعليم ، والصحة ، والأعلام والثقافة ، والزراعة والثروة السمكية فقط .

- وفى الحلقة الثانية تشكل المرأة المواطنة ٣٤٪ من إجمالى العاملين فى هذه الحلقة ويتوزعن على معظم وزارات الدولة باستثناء وزارة الداخلية والمواصلات ورئاسة مجلس الوزراء ودائرة التشريفات والضيافة .

- وفى الحلقة الثالثة بلغت نسبة العاملات ٢٠٪ موزعات على وزارات التربية والتعليم ، والصحة ، والاعلام والثقافة ، والأشغال العامة ، والعمل والشئون الاجتماعية ، والخارجية وشئون مجلس الوزراء - هذا وتقل نسبة العاملات كثيرا فى وزارات المالية والصناعة ، والتخطيط ، والعدل ، والكهرباء والماء . وهناك تسع وزارات لاتمثل فيها المرأة المواطنة .

- وفى الحلقة الرابعة فقد بلغت نسبة العاملات المواطنات فيها ١٨٪ فقط ويتركزن فى التربية والتعليم والصحة والشئون الإسلامية والعمل والشئون الاجتماعية .

٥ - ولإعطاء صورة أوضح عن توزيع العمالة النسائية فى الهيكل الإدارى وفقا لإحصاءات عام ١٩٩٠ ( جدول رقم « ٣-٣ » ) .

## جدول رقم (٣-٣) يوضح توزيع المواطنين بالوزارات الإتحادية حسب الحلقة والكادر والنوع

| النوع / الحلقة والكادر | ذكــور | % | إنــــاث | % | إجمالــي | % | % الإناث إلى الذكــور |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| (١) الحلقة الأولى | ١٨٧ | ٢ | ١٠ | ١ | ١٩٧ | ٢ | ٥ |
| الثانية | ١٧٢٢ | ١٩ | ٨٨٠ | ٣٤ | ٢٦٠٢ | ٢٢ | ٣٤ |
| الثالثة | ٢١٢٠ | ٢٣ | ٥٣٧ | ٢١ | ٢٦٥٧ | ٢٣ | ٢٠ |
| الرابعة | ٥٠٩٤ | ٥٦ | ١١٣٠ | ٤٤ | ٦١ | ٥٣ | ١٨ |
| المجموع | ٩١٢٣ | ١٠٠ | ٢٥٥٧ | ١٠٠ | ١١٦٨٠ | ١٠٠ | ١٣ |
| (٢) الكـادرالخاص | ٩٤٦ | ١٨ | ٤٢٣٢ | ٢٨ | ٥١٧٨ | | ٨٢ |

ونستخلص من الجدول السابق نوعين من البيانات : أولهما يتعلق بتوزيع الذكور والإناث كل على حدة على الحلقات الأربعة ، وثانيهما مقارنة الإناث بالذكور فى كل حلقة على حدة كما يتضح فيما يلى :-

( أ) فيما يتعلق بتوزيع الذكور والإناث على الحلقات الأربعة نجد أن العلاقة عكسية بين متغير الحلقة والنوع ، حيث يقل عددكل من الذكور والإناث فى القمة ويتزايد تدريجيا حتى يبلغ أقصاه فى الحلقة الرابعة .

(ب) وفيما يتعلق بمقارنة الإناث بالذكور فى كل حلقة على حده نجد أن التوزيع غير معتدل وغير متجانس ولكن بوجه عام تقل نسبة الإناث إلى الذكور

حيث تتراوح بين ٥٪ و ٣٤٪ على الرغم من تضاعف نسبة الجامعيات إلى خريجى الجامعة بنسبة ٢ : ١ .

(جـ) ويرجع ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور فى الكادر الخاص إلى إقبال الإناث على العمل فى مجال التدريس والخدمة الاجتماعية .

**ثانيا : دور الأم العاملة فى مجال العمل :**

إلى أى حد حققت الأم العاملة نجاحا فى مجال العمل ؟ وما هى العقبات التى تحول دون تحقيق ذلك سواء لأسباب داخل نطاق العمل أو لعوامل أسرية ؟

للإجابة على هذا التساؤل سوف نتناول بالتحليل النقاط التالية :-

**ا - الدافع إلى العمل والشعور نحوه :**

تمثلت دوافع العمل لدى الأمهات العاملات حسب أهميتها فيما يلى :-

الطموح والرغبة فى إثبات الذات (٤١٪) ، شغل وقت الفراغ (٣٨٪) ( كا٢ = ٣٣ر٣ درجة الحرية = ١ دالة عند ٠٥ر٠ ) ، رفع مستوى المعيشة (٣٦٪) ، الحاجة الاقتصادية (١٩٪) ( كا٢ = ٨٤ر٣ درجة الحرية = ١ دالة عند٠٥ر٠ ) ، الخلافات العائلية (٦٪) ( كا٢ = ٦٦ر٨ درجة الحرية = ١ دالة عند ٠٥ر٠ ) . وقد أجابت (٣٦٪) من الأمهات العاملات بإجابات أخرى تتضمن : الاستقلال الاقتصادى ، الاعتماد على النفس ، اكتساب علاقات وخبرات جديدة ، وأن الدولة تشجع عمل المرأة كما أن الدين لايعارض عمل المرأة طالما كانت ملتزمة بحدود الشرع .

أما العاملات غير المتزوجات فتختلف دوافعهن نحو العمل عن المتزوجات حيث أنهن يركزن بصفة خاصة على الطموح والرغبة فى تحقيق الذات (٤٤٪) ، ويشغل وقت الفراغ (٥٤٪) ، والحاجة الاقتصادية )٣٤٪) ، ورفع مستوى المعيشة (٣٠٪) .

وباستطلاع رأى أفراد العينة عن مدى شعورهن بالرضا عن العمل بالعمل Job Satisfaction ( جدول رقم « ٤-٣ » ) ( كا٢ = ٣ر٤ درجة الحرية = ٢ دالة عند ٠٥ر٠ ) تبين أن الزوجات العاملات أكثر إستمتاعا بعملهن عن غير المتزوجات ( ٥٦٪ ، ٣٧٪ ) ، وأن نسبة العاملات غير المتزوجات المتقبلات لعملهن إلى حد ما أكثر من الأمهات العاملات (٣٨٪ ، ٥١٪) . وقد يرجع ذلك إلى أن غير المتزوجات يعتبرن العمل أمرا مؤقتا حتى تتاح لهن فرصة الزواج ويلاحظ أن بعض العاملات لم يستطعن تحديد شعورهن نحو العمل خاصة بين غير المتزوجات ( ٦٪ ) بالمقارنة للمتزوجات (١٢٪ ) .

جدول رقم (٤-٣) يوضح الرضا عن العمل
حسب الحالة الاجتماعية

| الرضا عن العمل | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| تستمتع بعملها | ٤٥ | ٥٦ | ١٥ | ٣٧ | ٨٤ر٣-د.ح = ٢دالة عند ٠٥ر٠ |
| تتقبل عملها | ٣٠ | ٣٨ | ٢٠ | ٥٠ | غير دالة |
| لاتستطيع تحديد شعورها | ٥ | ٦ | ٥ | ١٣ | غير دالة |
| المجموع | ٨٠ | ١٠٠٪ | ٤٠ | ١٠٠٪ | |

والحقيقة أن الرضا عن العمل أو عدمه يرتبط بمتغيرات عديدة من أهمها : الدافع الأساسى للعمل ، ومدى جدية المرأة وإلتزامها بمسئوليات العمل والمشكلات التى تعترضها . ولذلك كان من الضرورى التعرف على الموقف العام تجاه عمل المرأة سواء من جانب الزوج ، أو الأهل ، أو زملاء العمل والرؤساء .

٣ - **معوقات عمل المرأة وموقف الزوج والأهل وزملاء العمل منها :**

تتعلق هذه المعوقات بالمسئوليات الأسرية مثل وجود أطفال رضع أو عدم تقدير الزوج لعمل الزوجة ومساهمتها فى تحقيق دخل مزدوج للأسرة عن هذا السؤال أجابت ( ٦٣٪ ، ٣١٪ ) من العاملات فى البداية بأنه لاتوجد معوقات أسرية تحد من كفائتهن المهنية ( كا٢ = ٨ر١٠ دالة عند ٠١ر٠ ) ولكن عندما أثيرت بعض المواقف الأسرية التى قد تعوق عمل المرأة تبين ما يلى :-

- وجود مشاكل خاصة بالأبناء خاصة الصغار منهم (٤٩٪ ، ٤٥٪ ) .
- الأعباء المنزلية خاصة إذا تركت المربية الأسرة (١٥٪ ، ١٢٪ ) .
- الخلافات مع أهل الزوج ( ٩٪ ، ١٥٪ ) ( كا٢ - ٢ر١١ دالة عند ٠٠١ر٠ ) أما الإجابات الأخرى فقد ركزت على تكرار مرض الأطفال الصغار ورفض الزوج مساعدتها فى رعاية الأبناء ، ورفض الزوج لعمل الزوجة رغم حاجة الأسرة للدخل المزدوجة ومبالغة الزوج فى المطالبة بمزيد من الرعاية نحوه ونحو الأبناء والبيت .

وبما أن هناك عقبات تتعرض لها المرأة فلابد أن تناقش هذه الأمور مع الزوج أو الأهل أو زميلات العمل . وفى هذا الصدد تبين من الدراسة ( جدول رقم « ٤ » ) أن الأمهات العاملات يناقشن هذه الأمور مع زميلات العمل فى

أغلب الأحيـان ( ٤٦٪ ، ٤٠ ٪ ) أو مع أحد أفـراد الأسرة (٤١٪ ، ٣٢٪ ) هذا وتقل نسـبـة الزوجـات اللاتى يلجـأن للزوج لمناقـشـة مـشـاكلهن فى العـمل (٣٢٪، ٢٠٪ ) وقـد يرجع ذلك إلى توقـعـهن عـدم اسـتـجـابة فـعليـة من جـانب الزوج وفى حـالات نادرة تلجأ الأم العـاملة للرئيس فى العـمل ويرتبط ذلك غـالبا بتقديم مبررات لتكرار الغياب أو التأخير ( ٦٪ ، ١٥٪ ) .

٣ - **ظاهرة التأخير والغياب عن العمل وموقف الرؤساء منها :-**

( أ ) فـيـمـا يـتـعلق بظاهرة التـأخـيـر عن العـمل يتـبين أن كـلا مـن العـامـلات المتـزوجـات وغـيـر المتـزوجـات تحـاولـن الإلتـزام بمواعـيـد العـمل الرسـمـيـة (٥٩٪، ٥٣٪ ) إلا فى الظروف النادرة التى تخـرج عن إرادتهن . كمـا أن المجموعتين تتفقان فى النسبة من حيث التأخير عن العمل أحيـانا (٣٢٪) .

(ب ) وفيما يتعلق بأنواع الإجازات التى تحصل عليها الأم العاملة يتبين :-

- أن ( ٦٢٪ ) من الأمـهـات العـامـلات حـصلن على أجـازة خـاصـة تتراوح بين يوم واحد وسبعة أيام فى مقابل ٣٣٪ لغير المتزوجات وأن ٥٤٪ من الأمـهات حصلن على إجازة مرضيـة تتراوح بين يوم واحد وأربعين يوما فى مقابل ٦٢٪ لغير المتزوجات .
- وفـيـمـا يتـعلق بإجازة الوضع تبين أن (٣٨٪ ) من الزوجات حصلن على إجازة وضع فى العام السابق على إجراء البحث ، وهذه نتيجة طبـيـعـيـة لأنه كـمـا سبق أن ذكرنا أن العـامـلات فى بداية حيـاتهم الأسرية يقبلن على الإنجاب دون توقيت أو تنظيم لعـمليـة الإنجاب

ويرجع ذلك لعوامل عديدة من أهمها : القيم الدينية ، وتشجيع الدولة للإنجاب ، ورغبة الزوجين فى الأبناء ، بالاضافة إلى توفر مستوى المعيشة الذى يسمح بوجود مربية أو أكثر فى المنزل .

- أما الاجازة التى تحصل عليها المرأة بدون أجر لأسباب خاصة فقد بلغت نسبتها ١٣٪ من جملة الأمهات العاملات ( وتتراوح مدتها بين عشرة أيام وثلاثين يوما ) فى مقابل ٢٥٪ بين غير المتزوجات.

## ٤ - تعدد الأدوار الأسرية للمرأة وأثرها على العمل :

بالرغم من خروج المرأة للعمل بنفس قدرة ونظام ومسئوليات الرجل إلا أنها لاتستطيع أن تتخلى عن تفكيرها فى أداء أدوارها التقليدية والأساسية فى الأسرة ، مما قد يؤدى إلى حدوث صراعات كثيرة لأدوارها ، خاصة أن التعليم والعمل رفعا من مستوى طموحها المادى والاجتماعى والنفسى وزادت احتياجاتها الشخصية فى الوقت الذى يرفض فيه الزوج والأهل التغيرات والمتطلبات الجديدة للأم العاملة لإبقائها على ما كانت عليه من قبل . فتعمل هى من جانبها على تنظيم وقتها كى لا تؤثر هذه الضغوط على كفاءتها فى مجال العمل ، خاصة أن كل أم عاملة لابد أن تتعرض لمواقف أسرية تحاول من جانبها إيجاد الحلول لها بما لايتعارض مع التزامات العمل ، ومن أهم هذه المواقف الأسرية كما ذكرتها الأمهات العاملات ( جدول رقم « ٥-٣ » ) يأتى فى المرتبة الأولى مرض أحد أفراد الأسرة الطفل بوجه خاص ( كا٢ = ٢١ر٨ درجة حرية = ١ دالة عند ٠١ر٠ ) (٥٣٪ ، ٢٥٪) يليها أن تعدد الأدوار يحول دون أداء المرأة لعملها بالكفاءة المرجوة ( كا٢ = ٨٤ر٣ درجة حرية = ١ دالة عند ٠٥ر٠ ) ( ٣٥٪ ، ١٥٪ ) أو الوصول للعمل متأخرة بسبب مطالب الزوج

والأبناء (١٩٪، ٢٥٪) لأن الأم أساسا يقع على عاتقها تلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للزوج والأبناء وعليها أن تذهب في اليوم التالي إلى عملها في مواعيد محددة وأن تستوفي التزامات العمل في مواعيدها . وعلى الرغم من محاولة المرأة جاهدة تحقيق التوازن بين أدوارها المتعددة إلا أنها تتعرض لمواقف أسرية تضعها في موقف مفاضلة بين الإلتزامات الأسرية ومسئوليات العمل وفي هذا المجال ذكر أفراد العينة إجابات أخرى (٣٥٪، ١٩٪ ) تتضمن : الخلافات الزوجية عدم توفر دور الحضانة الملائمة التي تجعل المرأة تشعر بالاستقرار النفسي والاطمئنان على أبنائها ، سوء الحالة النفسية والصحية للأم بسبب ضغوط البيت والعمل وعدم تقدير المحيطين بها للجهد الذي تبذله .

جدول رقم (٥-٣) أثر الزواج على عمل المرأة

موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| هل يؤثر الزواج على الأم العاملة في أدائها ؟ | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| يؤثر في حالة مرض أحد أفراد الأسرة | ٤٢ | ٥٣ | ١٠ | ٢٥ | ٢١ر٨ (١٠ر٠) |
| تعدد الأدوار يؤثر في أدائها | ٢٨ | ٣٥ | ٦ | ١٥ | ٨٤ر٣ دالة عند ٥٠ر٠ |
| تصل إلى العمل متأخرة أحيانا | ١٥ | ١٩ | ١٠ | ٢٥ | غير دالة |
| إجابات أخرى | ٣٨ | ٣٥ | ٨ | ١٩ | غير دالة |

يتضح من هذه النتائج أن هناك ضغوطا على الأم العاملة ولذلك يجب على المسئولين والمهتمين بإدماج المرأة في سوق العمل محاولة إيجاد الحلول التي تخفف من الضغوط النفسية والصحية على الأم العاملة ، خاصة أنها تحاول جاهدة التوفيق بين البيت والعمل ، حتى لايقال عنها أنها أقل كفاءة من الرجل .

## ٥ - علاقة المرأة العاملة بزملاء العمل وموقفها من الأعباء الإضافية :

- يتبين من الدراسة الميدانية أن هناك تعاونا بين زميلات وزملاء العمل بما يحقق الاستقرار للمرأة العامل فى مجال العمل (٥١٪ ، ٦١٪) . وفى هذا المجال نشير الى أن العاملات المواطنات يتركزن فى مجالات يندر فيها الاختلاط أو يكاد ينعدم ، وأن بعضهن يتعرضن للخلافات الزوجية إذا اضطررن للتعامل مع زملاء من الذكور .

- وتواجه بعض العاملات مشكلات وصراعات مع بعض الزملاء فى العمل (٢٦٪ ، ١٣٪ ) أما من يتعرضن لمواجهات متكررة مع الرؤساء فى العمل فقد بلغت نسبتهن بين الأمهات ١١٪ فى مقابل ١٥٪ لغير المتزوجات وقد يرجع ذلك إلى الإهمال فى العمل أو تكرار الغياب والتأخير بشكل يخل بمسئوليات العمل .

وفيما يتعلق بمتطلبات العمل للقيام بالتفتيش أو مأموريات خارج نطاق العمل كما هو الحال بالنسبة للموجهات والمفتشات فى المؤسسات التعليمية وكذلك الاخصائيات الاجتماعية والنفسيات اللاتى يقمن بدراسة الحالات فى المؤسسات التعليمية والصحية والجمعيات الاجتماعية :- يتبين من الدراسة أن ٦٥٪ من الأمهات و ٦٨٪ من غير المتزوجات لايتطلب عملهن القيام بمأموريات خارج نطاق العمل فى مقابل ٣٥٪ من الأمهات و ٣٢٪ من غير المتزوجات يتطلب عملهن ذلك . وقد أجابت أغلبهن أنهن يفضلن القيام بهذه الأعمال بأنفسهن مؤكدات أن اشتغال المرأة يولد لديها الرغبة فى التقدم المستمر فى

العمل لتحقيق مراكز وطموحات مثلها مثل زميلها الرجل . ومن أهم العوامل التى تدفع المرأة للقيام بالأعمال الإضافية المطلوبة منها ، أن رفضها يعنى التقليل من مكانتها فى مجال العمل (٢٤٪) ، أو يؤثر على فرصتها فى الترقية (١١٪) ، بينما ذكر ٤٪ من العاملات أن ذلك يقلل من الدخل الإضافى الذى يتوقعنه .

ويتضح مما سبق مدى اقتناع الأمهات العاملات بأن تعدد أدوارهن وأعبائهن يجب ألا يصل إلي مرحلة الصراع الذى يحد من عطائهن سواء نحو البيت أو العمل . والدليل على ذلك أنه بسؤالهن هل يوافقن على العمل نصف الوقت بنصف أجر ؟ أجاب ٦٣٪ من الأمهات و ٤٤٪ من غير المتزوجات بالرفض فى مقابل ١٨٪ من الأمهات و ٢٣٪ من غير المتزوجات أجبن بالايجاب . ولم تستطع أن تحدد موقفها ١٩٪ من الأمهات و ٣٣٪ من غير المتزوجات .

**ثالثا : دور الأم العاملة فى التنشئة الاجتماعية للأبناء :**

تفترض بعض الدراسات أن أطفال الأم التى تعمل خارج المنزل يختلفون عن أطفال الأم غير المشتغلة ، على أساس أن الأم العاملة تختلف فى إتجاهاتها نحو تربية الأبناء وتدريبهم ، وأنها تحاول أن تثبت لنفسها وللأسرة والمجتمع أنها لاتهمل أطفالها ، وأنها تقضى ساعات طويلة معهم ، وأنها تميل إلى إتباع الطرق النظامية الحاسمة فى مواقف التنشئة الاجتماعية ، وتشجع أطفالها على الاستقلال والإعتماد على النفس ومن هذا الجزء من الدراسة سوف تركز الباحثة على النقاط التالية :

- موقف المرأة العاملة من الإنجاب ومن الأطفال الصغار .
- التنشئة الاجتماعية للأطفال فى مرحلة الطفولة المبكرة .
- التنشئة الاجتماعية للأبناء فى مرحلة الطفولة المتأخرة .
- موقف الوالدين من الأبناء .

## ا - موقف الأم العاملة من الإنجاب :

تؤكد الدراسات العربية والغربية على العلاقة بين إشتغال المرأة واتجاهها نحو تنظيم عملية الإنجاب ، أو قلة انجاب الأطفال . ولكن يتضح من الدراسة الحالية أنه لاتوجد علاقة بين عمل المرأة والإنجاب كما هو موضح فيما يلى :-

- أنهن يفضلن التوقيت بين كل طفل وآخر (٣٩٪ ، ٣٪) ، ( كا٢ = ٨٫٧٥ وهى دالة عند ٠٫٠١ ) .
- أنهن لايتخذن أية إجراءات لتنظيم الإنجاب ( ٣٧٪ ، ١٨٪ ) ، (كا٢ = ٥ وهى دالة عند ٠٫٠٥ ) .
- أن توفر مربية خاصة للطفل تجعلها لاتفكر فى تنظيم الإنجاب ( ٢٧٪ ، ١٥٪ ) .
- أن الزوج يرفض عملية التوقيت بين كل طفل وآخر (١٨٪ ، ٢٥٪ ) .
- أن الأبناء عزوة (١٨٪ ، ١٥٪ ) ، وأن الدولة تشجع الإنجاب (١٥٪ ، ٤٠٪ ) ، ( كا٢ = ٩٫٣٢ وهى دالة عند ٠٫٠١ ) .

وقد اتجهت بعض الأمهات العاملات إلى تأجيل الإنجاب فى بداية الزواج . ( ٦٪ و، ١٣٪ ) أو الإكتفاء بعدد قليل من الأبناء (١٥٪، ٣٥٪ ) حتى تستطيع الأم أن تقوم بالتزاماتها الأسرية والوظيفية بشكل فعال .

وقد تبين لنا من قبل وجود نسبة كبيرة من أطفال الأمهات العاملات فى مرحلة الطفولة المبكرة أى بين رضيع وحتى سن الخامسة . وبسؤال الأمهات - أين يتركن أطفالهن الصغار أثناء العمل ؟ تبين أن الوسيلة الأكثر شيوعا هى ترك الطفل مع والدة الزوجة (٤٤٪ ، ١٥٪ ) ، ( كـا٢ = ٨٫٥٦ دالة عند ١٠ر٠ ) أو مع والدة الزوج (٣٥٪ ، ٢٥٪ ) ويرجع ذلك بالطبع إلى إستمرار نمط الأسرة الممتدة فى مجتمع الإمارات الذى يقوم على الزواج من الأقارب واستمرار الإبن بعد الزواج مع أسرة أبيه " أى أسرة التوجيه Orientation Family " . وفى حالة إنفصال الزيجات الحديثة عن الأسرة الأم ، تلجأ الأم العاملة إلى ترك الطفل مع الشغالة الموجودة بالمنزل ( ٣٢٪ ، ١٨٪ ) والتى تقوم بمجموعة من الأعمال منها : نظافة المنزل ، وإعداد الطعام بالاضافة الى رعاية الأبناء ، مما يشكل خطورة على الأطفال الصغار .

وجدير بالذكر أن القدرة المادية لبعض الأمهات جعلتهن يستخدمن مربية خاصة بالأطفال (٢٩٪ ، ٢١٠٠٪ ) ترعاهم وتتولي الترفيه عنهم فى المتنزهات . أما ترك الطفل فى الحضانة فأمر لاتلجأ اليه الأم العاملة إلا فى حالة الضرورة (بعض الأمهات تفضل دار الحضانة على الشغالة ( ٦٪ ، ١٥٪ ) حتى تشعر بالأمان والطمأنينة على الصغير .

## ٢ - موقف الأم من التنشئة الاجتماعية للأطفال فى مرحلة الطفولة المبكرة :

تعمل التنشئة الاجتماعية على غرس البعد الاجتماعى الثقافى فى الإنسان منذ صغره . وتقوم الأم بتدريب الطفل على الأساليب التى تمكنه من

تحقيق إشباعاته الأساسية سواء كانت على المستوى البيولوجي ، أو النفسى ، أو الاجتماعى ، أو التلقين المباشر ، أو الترغيب والترهيب ، لتأكيد التزام الطفل بقيم ومعايير أخلاقية وسلوكية محددة . كما تميل الأم العاملة في هذه المرحلة إلى تنظيم عملية تغذية الطفل وفطامه ونظافته ، وتحاول استخدام الأساليب الحديثة فى تنشئة أطفالها خاصة إذا كانت متعلمة . وقد تشعر الأم بالذنب وتحاول تعويض طفلها عن غيابها . وفى هذا المجال تؤكد الدراسات أن " التدليل التعويضى " يجعل الطفل عندما يعامل بشدة لضبط سلوكه يشعر بالإحباط والاضطهاد .

لذلك حاولت الباحثة التعرف على موقف الأم العاملة من مواقف التنشئة الاجتماعية التى تتعلق بتغذية الطفل وفطامه ونظافته وأساليب الضبط التى تستخدم معه ، وقد اتضح من الدراسة ما يلى :- جدول رقم « ٦-٣ » .

## جدول رقم (٦-٣) الأساليب التى تتبعها الأم العاملة لتنشئة أطفالها الصغار موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| اساليب التنشئـــــة | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجـــة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الرضاعة الطبيعية فترة مناسبة | ٢٩ | ٣٦ | ١٦ | ٤٠ | غير دالة |
| الملل من الرضاعة | ٢٣ | ٢٩ | ٦ | ١٥ | غير دالة |
| تنظيم مواعيد الرضاعة | ١٤ | ١٨ | ١٣ | ٣٢ | ٧٤ر٥(٠٥ر٠) |
| الاعتماد على الرضاعة الصناعية | ١٤ | ١٨ | ١٢ | ٣٠ | غير دالة |
| الفطام التدريجى | ٣٥ | ٤٤ | ١٠ | ٢٥ | ـر٤(٠٥ر٠) |
| الفطام المفاجئ | ٢٩ | ٣٦ | ٧ | ١٨ | ٤٦ر٤(٠٥ر٠) |
| تدريب الطفل على النظافة | ٢٠ | ٢٥ | ١٧ | ٤٢ | ٨٤ر٣(٠٥ر٠) |
| تتولى الخادمة نظافة الطفل | ٤٧ | ٥٩ | ١٦ | ٤٠ | ٨٥ر٣(٠٥ر٠) |
| التسامح فى عملية النظافة | ١٣ | ١٦ | ٥ | ١٣ | غير دالة |
| تدريب الطفل على تناول الطعام | ٣٣ | ٤١ | ٩ | ٢٢ | ١ر٤ (٠٥ر٠ ) |
| إحترام مواعيد النوم | ٣١ | ٣٩ | ٧ | ١٨ | ٥٦ر٥(٠٥ر٠) |
| تخصيص أماكن للعب الأطفال | ٤٨ | ٦٠ | ١٦ | ٤٠ | ٢٨ر٤(٠٥ر٠) |

- بالنسبة للرضاعة تحاول (٤٠٪) من العاملات أن يكن صبورات مع الطفل ومده بالاشباع العاطفى والنفسى خلال عملية الرضاعة . وفى المقابل نجد أن (٢٩٪ ، ١٥٪ ) من العاملات يشعرن بالملل والإرهاق أثناء رضاعة الطفل بينما ذكرت (١٨٪ ، ٣٠٪ ) أن الأمهات العاملات ينقطعن عن الرضاعة

الطبيعية بعد فترة ويلجأن إلى الرضاعة الصناعية . وذكرت ١٨٪ من الأمهات العاملات ، و ٣٢٪ من غير المتزوجات أن بعض الأمهات يطبقن عملية تنظيم مواعيد الرضاعة بحزم كي يتعود الطفل على ذلك دون بكاء ( كا٢ = ٥ر٧٤ ، د . ح = ١ دالة عند ٠٥ر٠ ) .

- وفيما يتعلق بعملية الفطام تبين أن (٤٤٪ ، ٢٥٪ ) من الأمهات يلجأن للفطام التدريجي مع إستمرار الارتباط العاطفي بالأم خلال الرضاعة في فترات متباعدة ، وأن يدرب الطفل على تناول غذاء آخر ( كا٢ = ٤ ، د . ح = ١ دالة عند ٠٥ر٠ ) ويلاحظ أن باقي الأمهات يلجأن للفطام المفاجئ (٣٦٪ ، ١٨٪ ) ، لأن مسئوليات البيت والعمل تجعلهن غير قادرات على ممارسة الفطام التدريجي وتحمل تبعاته والصبر على بكاء الطفل ( كا٢ = ٤٦ر٤ ، د . ح = ١ دالة عند ٠٥ر٠ ) .

- ومن ذلك يتضح لنا أن الرضاعة من أهم مواقف التنشئة الاجتماعية التي يترتب عليها الكثير من النتائج في مستقبل حياة الطفل . فكلما كانت عملية الإشباع العضوى للطفل مصحوبة بالعطف والحنان والطمأنينه ، كلما تم تدعيم الثقة بالذات لدى الطفل . بينما الخبرة المؤلمة تؤدى إلى معاناة الطفل والحرمان العاطفي وفقدان الثقة بالذات وبالأخرين .

- وفيما يتعلق بموقف النظافة يتضح أن أغلب الأمهات العاملات يتركن هذه المهمة للشغالة أو المربية (٥٩٪ ، ٤٠٪ ) بينما تحاول (٢٥٪ ، ٤٢٪ ) منهن تدريب الطفل على النظافة خلال الشهور الأولي من الميلاد حتى يعتمدوا على أنفسهم بعد ذلك ( كا٢ = ٨٤ر٣ د.ح = ١ دالة عند ٠٥ر٠ ) .

- أما باقى الأمهات ( ١٦٪ ، ١٣٪ ) فيرجئن عملية تدريب الطفل على النظافة ويتسامحن معه ، مما يؤدى إلى صعوبة ضبط سلوك الطفل فى المستقبل ولايتعلم الاستقلال والإعتماد على النفس . كذلك نجد أن الطفل بحاجة لمن يؤمن له الغذاء والكساء ويحميه لأن المساعدات النظرية لاتساعده على تدبير حياته فهو يحتاج للتدريب وتعلم المهارات المختلفة ، والأم هى الأداة الفعالة فى هذا المجال .

- أيضا يتضح من هذه الدراسة مدى الجهد الذى تبذله الأمهات لإكساب الطفل مهارات خاصة فهى تدربه على تناول الطعام ( ٤١٪ ، ٢٢٪ ) (كا٢ = ٤ د.ح = ١ دالة عند ٠.٠٥ر ) ، احترام مواعيد النوم (كا٢ = ٦ر٥ د . ح = ١ دالة عند ٠.٠٥ر ) ، ( ٣٩٪ ، ١٧٪ ) ، وتخصيص أماكن للعب الأطفال (٦٠٪ ، ٤٠٪) ( كا٢ = ٣ر٤ د . ح = ١ دالة عند ٠.٠٥ر ) .

- ولكن إلى أى حد تقوم الأم العاملة بتحديد المعايير التعليمية للطفل ومراقبة تنفيذها ؟ جدول رقم (٧-٣) :-

جدول رقم (٧-٣) الأساليب التى تتبعها الأم العاملة لتنشئة أطفالها الصغار موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| مراقبة تنفيذ المعايير التعليمية | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| تقوم الأم بمراقبة الطفل | ٢٨ | ٣٥ | ١٦ | ٤٠ | غير دالة |
| تقوم الخادمة بملاحظة الطفل | ٣٤ | ٤٣ | ٢٢ | ٥٥ | غير دالة |
| استخدام القوة فى تدريب الطفل | ١٨ | ٢٢ | ١٢ | ٣٠ | غير دالة |

وكـذلك يتـضح من هذه الدراسـة أن (٣٥٪ ، ٤٠٪ ) من الأمـهـات يراقبن عن قرب تنفيذ أساليب التربية مصحوبة بالعطف والتدعيم ، بينما نجد أن ( ٤٣٪ ، ٥٥٪ ) من الأمهات العاملات يتركن هذه المهمة للشغالة أو المربية التى قد تسيئ تربية الطفل عن طريق إتباع الأساليب الخاطئة . وهناك موقف ثالث تلجأ إليـه بعض الأمـهـات (٢٢٪ ، ٣٠٪) وهو القـسـوة والشـدة ، مما يعـرض الطفل لخبـرات مـؤلمة ، حيـث تـكون الأم فى هذا الموقف رمـزاً للألم ، مما يعـرض الطفل للتوتر وعدم الاستقرار العاطفى .

## ٣ - موقف الأم من تنشئة الأبناء في مراحل الطفولة المتأخرة:

وفى هذه الدراســة نحــاول أن تبين الى اى مــدى تأثر أسلوب الأم فى التنشئة الاجتماعية للأبناء بالتغيرات المجتمعية والتغيرات التى حدثت للأم العاملة ؟ ويتضح من الدراسة ما يلى :- جدول رقم (٨-٣) .

جدول رقم (٨-٣) أساليب الأم العاملة فى تنشئة أبنائها فى مرحلة المدرسة موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| أساليـب التنشـئة | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجـة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| عدم التفرقة بين الإناث والذكور | ٢٣ | ٢٩ | ١٠ | ٢٥ | غير دالة |
| إشراك الأبناء الذكور فى الأمـور الأسرية | ١٨ | ٢٣ | ٥ | ١٣ | غير دالة |
| الاهتمام بتعليم البنت والولد بشكل متساو | ٤٩ | ٦١ | ٢٠ | ٥٠ | غير دالة |
| تدعيم التعاون بين الأخوة | ٢٢ | ٢٧ | ١٠ | ٢٥ | غير دالة |

- أما فيما يتعلق بالتنشئة الخاصة بالفروق بين الجنسين تبين أن (٢٩٪ ، ٢٥٪ ) من الأمهات العاملات بدأن يقللن من التفرقة بين الأبناء الذكور والإناث فى أسلوب التنشئة . وبدأت الأم تنشئ الأبناء على المساواة بين البنت والولد فى علاقة كل منها بالآخر من حيث السلطة ، كذلك بدأ القليل من الأمهات (٢٣٪، ١٢٪ ) إشراك الأبناء الذكور معها في بعض الأعمال المنزلية بالاضافة إلى الإناث . وبدأت نسبة من الأمهات تبث قيمة التعليم وأهميته للبنت والولد على السواء (٦١٪ ، ٥٠٪ ) ، وتنمى فى أبنائها الذكور مفهوم التعاون مع الأخوات (٢٧٪ ، ٢٥٪ ) . وبسؤال العاملات عن الوقت الذى تمنحه الأم للأبناء فى المواقف المختلفة تبين ما يلى :- جدول رقم « ٩-٣ » .

جدول رقم (٩-٣) موقف الأم العاملة من التحصيل الدراسى للأبناء والترفيه عنهم موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| موقف الأم العاملة | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| اصطحاب الأبناء للنزهة فى العطلة | ٤٥ | ٥٦ | ١٦ | ٤٠ | غير دالة |
| الاتصال بالمدرسة لمعرفة تحصيل الأبناء | ٣٨ | ٤٨ | ١١ | ٢٧ | ٤ر٤ ( ٠٥ر٠ ) |
| مساعدة الأبناء على الاستذكار | ٣٥ | ٤٤ | ١٤ | ٣٥ | غير دالة |
| يشرف على الأبناء مدرسين | ٢٥ | ٣١ | ٧ | ١٧ | غير دالة |
| لايوجد لدى الأم وقت لما سبق | ٥ | ٦ | ٥ | ١٣ | غير دالة |

أن من الأمهات من يصحبن الأبناء للنزهة والترويح عنهم أيام العطلة الرسمية (٥٦٪ ، ٤٠٪ ) .

أن الأمـهـات يتـصـلن بالمدرسـة لمناقـشـة مـشـاكل الأبنا ء والتعـرف على مـسـتـوى التـحـصـيل الدراسى لهـم (٤٨٪ ، ٢٧٪ ) ( كـا٢ = ٤ر٤ د . ح = ١ دالــة عند ٥٠ر٠ )

وأن بعض الأمـهـات يقـمن بمساعـدة الأبناء فى تحـصـيل المواد الدراسـيـة وأن هذا يأخذ منهن الكثير من الوقت ( ٤٤٪ ، ٣٥٪ ) .

أن بعض الأمهات يتركن الأبناء للمدرسين الخصوصيين (٣١٪ ، ١٧٪ ) .

أن بعض الأمهات لايسمح وقتهن للتفرغ للأبناء ( ٦٪ ، ١٣٪ ) .

- وفـيـمـا يتـعـلق بموقف الأم من ظاهرة تعـارض مـوعـد عـودة الأبـنـاء من المدرسة مع موعد عودتها للمنزل تبين ما يلى :-

أنه توجد شغالة بالمنزل ( ٣٧٪ ، ٢٧٪ )

أنه يوجـد شـخص فى المنزل يسـتـقـبلهم سـواء الشـغـالة أو والدة الزوجـة أو والدة الزوج أو أحد الأقرباء (١٩٪ ، ٢٠٪ ) .

أن الأبناء يحضرون مع السائق ويتولى رعايتهم لحين عودتها (١٦٪ ، ١٣٪ ).

أن الأم تمر على الأبناء فى المدرسة أثناء عودتها للمنزل (١٢٪ ، ١٥٪ ).

أن الأم تترك مفتاح المنزل مع الأهل أو الجيران ( ٦٪ ، ١٣٪ ) .

أن الأخ الأكبر يصطحب الأخوة الصغار معه (٩٪ ، ١٥٪ ) .

أنه لايوجد تعارض وأن الأم تعود للمنزل قبل الأبناء (١٢٪ ، ١٥٪) .

يتضح مما سبق أن ظاهرة خروج المرأة للعمل لم تؤثر بصورة واضحة على دورها الرئيـسـى نحـو تربيـة الأبناء ورعـاية مـصـالحـهم التـربوية والنفـسـيـة والاجتـمـاعية ، خاصـة الأبناء فى مرحلة الطفولة المتأخرة ، كما أصبح تفكيرها

يتسم بالواقعية والعملية فى تنشئة الأبناء بشكل يتلاءم مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الإمارات الذى يعمل على تطوير دور المرأة الإماراتية وتهيئة الفرصة لها لمزيد من العمل والممارسات الإيجابية والمشاركة الفعلية فى تنمية المجتمع وتقدمه .

٤ - **موقف الوالدين من التنشئة الإجتماعية للأبناء :**

أوضحت الدراسة أن الأسرة من أهم الأركان التى يعتمد عليها المجتمع فى تنشئة وتطبيع الطفل ، وأن الوالدين هما أول من يتصلان بالطفل إجتماعيا فى أعوامه الأولى التى تكون حاسمة فى تطوره الاجتماعى ونمو شخصيته . وفى الوقت الحاضر أدي تعليم الأمهات وإتساع وعيهن وكثرة خبراتهن الى زيادة التقارب بين الزوجين فيما يتعلق بتنشئة الأبناء . وقد أثر ذلك فى طبيعة العلاقة بين الوالدين وبين أبنائهما حيث أصبحت هذه العلاقة تعتمد على التجانس فى تنشئة الأبناء وإتاحة الفرصة للزوجة كى تشارك زوجها فى نقل خبراتهما الى الأبناء ، مما يؤدى الى زيادة وعى الأبناء وقدرتهم على الاستقلال ونمو شخصياتهم وبسؤال الأمهات عن أثر إشتغال المرأة على زيادة التفاهم بين الزوجين وإتخاذهما موقفا مستقلا فى تنشئة الأبناء تبين ما يلى :- جدول رقم (١٠-٣) .

جدول رقم (١٠-٣) موقف الوالدين معا من الأمور التى تتعلق بالأبناء موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| موقف الوالدين من الأبناء | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| يصطحبان الأبناء للنزهة | ٢٦ | ٣٣ | ٨ | ٢٠ | غير دالة |
| شراء حاجيات الأبناء سويا | ٣٨ | ٤٨ | ٥ | ١٣ | ٩٧ر١٢(٠٠١ر٠) |
| يشتركان فى مناقشة مشاكل الأبناء | ٤١ | ٥١ | ٦ | ١٥ | ٢٣ر١٣ (٠٠١ر٠) |
| يتفقان على برامج التليفزيون التى يشاهدها الأبناء | ١٩ | ٢٤ | ٦ | ١٥ | غير دالة |
| يشتركان فى العناية بالطفل الرضيع | ١٨ | ٢٢ | ٥ | ١٣ | غير دالة |
| تشدد الزوج مع الأبناء لتدليل الأم لهم | ١٨ | ٢٢ | ١٢ | ٣٠ | غير دالة |

- أنهما يشتركان فى مناقشة المشاكل التى يتعرض لها الأبناء ويحاولان وضع الحلول لها (٥١٪ ، ١٥٪) ( كا٢ ١٣ د . ح = ١ دالة عند ٠٠١ر٠) .
- أنهما يشتركان فى التسويق واختيار حاجيات الأبناء (٤٨٪ ، ١٢٪) (كا٢ = ١٣ د . ح = ١ دالة عند ٠٠١ر٠) .
- أنهما يصطحبان الأبناء للنزهة ( ٣٣٪ ، ٢٠٪ ) .
- أنهما يتفقان على نوع البرامج والمسلسلات التى يشاهدها الأبناء فى التلفزيون (٢٤٪ ، ١٥٪ ) .
- تشدد الزوج فى معاملة الأبناء لأن الأم تدللهم ( ٢٢٪ ، ٣٠٪ ) .
- أنهما يشتركان فى العناية بالطفل الرضيع (١٢٪ )

ولتعدد الأدوار التى تقوم بها الأم العاملة حاولت الباحثة التعرف على موقف الزوج للتخفيف من المجهود الذى تبذله الأم العاملة . فهى تشارك فى الدخل المزدوج للأسرة والزوج بالتالى عليه أن يقدر الجهد الذى تبذله من جانبها للتوفيق بين البيت والعمل . وبهذا الصدد تبين من الدراسة أن (٥٥٪ ، ١٥٪) من الأزواج يقومون بالاستذكار للأبناء ومراجعة دروسهم ، وأن(١٦٪ و ٢٥٪) منهم يساعد فى العناية بالطفل الصغير ، وأن (١٥٪ ، ٢٠٪) يصطبحون الأبناء للنزهة أو الذهاب للأهل أثناء إنشغال الأم بالأعباء المنزلية أو العمل الخارجى .

أما الإجابات الأخرى التى ذكرتها العاملات ( ٣٦٪ ، ١٣٪ ) فتتركز فى أن الزوج مشغول دائما ، أو أنه لايشارك فى المواقف السابقة ، لأنها من إختصاص المرأة وأن الزوج يفضل الخروج الى الأصدقاء بدلا من التواجد فى المنزل أثناء إنشغال المرأة بالأعباء المنزلية أو بالاستذكار للأبناء .

أما فيما يتعلق بموقف الوالدين من التنشئة الاجتماعية للأبناء يتضح إلى حد ما أن هناك تقاربا بين الزوجين نحو تحديد أسلوب معاملة الأبناء ، وتحمل كل منهما مسئولياته نحو توجيه وإشاد الأبناء ، ومتابعة تحصيلهم الدراسى ، والترويح عن الأبناء أيام العطلات الدراسية وغيرها ، ولكن ذلك لايتحقق بشكل عام بين جميع أفراد العينة مما يوضح أن العبء الأكبر مازال ملقى على عاتق الأم فى تربية الأبناء وشراء حاجياتهم ومراجعة واجباتهم الدراسية - بالإضافة الى إلتزامات العمل والعلاقات الاجتماعية التى يجب أن تمارسها الأسرة مع الأهل والأقارب وغيرها .

رابعا : تعدد أدوار الأم العاملة وصراع الادوار :

## ا - دور العاملة كزوجة :

تفتقر الأدبيات الخليجية للبحوث التى تتناول موضوع التوافق الزواجى والأسرى ( Marital Satisfaction) للزوجات العاملات . وبالرغم من ذلك تشير الدراسات الميدانية والصياغات النظرية الى المظاهر الايجابية والسلبية لخروج المرأة الى العمل : فمن الناحية الإيجابية دعم إشتغال المرأة زيادة التفاهم والمشاركة بين الزوجين ، كما أن الزوج أصبح يقدم يد العون لزوجته حتى تستطيع تنظيم وقتها ، وتحقق الاستقرار الأسرى والكفاءة المهنية . أما السلبيات فتتمثل فى أن إشتغال الزوجة جعلها تقصر فى واجباتها نحو زوجها وتهمل أبنائها وبيتها والعلاقات الأسرية .

جدير بالذكر أن الأسرة ليست زوجا وزوجة وأطفالاً فحسب بل هناك علاقات خارجية بالأقارب والأهل والأصدقاء ، كما تتعرض الأسرة للمشكلات والأزمات التى تفرض التضحية من جانب أحد الزوجين أو كليهما وغيرها من العمليات الاجتماعية المستمرة التى تمر بها الأسرة خلال دورة حياتها . كل ذلك يجب أن يؤخذ فى الحسبان عند دراسة التوافق الزواجى والأسرى للزوجات العاملات .

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة التعرف على علاقة الزوجة العاملة بزوجها ومدى استجابته وتقديره للجهد المزدوج الذى تبذله الزوجة . وفى هذه الدراسة تعبر العاملات المتزوجات عن واقع حياتهن الفعلية . أما

**العاملات غير المتزوجات فيبدين وجهات نظرهن وتصوراتهن عن الواقع الاجتماعى الذى هن جزء منه .**

(أ) فيما يتعلق بموقف الزوج من عمل الزوجة وهل هناك أمور تفعلها تثير غضبه تبين ما يلى :-

- تتفق الأمهات العاملات وغير المتزوجات على أنه من الأشياء التى تثير ضيق الزوج اعتقاده أن عمل الزوجة يؤثر فى سلطته على أفراد الأسرة وتؤيد الزوجات هذا الرأى (٦١٪) أكثر من غير المتزوجات (٣٠٪) والفرق بينهما دال إحصائيا ( كا٢ = ٩ر٦ دالة عند ٠١ر٠ ) .
- وفى المرتبة التالية تأتى عدم مشاركة الزوجة فى العلاقات الاجتماعية والالتزامات الأسرية نحو الأهل وذلك بنسبة (٤٣٪) للمتزوجات و (٤٠٪) لغير المتزوجات .
- وجدير بالملاحظة أن إهمال الزوجة للأبناء يأتى فى المرتبة الثالثة بنسبة (٣٢٪) للزوجات و (٢٥٪) لغير المتزوجات ويتضح من ذلك أن الأم العاملة تركز على أبنائها أكثر من الزوج والبيت .
- أما إهمال المطالب الشخصية للزوج فتأتى حسب أهميتها فى المرتبة الرابعة حيث تتفق العينتان على هذا الرأى بنسبة (٢٢٪) لكل منهما .
- ومن الأشياء التى تثير الزوج أيضا خروج المرأة عن طاعة زوجها وترى ذلك (١١٪) من الأمهات و (١٥٪) من غير المتزوجات .
- أما إهمال الزوجة لبيتها فيأتى فى نهاية القائمة ( ٨٪ ، ١٠٪ ) ، لأن شغل المنزل فى الواقع ليس من إختصاص الزوجة بل من إختصاص الخادمة والطباخ ، وهذه ظاهرة عامة سواء كانت الزوجة عاملة أم ربة منزل .
- كما أن قليلا من الزوجات العاملات يهملن فى مظهرن الشخصى أمام

الزوج حيث أبرز هذا العامل (٦٪) من الزوجات فى مقابل (١٢٪) من غير المتزوجات .

ويتضح من الجدول إتفاق عينتى الدراسة فى الرأى بالنسبة للأمور التى تثير ضيق الزوج من زوجته العاملة باستثناء الفقرة الخاصة بإهتزاز سلطة الزوج فى الأسرة .

(ب) إن مصادر الصراع والتوتر فى الأسرة عديدة سواء كانت الزوجة تعمل أو لاتعمل . وبالرغم من ذلك تشير الدراسات والآراء إلى أن خروج المرأة للعمل يؤدى الى كثرة الخلافات بين الزوجين . وبإستطلاع رأى أفراد العينة عن الأسباب التى تؤدى الى الخلافات الزوجية تبين ما يلى :-
جدول رقم (١١-٣)

جدول رقم (١١-٣) مصادر الخلافات الزوجية للأم العاملة
موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| مصادر الخلافات الزوجية | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| تدخل الزوج فى الأمور الشخصية للزوجة | ٤٤ | ٥٥ | ٧ | ١٧ | ٣٤ر١٥(٠٠١ر٠) |
| ترك الطفل المريض مع الخادمة | ٢٩ | ٤٤ | ٦ | ١٥ | ٩٦ر١٢(٠٠١ر٠) |
| تدخل الزوج فى شئون المنزل | ٢٨ | ٣٥ | ١٦ | ٤٠ | غير دالة |
| منع الزوجة من الخروج لرعاية الأبناء | ٢٦ | ٣٣ | ٦ | ١٥ | ١٧ر٤(٠٥ر٠) |
| تهديد الزوج زوجته بترك العمل لتأخيرها | ٣٣ | ٤٢ | ٤ | ١١ | ٧٨ر١٠(٠٠١ر٠) |
| الشجار على أتفه الأسباب | ١٣ | ١٦ | ٥ | ١٣ | غير دالة |
| قسوة الزوج على الأبناء | ١٧ | ٢٢ | ٥ | ١٣ | غير دالة |
| عدم مشاركة الزوجة فى نفقات الأسرة | ٦ | ٨ | ٨ | ٢٠ | غير دالة |
| أخذ الزوج راتب الزوجة وتولية الانفاق | ٥ | ٦ | ٦ | ٥ | غير دالة |

وبتأمل النسب من الجدول السابق ، يلحظ الآتى :

- فى المرتبة الأولى نجد تدخل الزوج فى شئون الزوجة الشخصية (٥٥٪ ، ١٧٪) والفرق بين العينتين دال إحصائيا .
- السبب الثانى يرجع إلى مرض أحد الأبناء وتركه مع الخادمة أو المربية (٤٩٪ ، ١٥٪) والفرق بين المتزوجات وغير المتزوجات دال إحصائيا لصالح الفئة الأولى .
- والسبب الثالث يكمن فى تدخل الزوج فى أمور المنزل (٣٥٪ ، ٢٠٪) .
- ومما يثير الخلافات الزوجية أيضا أن يطالب الزوج زوجته بالبقاء فى المنزل كى تتفرغ لرعاية الأبناء ومراجعة دروسهم فى الفترة المسائية (٣٣٪ ، ١٥٪ ) والفرق بين العينتين دال إحصائيا .
- وترى (٤٢٪) من الزوجات أن الزوج يهدد زوجته بترك العمل إذا تأخرت فى العودة الى المنزل أو إذا اضطرت لمخاطبة زميل فى العمل . وقد وافقت على هذا الرأى (١٢٪) من غير المتزوجات والفرق دال احصائيا لصالح الزوجات العاملات .
- ولأن الزوج غير موافق تماما على عمل الزوجة يؤدى ذلك إلى الخلافات بينهما على أبسط الأشياء ( ١٦٪ ، ١٣٪ ) .
- ومن أسباب الخلافات بين الزوجين أيضا نجد تشدد الزوج مع الأبناء ، لأن الزوجة تتسامح معهم وتدللهم والفرق بين المتزوجات (٢٢٪) وغير المتزوجات (١٣٪) وهو غير دال احصائيا . وهناك بعض الأسباب المادية للخلافات الزوجية منها : عدم مشاركة الزوجة فى مصروف المنزل وترى ذلك (٨٪) من الزوجات و (٢٠٪) من غير المتزوجات والفرق بينهما دال إحصائيا ، أو أن الزوج يأخذ مرتب الزوجة ويتولى هو الإنفاق وقد أيد ذلك (٦٪) فقط من الزوجات فى مقابل (١٥٪) من غير المتزوجات .

(جـ) ويعد التفاهم بين الزوجين من مظاهر التوافق الزواجي حيث يتضح من الدراسة وجود بعض الآثار الايجابية في حياة الزوجين من أهمها :- جدول رقم (١٢-٣)

جدول رقم (١٢-٣) مظاهر التوافق الزواجي للأم العاملة
موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| مظاهر التوافق الزواجي | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| مناقشة مشاكل العمل سويا | ٥٤ | ٦٨ | ٧ | ١٧ | ٦٧ر٢٦(٠٠١ر٠) |
| مناقشة أمور الأبناء | ٢٩ | ٤٩ | ٤ | ١٠ | ٧٧ر١٥(٠٠١ر٠) |
| التسوق معا | ٢٧ | ٣٤ | ٦ | ١٥ | ٧٠ر٤(٠٥ر٠) |
| علاقات اجتماعية مع زملاء العمل | ٧ | ٩ | ٥ | ١٣ | غير دالة |

ويتأمل الجدول السابق نجد أن :

- اشتراك الزوجين في مناقشة مشاكل العمل وترى ذلك نسبة كبيرة من الزوجات (٦٨٪) في مقابل نسبة محدودة من غير المتزوجات (١٧٪) .
- كما أن اشتراك الزوجين في مناقشة أمور الأبناء ، وإختيار حاجياتهم ، وإجابة مطالبهم ، واحتياجاتهم تعد من الأمور التي تدعم التفاهم والتوافق الزواجي ، وتؤيد ذلك الزوجات ( ٤٩٪ ) أكثر من غير المتزوجات ( ١٠٪ ) ويتضح من ذلك أن الاهتمام بالأبنا ءمسئولية مشتركة بين الوالدين .
- ومن مظاهر التوافق والتقارب أيضا تسوق الأزواج لشراء احتياجات المنزل والأسرة وترى ذلك ( ٣٤٪ ) من المتزوجات في مقابل (١٥٪) من غير المتزوجات . وقد يرجع ذلك الى أن الزوجة في مجتمع الإمارات لاتخرج بمفردها ، وأن الزوج دائما يكون في صحبة زوجته عند الخروج من المنزل .
- وتأتي في أدنى القائمة اشتراك الزوجين في إقامة علاقات أسرية مع زملاء وزميلات العمل (٩٪ ، ١٣٪) وتنخفض نسبة المؤيدين لهذا الرأي ، لأن عادات وتقاليد المجتمع تركز بصفة خاصة على العلاقات القرابية والأسرية .

( د ) وعن الآثار الايجابيـة لخروج المرأة للعمل سوء على المستوى الأسرى أو الوظيفي يرى أفراد العينة ما يلى :- جدول رقم (١٣-٣)

جدول رقم (١٣-٣) الآثار الإيجابية إشتغال الأم من وجهة نظر المرأة العاملة موزعة حسب الحالة الاجتماعية

| الآثار الإيجابيـــة | أم عاملة | ٪ | عاملة غير متزوجـة | ٪ | كا٢ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| زيادة مسئوليات الرجل فى المنزل | ٥ | ٦ | ٥ | ١٢ | غير دالة |
| تقليل مسئوليات الزوجة فى المنزل | ٢٤ | ٣٠ | ٩ | ٢٢ | غير دالة |
| الحد من سلطة الرجل فى الأسرة | ٦ | ٨ | ١٠ | ٢٥ | ٦ره(٠٥ر٠) |
| اكتساب المرأة خبرات جديدة | ٦٨ | ٨٠ | ٢٠ | ٥٠ | ٩ر١٤(٠٠١ر٠) |
| ازدياد تقدير واحترام الرجل للمرأة | ٥٦ | ٧٠ | ٢٢ | ٥٥ | غير دالة |
| إيجاد مفهوم جديد للزمالة بين الرجل والمرأة | ٢٥ | ٣١ | ١٩ | ٤٨ | ٩ر١٩(٠٠١ر٠) |
| استقلال المرأة اقتصاديا | ٣٥ | ٤٤ | ٨ | ٢٠ | ٦ره(٠٥ر٠) |
| اختفاء فكرة أن الاختلاط يعرض المرأة للزلل | ٧ | ١٩ | ٧ | ١٧ | غير دالة |

ويتضح من هذا الجدول السابق الآتى :

- اكتساب المرأة العاملة خبرات جديدة ( ٨٠٪ ، ٥٠٪ ) .
- ازدياد تقدير واحترام الرجل للمرأة ( ٧٠٪ ، ٥٥٪ ) .
- استـقـلال المرأة اقـتـصـاديا وتؤيد هذا الرأى المتـزوجـات أكـثـر من غـيـر المتزوجات (٤٤٪ ، ٢٠٪) ، ويرجع ذلك الى ارتفاع مستوى المعيشة فى المجتمع بوجه عام وانخفاض دخل بعض الأسر كما سبق الإشارة إليه .
- إيجاد مفـهـوم جديد للزمـالة والمشاركة وتؤكد عليـه أكثر غيـر المتزوجات بنسبة (٤٨٪) فى مقابل (٣١٪) للمتزوجات ويعد من أحد العوامل التى أدت إلى خروج المرأة للعمل دون قيود حيث كان البعض يعتبر أن إشتغال المرأة يعرضها للاختلاط وللزلل .

- وتتفق الزوجات العاملات وغير المتزوجات على أن اشتغال المرأة أدى إلى الإقلال من مسئولياتها المنزلية (٣٠٪ ، ٢٢٪ ) على أساس أنه أصبح يوجد مبرر لوجود أكثر من شغالة للإشراف على المنزل وعلى الأبناء .
- أما زيادة مسئوليات الرجل فى المنزل فتأتى فى أدنى القائمة بنسبة (٦٪) للمتزوجات و(١٢٪) لغير المتزوجات ويتضح من ذلك أن الرجل مازال يقف من عمل الزوجة موقفا سلبيا ، أو لأنه يرى أن توفر الأدوات المنزلية الحديثة ووجود أكثر من شغالة يكفى بحيث يتولى هو الأمور الأخرى .

(هـ) وترى العاملات أن رفض الزوج مشاركة المرأة فى أعبائها الأسرية من الأمور التى تضايقها ، وأن الزوج يضع المبررات التالية لإقناع الزوجة بوجهة نظره وهذه المبررات يمكن تصنيفها فيما يلى :-

- أن رعاية الأبناء ومسئوليات المنزل من إختصاص الزوجة (٦٨٪ ، ١٥٪) . ( كا٢ = ٤ر٢٥ دالة عند ٠٠١ر٠ ) .
- أن توفر الأدوات المنزلية الحديثة والخادمة والمربية يكفى لقيام الزوجة بالتزاماتها الأسرية بمفردها (٤٦٪ ، ٤٠٪ ) .
- وجود أكثر من شغالة وسائق بالمنزل (٤٤٪ ، ٥ر١٢) ( كا٢ =٤ر١٠ دالة عند ٠١ر٠ ) .
- وفى أدنى القائمة نجد تفضيل الزوج الخروج الى الأصدقاء بدلا من البقاء فى المنزل وذلك بنسبة (٢٩٪) للمتزوجات و (٢٥٪) لغير المتزوجات .
- كما أن انشغال الزوج بعمله وتجارته تعد من الأسباب الأساسية التى تحول دون مشاركة زوجته العاملة وذلك بنسبة (١٧٪) للمتزوجات و(١٢٪) لغير المتزوجات .

**٣ - دور المرأة العاملة في تحقيق التوازن بين أدوارها المتعددة :**

ترى باول Powel (1956) أن إضافة دور جديد للمرأة يحتاج إلى إعادة تعريف للأدوار المتوقعة من أفراد الأسرة من حيث الواجبات والإلتزامات ، وإذا لم يتم ذلك سوف يؤدى إلى صراع فى الأدوار وسوف يكون التكيف أهم المشاكل التى تواجهها الزوجة فى حالة عدم إستطاعة الزوج أو رفضه تكييف نفسه مع الوضع الجديد . وبذلك يصبح على الزوجة أن تبذل جهدا مضاعفا فى تحقيق التوازن بين البيت والعمل : فالزواج يتطلب إنكار الذات والتعاون بين أفراد الأسرة ، ولكى تكون المرأة ناجحة فى عملها فإن ذلك يتطلب ثقة بالنفس وقدرة على التنافس وتحقيق الذات .

(أ) وفى الدراسة الراهنة نحاول أن نتبين كيف استطاعت الزوجة العاملة التوفيق بين أدوارها المتعددة ، وماهى الأساليب التى تتبعها لتحقيق ذلك:

يتضح من الدراسة أن ربة المنزل إذا خرجت للعمل تضع خطة مناسبة (٦٠٪ ، ٤٥٪) بصفتها المدير المطلق لمنزلها وبذلك تستطيع أن تنظم أمورها ، كما تستطيع أن تتخلص من الروتين فى عمل المنزل .

- إن الزوجة تضع نظاما أسبوعيا للتسويق وشراء احتياجات المنزل (٦٦٪ ، ١٥٪ ) حتى تكون دائما على استعداد لتقديم وجبات إضافية أو إقامة وليمة للأهل والأقارب .
- وإشراك أفراد الأسرة فى بعض الأعمال المنزلية أصبح من الأمور الشائعة فى الأسر التى تعمل فيها الزوجة (٣٢٪ ، ٢٠٪) حيث تشجع الأم أبناءها ذكورا وإناثا على مساعدتها بهدف غرس قيم جديدة تتلائم مع الأوضاع الجديدة لازدواج عمل المرأة .

- وترى (٢٥٪) من المتزوجات و (١٥٪) من غير المتزوجات أو بعض المتزوجات أنهن لايتبعن نظاما محددا فى حياتهن اليومية ، مما يعرضهن لصراع فى الأدوار ومشكلات فى العمل يؤثر بالتالى على دورهن فى المنزل وبصفة خاصة الأبناء .
- وترى (٢٤٪) من المتزوجات و (٢٥٪) من غير المتزوجات أن وجود شغالة أو أكثر فى المنزل يخفف من حدة التعارض بين مسئوليات البيت والعمل بالنسبة للزوجة العاملة .
- وترى (١٢٪) من المتزوجات و ( ١٥٪ ) من غير المتزوجات أن الزوج لايتعاون مع الزوجة لأنه يرى أن مسئوليات البيت تقع على الزوجة أولا وأخيرا

(ب) وفيما يتعلق بدور المرأة فى التوفيق بين أدوارها وأثر ذلك على استقرارها الاجتماعى والإنفعالى تبين ما يلى :-

- أن الزوجة العاملة كثيرة الشكوى (٥١٪ ، ٣٧٪ ) من كثرة الأعباء والضغوط عليها .
- أن الزوجة العاملة دائما تطالب الزوج أن يساعدها (٤١٪ ، ٢٧٪ ) ويخصص وقتا لرعاية الأبناء ومراجعة دروسهم .
- أن العصبية والنرفزة من سمات الزوجة العاملة (٣٪ ، ٣٢٪ ) وهذا ينعكس على تصرفاتها مع أبنائها بحيث تطالبهم بالكف عن اللعب أو إثارة الضوضاء.
- ترى (١٢٪) من المتزوجات و(٥ر١٢٪) من غير المتزوجات أن الزوجة العاملة كثيرة الشجار مع الزوج والأبناء والمربية .

نستخلص مما سبق أن بعض الزوجات العاملات لايستطعن تحقيق النظام والإنسجام فى وقت الفراغ ، وأن التوتر والقلق الذى تتعرض له

هو نتيجة طبيعية لعدم وضع خطة مناسبة للتوفيق بين أدوارها المتباينة .

**سادسا : مناقشة نتائج الدراسة :**

تغطى الدراسة الراهنة ثلاثة محاور أساسية وهى :-

١ - مشاركة المرأة فى سوق العمل ، ودورها فى مجال العمل .

٢ - عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للأبناء .

٣ - تعدد أدوار الأم العاملة وصراع الدور .

**أ - المرأة فى مجال العمل :**

يتضح من الدراسة الميدانية ومن الإحصاءات الرسمية ، أن المرأة الإماراتية بدأت تدريجيا تكتسب دورها الاجتماعى (Social Role) الذى كانت تتمتع به فى الماضى قبل الطفرة الاقتصادية . وساعد على ذلك إقبالها على التعليم بجميع مراحله وزيادة أعداد خريجات الجامعة بنسبة ٢ : ١ لخريجى الجامعة من الذكور ، والى جانب إسهام المرأة فى مجال العمل التطوعى وفى الجمعيات النسائية وغيرها شاركت المرأة فى سوق العمل بأعداد تتزايد عاما بعد عام سواء فى قطاع التعليم ، أو فى المؤسسات الاجتماعية والصحية وفى الوزارات الاتحادية والمكاتب الحكومية . كما أصبح لها وجود فعال فى مجال الشرطة والقوات المسلحة . وارتفعت نسبة المرأة الإماراتية فى القوى العاملة من (٧ر٠٪) فى عام ١٩٨٠ إلى (٤٪) فى عام ١٩٩٠ . كما شغلت مركزا مرموقا فى وزارة التربية والتعليم ، وزاد عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من الإناث ، وأصبحت المرأة عضوا فى العديد من الجمعيات المهنية واتحاد الكتاب والأدباء وتولت عضوية مجلس الإدارة والرئاسة فى بعضها .

ولقد أتاح التعليم العالى ، والإستقلال الاقتصادى للمرأة فرصة لتحقيق ذاتها والثقة بالنفس ، فضلا عن رفع مستوى معيشة الأسرة خاصة أن المرأة الإماراتية لديها فائض فى الوقت يفضل أن تستثمره فى العمل الاجتماعى المنتج الذى يكرس سياسة الدولة نحو توطين الوظائف . وبالرغم من أن الأمهات العاملات يستمتعن بعملهن أكثر من غير المتزوجات إلا أنهن يعترفن بأن مسئوليات المرأة كزوجة وأم تؤثر أحيانا على إنتظامها فى العمل . كما أن تكرار مرض الأطفال أو أحد أفراد الأسرة يضطر المرأة للتغيب عن العمل أو الوصول اليه متأخرة . ومما يثير التساؤل أن هاتين الظاهرتين تتعرض لهما أيضا العاملات غير المتزوجات ولكن لأسباب أخرى منها : الإهتمام بالملبس والزينة أو أن مواعيد العمل غير مناسبة . ومن ناحية أخرى نجد أن عدم تقبل الزوج لعمل زوجته يؤثر أحيانا على انجازها فى مجال العمل .

وعن علاقة المرأة العاملة بزميلاتها ورؤسائها فى مجال العمل يتضح أن التفاهم والتعاون يحيطان جو العمل ، ورغم ذلك فإن قليل من الأمهات العاملات يتعرضن لصراع مع الزملات أكثر من غير المتزوجات ، وأنهن يتعللن دائما بضغط العمل والأعباء الأسرية . وبالرغم من ذلك فإن الأمهات العاملات أكثر وعيا بقيمة العمل (Work Value) ، وأهمية تنظيم الوقت ، حتى يتحقق التوازن بين التزامات البيت والعمل . بل إن الأمهات العاملات رفضن فكرة العمل نصف الوقت بنصف الأجر أو حتى ترك العمل فى حالة الاستقرار الاقتصادى للأسرة بينما قبلها نسبة كبيرة من غير المتزوجات .

٢ - **عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للأبناء :**

إن التنشئة الاجتماعية (Socialization) هى عملية تحويل الطفل من كائن

بيولوجى الى كائن اجتماعى مكتسب للعناصر الاجتماعية والثقافية للمجتمع ، حتى يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجماعية المحيطة به ، لأن الفرد من خلالها يدخل تدريجيا فى شبكة العلاقات الاجتماعية ويتعلم الأدوار الاجتماعية . وفى بداية حياة الطفل يقع عبء التنشئة الاجتماعية على الأسرة . فالآباء والأمهات مسئولون عن إعداده لحياة الكبار والراشدين وفى هذا المجال يجب أن نأخذ فى الاعتبار موقف الأم العاملة المتعلمة من التنشئة الاجتماعية للأبناء ، لأن اتباع أسلوب جديد واع لتنشئة الأبناء يؤدى الى خلق المواطن القادر على مواجهة المستجدات فى الحياة الراهنة والمستقبلة وأهمية غرس قيم الإعتماد على الذات وتحمل المسئولية والعمل .

ويلاحظ من نتائج الدراسة اتفاقا فى الأراء بين الأمهات العاملات والعاملات غير المتزوجات فى بعض الجوانب التى تتعلق بعملية التنشئة للأطفال ، سواء فى مرحلة الحضانة والروضة ، أو فى المرحلة الإبتدائية . وفى الحقيقة أن عدم وجود فروق دالة إحصائيا لايقلل من قيمة البحث بل يبرز مدى وعى العاملات سواء كن أمهات أو غير أمهات بأبعاد ظاهرة عمل المرأة وأثرها على جميع المواقف الأسرية ، خاصة أنه اتضح من البحث الراهن أن اشتغال المرأة في حد ذاته ليس دليلا على حرمان الطفل من حقه فى الأمومة بقدر كونه حرمان من الحب والحنان رغم وجود الأم الى جانبه .

ويتضح من البحث أن قليلاً من الأمهات العاملات ينظرن الى الإنجاب على أنه توقيت بين طفل وآخر والإكتفاء بعدد محدود من الأبناء . ولكن الواضح أن غالبية أفراد العينة يفضلن كثرة الإنجاب وهى خاصية أساسية فى الأسرة الإماراتية كما تدعمها الدولة لزيادة الكثافة السكانية وتحقيق التوازن فى التركيبة السكانية ، خاصة أن الطفل الإماراتى لايحرم من الرعاية اللازمة بسبب اشتغال أمه ، فهو يترك

غالبا مع والدة الزوج أو والدة الزوجة أو مع الخادمة ولكن تحت إشراف كبار السن . وبذلك يتضح ان نمط العائلة الممتدة (Extended Family) مازال يلعب دورا هاما فى مجتمع الإمارات ، من حيث تلبية احتياجات الأحفاد أثناء غياب الأم ، خاصة أنه لاتوجد حتى الآن مؤسسات تربوية تقدم الخدمات اللازمة للطفل فى مجتمع الإمارات كما يتضح من الدراسة أن المرأة العاملة تحاول قدر الإمكان اتباع الأساليب التربوية لإشباع حاجات طفلها فى مرحلة الطفولة المبكرة بحيث يكتسب كل ما يرتبط بإشباع حاجاته ، ويتعلم كيف يأكل ويشرب وينام ويلهو ويلعب وذلك وفق أداب سلوكية معينة ، وعلى عكس ما تقدم نجد أن بعض الأمهات العاملات يتركن للخادمة أو المربية مهمة الرضاعة الصناعية للأطفال ونظافتهم .

وفيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للأبناء فيما بين سن السادسة والثانية عشرة تبرز مسألة تقسيم الأدوار حسب النوع وأهمية تفهم الزوج والأبناء للأدوار المنزلية وتغيير العادات والتقاليد وغرس قيم جديدة تتقبل خروج المرأة الى العمل وتعاون أفراد الأسرة معها . والحقيقة أن هذا لن يتحقق إلا بتبنى أساليب تربوية حديثة فى تنشئة الأبناء ومراقبة سلوكهم ودعم قيم الإعتماد على النفس وعدم التفرقة بين الذكور والإناث . ويتضح من الدراسة قبول الأم العاملة للمفاهيم والقيم السابقة وتطبيقها فى العديد من المواقف ، ولكن مازالت عملية التفرقة فى الأدوار بين الذكور والإناث مستمرة . ومن ناحية أخرى نجد أن بعض العاملات يخفقن فى مراقبة التحصيل الدراسى للأبناء معتمدات على الدروس الخصوصية .

وعن موقف الوالدين معا فى التنشئة الاجتماعية للأبناء يتبين من الدراسة اهتمامهما مجتمعين باصطحاب الأبناء للنزهة وشراء احتياجاتهم ومناقشة مشاكل

الأبناء وتحديد البرامج التليفزيونية التى يشاهدونها . ويتضح وفقا لذلك أن تقسيم العمل بين الزوجين يطبق بشكل ضمنى وغير ملزم للزوجة بوجه خاص . وفى هذا الصدد تتفق الأمهات العاملات وغير المتزوجات على أن بعض الأباء يكرسون وقتهم لمساعدة الأبناء فى تحصيل دروسهم واصطحابهم لزيارة الأهل أو للنزهة بدون الأم أثناء انشغالها ببعض الأمور المنزلية . وجدير بالذكر أنه رغم اهتمام بعض الأباء بملاحظة الصغار أثناء انشغال الأم أن هذه الظاهرة لايمكن تعميمها ، فما زال الذكور وبعض فئات المجتمع يرفضون فكرة مشاركة الزوج زوجته فى بعض الأمور المنزلية أو رعاية الأطفال الصغار طالما يتوفر لدي الزوجة الأدوات المنزلية الحديثة والخادمة والسائق فلماذا يشارك الزوج فى أمور تهدد مكانته بين الأهل والاصدقاء ؟ .

٣ - **تعدد أدوار الأم العاملة وموقفها من صراع الأدوار :**

يتمثل صراع الأدوار للمرأة فى العصر الحديث فى كثرة الأعباء التى تقع على عاتق الزوجة داخل المنزل وخارجه ، ويزداد هذا الصراع فى حالة الأم العاملة التى يقع على عاتقها تربية الأطفال ومتابعة تحصيلهم فى الدراسة وتلبية احتياجات الزوج والقيام بالعلاقات الاجتماعية مع الأهل والأصدقاء بالإضافة الى عملها كربة منزل . ولكن الأم العاملة الإماراتية كما يتضح من الدراسة لاتقوم بدور ربة البيت ، لأن أعمال النظافة والطهى وغيرها أصبحت من الأدوار الخاصة بالخدم والمربية . وفى هذا المجال نحاول أن نتعرف على جهود الأم العاملة للتوفيق بين أدوارها المتعددة وموقف الزوج منها ، ويتضح من الدراسة الراهنة أن الزوج الإماراتى رغم تقبله عمل زوجته ومشاركتها فى الانفاق على الأسرة إلا أنه لايتقبل أى تهاون منها فى دورها كأم وزوجة ، كما أدى تعليم الزوجة واشتغالها إلى إتساع أفقها وثقافتها وخبرتها وزادت

حاجتها الى تحقيق ذاتها فى الأسرة والمجتمع . وينتج عن اختلاف بؤرة الارتكاز بين الزوج والزوجة توتر أسرى يشتد فى المواقف التالية وهى حسب ترتيب الأهمية : تدخل الزوج فى الشئون الشخصية للزوجة ، أو ترك الإبن المريض فى رعاية الخادمة ، أو أن الزوج يمنع الزوجة من القيام بالعلاقات الاجتماعية الخارجية بهدف رعاية الأبناء ، أو أن الزوج يهدد زوجته بترك العمل بسبب تكرار تأخرها بعد الدوام الرسمى .

ورغم ما يبدو من سلبيات نتيجة لعمل الزوجة إلا أن هناك بعض الإيجابيات التى عددها أفراد العينة وهى : زيادة احترام الرجل للمرأة ، وإيجاد مفهوم جديد للزمالة والمشاركة ، والاستقلال الاقتصادى للمرأة واكتسابها خبرات جديدة وزيادة ثقافتها ووعيها مما يدعم التفاهم والتفاعل بينها وبين زوجها ، وتلاشى الفكرة التقليدية عن أن الاختلاط يعرض المرأة للزلل . إن المرأة العاملة الإماراتية فى مرحلة الانتقال التى تمر بها تعمل على تخفيف حدة الصراع الذى تتعرض له بتحقيق التوازن بين التزامات العمل ومسئوليات الزوج والأبناء . وتفيد بيانات الدراسة أن الأمهات العاملات وغير المتزوجات يتفقن فى الرأى فيما يتعلق بأن الأم العاملة فى الإمارات تنظم وقتها وتستخدم أسلوب جديد متطور فى الأعباء الأسرية والمنزلية . ولكنها رغم ذلك كثيرة الشكوى وتطالب الزوج بتقديم يد المساعدة كما تحتج على الأبناء مطالبة إياهم بالنظام والإلتزام بالهدوء .

ويتضح من نتائج الدراسة أن الأم العاملة تتعدد أدوارها داخل وخارج المنزل ، وأن عدم توفر المؤسسات التربوية واستمرار الأفكار التقليدية ضد عمل المرأة يعرضها لمشاكل نفسية وصحية واجتماعية تنعكس على علاقتها بزوجها وأبنائها من ناحية ، وعلى أدائها فى عملها من ناحية أخرى ، وأن الباحثة تجد - فى حقيقة الأمر - أن

إيجابيات عمل المرأة يمكن أن تزداد إذا ما ساعد فى ذلك كل من الزوج والأبنـاء والمجتمع ، خاصة أن ما يثار عن مشاكل المرأة العاملة وراءه أسباب كامنة من أهمها :-

١ - عدم اقتناع الزوج بعمل زوجته بالاضافة الى عدم اقتناع الأهل والمجتمع.

٢ - عدم وجود المؤسسات التربوية التى توفر للأطفال رعاية بديلة أثناء غياب الأم بدلا من الإعتماد على المربية الأجنبية .

٣ - من الصعب بعد خروج المرأة للعمل أن يقيم كل زوج أو زوجة الطرف الأخر بناء على الأدوار التقليدية التى كانت متوقعة من كل منهما فى الماضى .

٤ - إرتفاع المستوى التعليمى للزوجة يشعر الزوج بالغيرة والإحباط خاصة إذا كانت الزوجة فى مركز وظيفى أعلي منه .

٥ - إن نجاح الرجل فى عمله يجعل الناس يتوقعون منه النجاح فى أداء دوره كزوج بينما نجد أن نجاح المرأة فى عملها يجعل الناس يخشون أن لاتنجح كزوجة وأم

٦ - فشل الزوجة فى وضع خطة مناسبة للتوفيق بين أدوارها المتعددة .

٧ - عدم ملائمة كل من الزوجين احتياجاته ومشاغله خارج المنزل باحتياجات ومشاغل الطرف الآخر .

ويتضح من الدراسة اتفاق الأمهات والعاملات غير المتزوجات فى بعض الجوانب التى يشتمل عليها البحث . وجدير بالذكر أن عدم وجود فروق بين العينتين الفرعيتين لايقلل من قيمة البحث ، بل يبرز مدى وعى العاملات - سواء كن متزوجات - أو غير متزوجات بأبعاد ظاهرة عمل المرأة والمواقف الأسرية التى تتعرض لها خاصة أنه اتضح من هذا البحث أن اشتغال المرأة في حد ذاته ليس دليلا على

حرمان الطفل من حقه فى الأمومة ، بقدر كونه حرمان من الحب والحنان رغم وجود الأم الى جانبه .

وترى الباحثة أن نجاح المرأة فى تحقيق التوازن بين البيت والعمل يقوم فى أساسه على المشاركة الإيجابية من جانب الزوج والأبناء والمجتمع : فيجب على الزوج أن يشارك فى كل ما يتعلق بالطفل حتى يشعر بأبويتة من ناحية ، ولراحة الأم من ناحية أخرى . كما يجب أن يشارك الزوج والأبناء فى بعض الأعمال الأسرية وبذلك يتوفر للزوجة وقت فائض تكرسه للزوج والزبناء والعلاقات الاجتماعية . وأن يشرف الزوج على التحصيل الدراسى للأبناء ومشاركتهم فى الأنشطة الترفيهية .

وعلى الدولة من ناحية أخرى أن توفر المؤسسات التربوية لإيواء الطفل أثناء غياب الأم ، على أن تتوفر بها خدمات تعليمية وصحية وترفيهية عالية الكفاءة . وأن تنشر الوعى الاجتماعى بأهمية تبنى القيم الجديدة والأساليب الحديثة .

وأخيرا تدرج الباحثة بعض المقترحات للحد من صراع الأدوار لدى المرأة العاملة والذى يقوم فى أساسه على المشاركة الإيجابية من جانب الزوج والأبناء والمجتمع :-

**١ -فى مجال تربية الأبناء فى مرحلة الطفولة المبكرة :**

يعتقد الزوج دائما أن رعاية الأطفال الرضع مسئولية الزوجة بمفردها ، ولكن يجب على الزوج - سواء كانت زوجته تعمل أو لاتعمل - أن يشارك فى كل ما يتعلق بالطفل ، حتى يشعر بأبويته من ناحية ، ولراحة الأم من ناحية أخرى . وسوف ينعكس ذلك على علاقة الزوجة بزوجها وأبنائها . وعلى الدولة فى هذا المجال أن توفر المؤسسات التربوية لإيواء الطفل أثناء غياب الأم على أن تتوفر بها خدمات تعليمية وصحية وترفيهية عالية الكفاءة .

**٢ - فى مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء فى مرحلة الطفولة المتأخرة:**

يجب عدم التفرقة بين الذكور والإناث فى المشاركة فى بعض الأعمال الأسرية ، كما يجب أن يشارك الزوج فى العمل المنزلى وبذلك يتوفر للزوجة وقت تكرسه للزوج والأبناء . كما يجب أن يشارك الزوج فى توجيه الأبناء والإشراف على تحصيلهم الدراسى ومشاركتهم فى الأنشطة الترفيهية .

٣ - وعلى الدولة أن تنشر الوعى الاجتماعى بأهمية تبنى القيم الجديدة والأساليب التربوية الحديثة ، كما يجب أن تتأكد من وصول الخدمة التعليمية المدرسية بصورة جيدة للأبناء .

# قائمة المراجع

------

**( أ ) المراجع العربية :**

١ - إبراهيم (مديحة محمد) وحسن (طلعت) : اهم ملامح الاتجاهات النظرية فى دراسة التنشئة الإجتماعية فى مجتمعات الخليج العربية ، ندوة التنشئة الاجتماعية فى مجتمعات الخليج العربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، العين فبراير ١٩٩١ .

٢- أحمد وآخرون (عوض الكريم) : محددات مشاركة المرأة فى جهود التنمية بدولة الإمارات العربية ، شئون اجتماعية ، السنة ٦ ، العدد ٢٤ (شتاء ١٩٨٩ ) : ٢١ - ٣٩ .

٣ - الباز (شهيدة) : المرأة العربية ونظام القيم فى الحقبة النفطية ، المستقبل العربى العدد ١٣ ، بيروت ١٩٨٩ .

٤ - ثابت (ناصر اهديوى) : النفط وأثره على تغير دور المرأة ، مجلة شئون عربية عدد (٥) جامعة الدول العربية ، تونس ١٩٨١ .

٥ - حسن (طلعت) : علم النفس الاجتماعى المعاصر ، دور الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٦ - الحسينى (عائشة) : المرأة العاملة والتنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية ، الكويت ١٩٨١ .

٧ - حلمى (إجلال إسماعيل) : الوعى الاجتماعى ودور المرأة فى التنمية فى مجتمع الإمارات مؤتمر التنمية المحلية ٤ - ٥ إبريل ١٩٨٩ ، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة القاهرة .

٨ - الخالد (فضة) : الدور التنموى للمرأة الكويتية ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨١ .

٩ - خلف (عبد الهادى) : دور الرأة فى الاندماج الوطنى فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨١ .

١٠ - دولة الإمارات العربية : وزارة العمل والشئون الاجتماعية : عمل المرأة وأثره على حياة طفل ما قبل المدرسة ، أبو ظبى ١٩٨٣ .

١١ - راشد (كلثم) : المرأة العاملة فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، مكتبة القراءة للجميع ، دبى ١٩٩٠ .

١٢ - رمزى (ناهد) : المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة ، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٣ .

١٣- زين العابدين (سهيلة) : المرأة بين الإفراط والتفريط ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ١٩٨٢ .

١٤- السيار (عائشة) : دراسة حول عمل المرأة ودوافعه ، وزارة التربية والتعليم ، دبى ١٩٨٦ .

١٥- السويدى (محمد عيسى) : المرأة فى دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها فى التنمية ، ندوة مساهمة المرأة الإماراتية فى سوق العمل ، أبو ظبى ١٩٩١ .

١٦ - الطحان وآخرون (خالد) : تغير إتجاهات التنشئة الاجتماعية عند الوالدين فى مجتمع الإمارات ، جامعة الإمارات العربية . ندوة الطفولة فى مجتمع متغير . فبراير ١٩٨٨ .

١٧ - ظاهر (أحمد جمال) : المرأة فى دول الخليج العربى ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٥ .

١٨- الظفيرى (عبد الوهاب) : خروج المرأة للعمل ودورها فى تحقيق المساواة الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، م . ١٦ ، عدد ٣ ، الكويت ١٩٨٨ : ٢٩٠ - ٢٩٦ .

١٩- عبد الجواد (أنعام) : العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية، المؤتمر الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية الكويت ٢٨ - ٣١ مارس ١٩٨١ .

٢٠ - عبد الرءوف ( الجرداوى ) : مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٦ .

٢١- عبد الغفار (إحسان) : المرأة كأحد مظاهر التغير فى مجتمع الإمارات وأثره على دورها وعلى الأطفال ، المؤتمر الخامس للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية بالبحرين مارس ١٩٨٩ .

٢٢- عبد الفتاح (يوسف) : الإتجاهات النفسية وعلاقتها بالتوافق لدى المرأة فى الإمارات ، شئون اجتماعية . السنة ٤ ، العدد ١٧ ( ربيع ١٩٨٨ ) : ٩٧ - ١٢٧ .

٢٣- عنبر (سمراء) : مشكلات المرأة العاملة في الكويت ، ندوة التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية ١١ - ١٣ ديبسمبر ١٩٨٨ - جامعة الإمارات - العين .

٢٤- علام (إعتماد) : المرأة فى سوق العمل الرسمى ، شئون اجتماعية العدد ٣١ السنة ٨ ، خريف ١٩٩١ ص ٢٣ - ٦٦ .

٢٥- غباش (موزة) : أثر القيم على المرأة العاملة فى مجتمع الإمارات العربية المتحدة ، شئون اجتماعية السنة ٥ و العدد ١٨ ( صيف ١٩٨٨ ) : ١٣٣ - ١٥٥ .

٢٦- الفقى (حامد) : أثر إهمال الأم على النمو النفسى للطفل الكويت ١٩٨٢ .

٢٧- مركز الدراسات الوحدة العربية : المرأة ودورها فى حركة الوحدة العربية بحوث ومناقشات ، بيروت ، ١٩٨١ .

٢٩- مصبح (خلفان على) : المرأة المواطنة العاملة فى الحكومة الاتحادية ، ندوة مساهمة المرأة الإماراتية فى سوق العمل - الإتحاد النسائى - أبو ظبى ١٩٩١.

٣٠- المطوع (محمد عبد الله) : المرأة والعمل الاجتماعى فى الإمارات ، شئون اجتماعية ، السنة ٥ ، العدد ١٩ (خريف ١٩٨٨) : ٧٧- ١٢٦.

٣١- منسى (محمد) : عمل الأم والسلوك الاجتماعى للأبناء من تلاميذ المرحلة الإبتدائية بالمدينة المنورة ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد ١٦ ، العدد ٤ ( صيف ١٩٨٨ ) : ٨٩ - ١٠٥ .

٣٢- النجار (باقر) : المرأة وعلاقات الانتاج فى مجتمعات الخليج التقليدية ، المؤتمر الثانى للمرأة والتنمية فى الخليج والجزيرة العربية فى الثمانينات مارس ١٩٨١ .

٣٣- نصيف (فاطمة) : حقوق المرأة وواجبتها فى ضوء الكتاب والسنة ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٩٨٣ .

٣٤- الاتحاد النسائى بأبو ظبى معوقات عمل المرأة فى الإمارات ندوة مساهمة المرأة الإماراتية فى سوق العمل ١٩٩١/٦/١١ .

ب) المراجع الأجنبية :

1 - Erickson, E, (1959) ParentChild Relationships, In W. Martin and C. Stendler: Child Behavior and Development, N. Y. Harcourt, Brace and world, Inc., .

2 - International Labour Conferenec, (1964) Women Workers in a Changing World, (Geneva), 1964.

3 - James, W, and Stinmeth, N : (1971) ParentChild Relationships, a Decade Review in J.M.F. No. 33 Vo ll.

4 - Myrdal, A. and Klein, V. (1968) Women's Two Roles, Home and Work, London, Routledge and Kegan Paul, Ltd.

5 - Park, R.E : Symbiosis & Socialization : Aframe of Reference for the Study of Society. AMER. J. of Sociology, 1939, 45, 1-25.

6 - Parsons, T., (1955) Family Socialization and Interaction Process, N.Y. Free Press.

7 - Parsons, T. & Bales, F. : Family Socialztion & Interaction Process, N.J. , Free Press, 1955.

8 - Powell, K. (1961) "Maternal Employment in Relation to Family Life", Marriage and Family Living, (Nov.), pp. 350-355.

9 - Svanzoni, L. & Scanzoni, J. : Men, Women & Cgange, Mcgraw - Hill, N.Y. . 1976.

10 - Sullivan, T. & Thompson, K. : Sociology, New York : Willey & Sons, 1984.

11 - Zigler, E. & Child, I. : Socialization, In Gardner Lindzey & Eliot Aronson : the Hand book of Social Psychology, London : Addison - Wesley Pub. Co., 1968.

بسم الله الرحمن الرحيم

**جامعة الإمارات العربية المتحدة**

**كلية الآداب - قسم علم الاجتماع**

------

| بيانات هذه الاستمارة سرية ولن تستخدم لغير اغراض البحث |
|---|

الرقم المسلسل للإستمارة

(      )

# ( استمارة بحث المرأة والعمل ) في مجتمع الإمارات

----

**الوظيفة :** ...........................................

**المؤهل :** ...........................................

**اسم الباحث :** ...................................

**توقيع الباحث :** ...................................

**تاريخ المقابلة :** ...............

**أولا : البيانات الأولية :**

١ - اسم المؤسسة التى تعمل بها

٢ - القسم ( أو الإدارة ) :

٣ - اللقب المهنى :

٤ - الدرجة المالية :

٥ - مدة الخدمة بالمؤسسة :

(١) أقل من ثلاث سنوات . (٢) ٤ - ٦ سنوات .

(٣) ٧ - ٩ سنوات . (٤) أكثر من ١٠ سنوات .

٦ - سنوات الخبرة فى العمل بوجه عام ........................ سنة .

٧ - السن ( بالسنوات ) :

(١) ١٧ - ٢٠ (٢) ٢١ - ٢٤

(٣) ٢٥ - ٢٩ (٤) اكثر من ٣٠ سنة .

٨ - محل الميلاد :

(١) الإمارات ( تذكر الامارة ) ........................

(٢) دول مجلس التعاون الخليجى (اسم الدولة):

........................

(٣) دولة عربية ( الاسم ) : ........................

(٤) دولة أسيوية ( الاسم ) : ........................

(٥) أخرى تذكر :

........................................................................

........................................................................

........................................................................

٩ - محل الإقامة الدائم :

(١) اسم الإمارة : (٢) اسم المدينة :

(٣) اسم القرية : (٤) أخرى تذكر : ..........................

١٠ - المستوى التعليمى :

(١) تقرأ وتكتب . (٢) الإبتدائية . (٣) الإعدادية .

(٤) الثانوية أو ما يعادلها . (٥) تعليم عال .

(٦) ماجستير أو ما يعادلها . (٧) دكتوراه أو مايعادلها:-

١١ - البلد التى حصل منها على الإعدادية : ..................................

١٢ - البلد التى حصل منها على الثانوية : ........................................

١٣ - البلد التى حصل منها على التعليم العالى : ..........................

١٤ - البلد التى حصل منها على الماجستير أو الدكتوراه : ......................

١٥ - متوسط دخلك فى الشهر ............................ درهما .

١٦ - متوسط دخل الأسرة فى الشهر : ............................ درهما .

١٧ - مصادر دخل الأسرة :

(١) مرتب الزوج . (٢) مرتب الزوجة . (٣) مرتب الأخوة .

(٤) مرتب الأبناء . (٥) عقارات . (٦) مزارع .

(٧) مؤسسة تجارية . (٨) مصانع . (٩) ضمان اجتماعى .

(١٠) أخرى تذكر ........................................................

........................................................................

١٨ - الحالة الاجتماعية :

(١) لم تتزوج . (٢) متزوجـــة . (٣) أرملة . (٤) مطلق .

(٥) مخطوبة .

١٩ - عدد الأبناء ( إن وجد ) : ..............................................

٢٠ - عدد أفراد الأسرة : ..............................................

٢١ - المستوى التعليمى للأب : ..............................................

٢٢ - المستوى التعليمى للأم : ..............................................

٢٣ - المستوى التعليمى للزوج : ..............................................

٢٤ - طبيعة عمل الأب : ..............................................

٢٥ - طبيعة عمل الزوج : ..............................................

٢٧ - الدرجة المالية للزوج : ..............................................

٢٨ - دخل الزوج فى الشهر : .............................. درهما .

٢٩ - محل الميلاد للزوج : (١) البلد (٢) اسم المدينة

(٣) اسم الامارة (٤) اسم القرية

(٥) أخرى تذكر ..............................................

..............................................

٣٠ - محل الإقامة بعد الزواج : ..............................................

**ثانيا : بيانات عن المرأة في مجال العمل :**

١ - عدد ساعات العمل اليومية .............................. ساعة .

٢ - لماذا التحقت بالعمل ؟ ..............................................

(١) الحاجة الاقتصادية (٢) رفع مستوى المعيشة

(٣) الخلافات العائلية (٤) شغل وقت الفراغ

(٥) عدم الانجاب (٦) الطموح والرغبة فى العمل

(٧) أخرى تذكر : ..............................................

..............................................

٣ - ما شعورك نحو العمل أو عملك ؟

(١) تتمتعين به (٢) تقبلينه

(٣) ليس هناك موقف محدد من العمل

(٤) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................................

٤ - هل تتعرضين لبعض المشاكل الأسرية التى تشغلك عن آداء عملك مثل:-

(١) لاتوجد مشاكل . (٢) خلافات من الزوج

(٣) خلافات مع الأهل (٤) شغل المنزل

(٥) مشاكل خاصة بالاطفال (٦) مشاكل خاصة بالمصروف

(٧) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................................

٥ - مع من تتحدثين عن هذه المشاكل ؟

(١) الزوج (٢) أحد أفراد الأسرة

(٣) زميلة (٤) زميل (٥) كلاهما

(٦) رئيس فى العمل

٦ - هل يقدم لك الزملاء والزميلات المساعدة إذا احتجت اليها فى العمل ؟

(١) دائما . (٢) أحيانا . (٣) نادرا . (٤) أبدا .

٧ - هل يوقع بعض الزميلات بينك وبين زملائك ؟

(١) دائما . (٢) أحيانا . (٣) نادرا . (٤) أبدا .

٨ - هل يوقع الزملاء بينك وبين رؤسائك ؟

(١) دائما . (٢) أحيانا . (٣) نادرا . (٤) أبدا .

٩ - هل تصلين الى عملك متأخرة ؟

(١) أغلب الأحيان . (٢) بعض الأحيان . (٣) نادرا .

١٠ - حين تصلين الى عملك متأخرة كيف يتصرف رئيسك أو رئيستك ؟

(١) يلفت نظرك وديا (٢) يوبخك أمام الزملاء

(٣) يوجه لك إنذارا رسمياً (٤) يساعدك على حل مشاكلك

(٥) أخرى تذكر : ..............................................

..............................................................

١١ - ماهى أسباب التأخير ؟

(١) المواصلات . (٢) الزوج . (٣) الأولاد . (٤) أعمال المنزل.

(٥) مواعيد العمل غير مناسبة .

(٦) الاهتمام بالملبس والزينة يأخذ وقتا طويلاً .

(٧) أخرى تذكر : ..............................................

..............................................................

١٢ - هل تتغيبين عن عملك ؟

(١) أغلب الأحيان . (٢) بعض الزحيان . (٣) نادرا

١٣ - كيف يواجه رئيسك تكرار غيابك عن العمل ؟

(١) يلفت نظرك وديا . (٢) يوبخك أمام الزملاء .

(٣) يوجه لك انذارا رسمياً . (٤) يساعدك على حل مشاكلك

(٥) أخرى تذكر : ..............................................

..............................................................

١٤ - كم عدد الأيام التى حصلت عليها من الإجازات التالية خلال العام الماضى ؟

(١) اعتيادية ..................... يوما .

(٢) عرضية ..................... يوما . لماذا ؟

(٣) مرضية ..................... يوما ، نوع المرض ؟

(٤) وضع ..................... يوما .

(٥) إجازة بدون مرتب ................. يوما ، لماذا ؟

١٥ - هل تستكملين دراستك العلمية ؟

(١) نعم (٢) لا

١٦ - فى حالة الإجابة بنعم ، لماذا ؟

(١) الحصول على مكانة اجتماعية .

(٢) الرغبة فى الحصول على درجة علمية أعلى .

(٣) عملى يتطلب ذلك .

(٤) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................................

١٧ - هل تعتقدين أن الجمع بين العمل والدراسة يؤدى الى ؟

(١) عدم إعطاء الزوج حقه فى العناية .

(٢) تعطيلك عن رعاية أولادك . (٣) تعطيلك عن شغل المنزل .

(٤) إرهاق صحتك . (٥) إثارة أعصابك .

(٦) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................................

١٨ - هل يتضايق الزوج أو الأهل من جمعك بين العمل والمنزل ؟

(١) لأنك تهملين مطالبه الشخصية .

(٢) لأنه يعتقد أن ذلك يؤثر على سلطته فى الأسرة .

(٣) لأن ذلك يشغلك عن مشاركته فى علاقته الاجتماعية مع الآخرين

(٤) تهملين فى مطالب الأولاد .

(٥) تهملين فى شغل البيت .

(٦) عدم العناية بمظهرك فى المنزل .

(٧) ترفضين زيارة الأهل بسبب شعورك بالإرهاق .

(٨) ترفضين إقامة الولائم للأهل والأصدقاء .

(٩) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................................

١٩ - هل تعتقدين أن الزواج يؤثر على عمل المرأة وكيف ذلك ؟

(١) تصلين إلى العمل متأخرة أحيانا .

(٢) تتغيبين فى حالة مرض الزوج .

(٣) لاتستطيعين أداء جميع الأعمال المطلوبة منك .

(٤) تتغيبين فى حالة مرض الطفل .

(٥) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................................

٢٠ - هل يفرق رؤساؤك بين العاملات المتزوجات وغير المتزوجات ؟

(١) دائما . (٢) أحيانا . (٣) نادرا . (٤) أبدا .

٢١ - هل تعتقدين أن هناك فرقا بين الأمهات العاملات والزوجات العاملات اللائى بدون أطفال من حيث أنهن :-

(١) يطالبن دائما بامتيازات خاصة .(٢) يتغيبن كثيرا .

(٣) يتسمن بتدهور حالتهن الصحية .

(٤) يتسمن بالنرفزة المستمرة (٥) يهملن أحيانا فى عملهن .

(٦) يصلن إلى عملهن متأخرات .

(٧) لايوجد فرق بين الأمهات العاملات والعاملات بدون أطفال .

(٨) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................

٢٢ - هل يتطلب منك عملك القيام بالتفتيش أو بمأموريات خارج نطاق العمل؟ وهل تفضلين أن تؤديها بنفسك ؟

(١) لايتطلب عملى القيام بمأموريات (٢) أفضل أن أوديها بنفسى

(٣) أفضل أن يؤديها أحد الزملاء بدلا منى .

(٤) أفضل أن تؤديها إحدى الزميلات بدلا منى .

(٥) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................

٢٣ - فى حالة الإجابة بالنفى عن ( ٣ - ٤ ) من السؤال السابق ، فلماذا ؟

(١) لأن ذلك يقلل من الدخل الإضافى .

(٢) يؤثر على سرعة ترقيتك .

(٣) لأن ذلك يقلل من مكانتك فى مجال العمل .

(٤) يجعل للذكور مكانة بارزة عنك فى العمل .

(٥) أخرى تذكر : ..............................................................

..............................................................

٢٤ - هل يسبب لك العمل مشاكل مع أفراد الأسرة ؟

(١) نعم (٢) لا

٢٥ - هل توافقين أن تعمل المرأة نصف الوقت بنصف أجر ؟

(١) نعم (٢) لا

٢٦ - فى رأيك كم عدد الساعات المنتجة فعلا من مجموع ساعات الدوام الرسمى ؟

........................ ساعة

٢٧ - فى رأيى لماذا تلتحق المرأة بالعمل ؟

١ -

٢ -

٣ -

٤ -

**ثالثا : بيانات عن العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة داخل وخارج الأسرة**

٢٧ - هل تواجهك أية مشاكل فى العمل ؟

(١) دائما . (٢) أحيانا . (٣) نادرا . (٤) أبدا .

٢٨ - فى حالة الإجابة بنعم ، مع من تكون هذه المشاكل ؟

(١) زميلة . (٢) زميل . (٣) رئيس . (٤) آخرون

٢٩ - هل تشركين الزوج أو الأهل في مناقشة ما يتصل بعملك من موضوعات ومشاكل ؟

(١) دائما . (٢) أحيانا . (٣) نادرا . (٤) أبدا .

٣٠ - هل يكون متحمساً لحل هذه المشاكل ؟

(١) دائما . (٢) أحيانا . (٤) أبدا .

٣١ - هل تنعكس محاولتك التوفيق بين البيت والعمل على تصرفاتك بالمنزل ؟

(١) كثرة الشجار . (٢) النرفزة المستمرة .

(٣) تطلبين المساعدة من أبنائك . (٤) كثرة الشكوى .

(٥) تطلبين المساعدة من الزوج والأهل .

(٦) عدم إعداد الأغذية المفضلة . (٧) ترك الملابس بدون كى .

(٨) عدم تنظيف المنزل باستمرار .

(٩) أخرى تذكر : ..................................................................

..................................................................

٣٢ - ماذا تفعلين لتلافى أى تعارض بين مسئوليات البيت والعمل ؟

أ - تتبعين نظاما خاصا فى الأعمال اليومية - ماهو ؟

ب - تشركين أفراد الأسرة فيما يختص بشئون المنزل . كيف ذلك ؟

جـ - تتبعين نظاما خاصا للمشتروات . كيف ذلك ؟

د - أخرى تذكر : ..................................................................

..................................................................

٣٣ - هل هناك منازعات بينك وبين زوجك أو ( الأهل ) ؟ بسبب

(١) عدم الموافقة على عملك . (٢) تأخرك فى العودة الى المنزل

(٢) زيادة مرتبك من مرتب الزوج . (٤) مؤهلك أعلى من مؤهل الزوج.

(٥) وجود طفل صغير . (٦) التشدد فى معاملة الأبناء .

(٧) إهمالك فى مظهرك. (٨) عدم مشاركتك فى مصروفات الأسرة .

(٩) أخرى تذكر : ..................................................................

..................................................................

٣٤ - ماهى المشاكل التى تعترضك أحيانا :

(١) تدخل الزوج فى شئون المنزل

(٢) استغلال الزوج فى تربية الأولاد

(٣) يأخذ مرتبك ويتولى هو الصرف .

(٤) يتدخل فى ملاقتك بأهلك وأقاربك .

(٥) تدخل الزوج فى شئونك الخاصة .

(٦) يمنعك من الخروج حتى تتفرغى للأبناء .

(٧) يمنعك من الخروج حتى تتفرغى للبيت .

(٨) أخرى تذكر : ..................................................................

..................................................................................

٣٥ - هل تعتقدين أن عملك خارج المنزل يساعدك على زيادة التفاهم بينك وبين زوجك ؟

(١) تناقشان برنامجا تلفزيونيا .

(٢) تشتركان فى اختيار حاجيات الأطفال .

(٣) تخرجان إلى السوق سويا .

(٤) يعرض كل منكما بعض مشاكل عمله على الآخر .

(٥) تناقشان مشاكل الأطفال .

(٦) تشتركان معا فى تكوين علاقات مع عائلات الزملاء فى العمل

(٧) أخرى تذكر : ..................................................................

..................................................................................

٣٦ - هل تعتقدين أن خروج المرأة للعمل ساعد على :-

(١) زيادة مسئوليات الرجل فى المنزل .

(٢) التقليل من مسئوليات المرأة فى البيت .

(٣) الحد من سلطة الرجل فى الأسرة .

(٤) اكتساب المرأة خبرات جديدة .

(٥) إسراف المرأة فى التمتع بحرياتها .

(٦) ازدياد تقدير واحترام الرجل للمرأة .

(٧) ايجاد مفهوم جديد للزمالة بين الرجل والمرأة .

(٨) استغلال المرأة اقتصاديا . (٩) ينقص من أنوثة المرأة .

(١٠) القضاء على فكرة أن الاختلاط يعرض المرأة للزلل .

(١١) استمرار رفض فكرة عمل المرأة .

(١٢) زيادة مسئوليات المرأة فى البيت .

(١٣) أخرى تذكر : ..........................................................

..........................................................................

٣٧ - أحيانا يرفض الزوج أن يساعدك فى أعمال المنزل . لماذا ؟

(١) لأنه مشغول دائما .

(٢) لأنه يعتقد أن ذلك من اختصاص المرأة .

(٣) لأنه يفضل الخروج إلى الأصدقاء .

(٤) لأنه توجد شغالة تساعدك .

(٥) توجد أكثر من شغالة .

(٦) يوجد سائق لشراء مستلزمات البيت .

(٧) أخرى تذكر : ..........................................................

..........................................................................

٣٨ - هل لاشتغالك تأثير على إتجاهك نحو الأبناء مثل .

(١) الامتناع عن الإنجاب فى بداية الزواج .

(٢) التوقيت بين كل طفل وآخر . (٣) الاكتفاء بعدد قليل من الأبناء.

(٤) لا أتخذ أية اجراءات . (٥) تتوفر المربية التى تربى الأطفال

(٦) الزوج يرفض تنظيم النسل . (٧) الأهل يرفضون ذلك .

(٨) الأبناء عزوة .

(٩) أخرى تذكر : ..........................................

..........................................................................

٣٩ - إذا كان لديك طفل صغير مع من تتركينة ؟

(١) والدتك أو والدك . (٢) والدة أو والد الزوج .

(٣) أقاربك . (٤) شغاله .

(٥) جيرانك . (٦) دار حضانة .

(٧) مربية متخصصة . (٨) لايوجد لدى أطفال صغار .

(٩) أخرى تذكر : ..........................................

..........................................................................

٤٠ - هل تمنحين أولادك أو ( اخوتك ) وقتا خاصا ؟

(١) لمراجعة دروسهم .

(٢) مناقشة مشاكلهم فى المدرسة أو مع الاصدقاء .

(٣) اصطحابهم للتنزهة . (٤) العناية بالطفل .

(٥) إرضاع الطفل فترة مناسبة دون ملل .

(٦) لايسمح وقتك بذلك . (٧) يتنزهون مع مربية .

(٨) الاعتماد على المدرسين الخصوصيين .

(٩) يخرجون مع الأخوة الأكبر .

(١٠) أخرى تذكر : ..........................................

..........................................................................

٤١ - هل يشارك الزوج فى :

(١) الاستذكار للأبناء . (٢) الإرشاد والتوجيه للأبناء .

(٣) اصطحابهم للتنزهه أثناء انشغالك فى عمل المنزل أو العمل الخارجى.

(٤) رعاية الطفل .

(٥) أخرى تذكر : ..........................................................

..........................................................................................

٤٢ - هل يساعدك أولادك فى بعض الأعمال المنزلية :

نعم لا

٤٣ - هل لك اتصالات بزميلات العمل خارج نطاق العمل ؟

١ - دائما ٢ - أحيانا ٣ - نادرا

٤٤ - هل لك اتصالات وثيقة بالجيران ؟

(١) كم مرة تزورينهم ...................... مرة

(٢) هل تتبادلين المأكولات معهم : دائما أحيانا نادرا

(٣) هل تقضين معهم وقتا فى المناسبات : دائما أحيانا نادرا

٤٥ - هل علاقتك بالأهل والاقارب وثيقة ومستمرة ؟

دائما أحيانا نادرا ابدا

٤٦ - هل تعتقدين أنك تقصرين فى أداء بعض الواجبات الاجتماعية التى تفرضها التقاليد ؟ ١ - دائما ٢ - أحيانا ٣ - ابدا

٤٧ - هل يرى الأقارب والأصدقاء أنك تقصرين فى أداء الواجبات الاجتماعية نحوهم ؟

١ - دائما ٢ - أحيانا ٣ - ابدا

٤٨ - كيف تقضين وقت فراغك اليومى أو الاسبوعى ؟

(١) الحديث فى التليفون . (٢) الخياطة . (٣) السوق

(٤) القراءة (٥) مشاهدة التلفزيون والفيديو

(٦) الرحلات (٧) الزيارات

(٨) النشاط النسائى

(٩) أخرى تذكر : ..........................................................................

..........................................................................................

٤٩ - هل تفكرين فى عدم الاستمرار فى العمل ؟ نعم لا

اذكرى السبب ..........................................................................

٥٠ - يكون للمرأة دور فعال فى التنمية الاجتماعية إذا كانت تعمل فى المجالات التالية :

(١) الطب (٢) التمريض

(٣) التعليم بجميع مراحلة (٤) الرعاية الاجتماعية

(٥) الجمعيات الاجتماعية (٦) مكافحة الأمية

(٧) أخرى تذكر : ..........................................................................

..........................................................................................

٥١ - يجب إعداد قيادات نسائية تعمل على تدريب النساء غير المتعلمات على ما يلى :-

(١) تعلم الخياطة والتفصيل (٢) رعاية الأبناء

(٣) محو أميتهن (٤) الاشتراك فى المعارض المنتجة

(٥) التطوع فى الجمعيات الأهلية

(٦) تعلم مهن الاجداد للحفاظ على التراث

(٧) أخرى تذكر : ..........................................................

..............................................................................

**رابعا : الوعى الاجتماعى بدور المرأة فى التنمية**

فيما يلى مجموعة من الأحكام العامة التى تتعلق باشتغال المرأة ودورها فى مجال الإنتاج والإدارة

(١) موافقة جدا (٢) موافقة

(٣) غير موافقة (٤) غير موافقة نهائيا

| العبـــــــارة | اوافق بشدة | اوافق نوعا ما | لا أوافق |
|---|---|---|---|
| ٥٢ - اعتقد أن فرص العمل محدودة أمام المرأة حيث إنها تقتصر على المجالات التقليدية . | | | |
| ٥٣ - الأعمال المتاحة أمام المرأة تنتج قدر محدود من الابتكار والمبادرة . | | | |
| ٥٤ - يجب التخلص من العادات والتقاليد التى تعارض اشراك المرأة فى العمل المنتج . | | | |
| ٥٥ - اعتقد أن تعليم المرأة يجعلها صالحة للمشاركة فى جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . | | | |

| العبـــــــــارة | اوافق بشدة | اوافق نوعا ما | لا أوافق |
|---|---|---|---|
| ٥٦ - من الأفضل أن تتفرغ المرأة للبيت والأبناء وأن يتفرغ الرجل للأعمال الانتاجية والمشروعات الخارجية . | | | |
| ٥٧ - اعتقد انه يجب تشجيع المرأة المتعلمة وغير المتعلمة على العمل والانجاز بدلا من إطلاق الشعارات عن دور المرأة فى التنمية . | | | |
| ٥٨ - المرأة لديها القدرة على اكتساب المهارات الفردية لكى تكون عاملة ناجحة . | | | |
| ٥٩ - المرأة العاملة لا تسمح لعواطفها أن تؤثر على سلوكها داخل العمل . | | | |
| ٦٠ - تستطيع المرأة اتخاذ القرارات فى مجال عملها . | | | |
| ٦١ - المرأة العاملة المتعلمة لاتقل كفاءة عن الرجل . | | | |

# الفصل الرابع

## تعليم المرأة
## والتنمية السكانية فى المجتمع المصرى

# تعليم المـرأة
# والتنمية السكانية فى المجتمع المصرى

**أولا : أبعاد مشكلة التضخم السكانى :-**

حتى بداية القرن العشرين كانت تتحكم معدلات المواليد والوفيات فى عدد السكان فى العالم ، وكان المستوى العام للسكان ثابتا ، لأنه بمقاييس الخصوبة كان معدل المواليد دائما عند حد ٤٪ سنويا ، وهى النسبة العامة للتوالد . وفى نفس الوقت كان معدل الوفيات (بمفهوم مالتوس) عاليا أيضا ، قريبا أو أقل قليلا من معدل المواليد . ولما كان معدل وفيات الأطفال تحت سن السنة الواحدة عاليا أيضا ، لذلك فإن المستوى العام للسكان ظل ثابتا إلى حد ما(Anderson, 1971) . ولكن مع التقدم التكنولوجى ، والتقدم العلمى فى كافة المجالات بدأ إستخدام الطب الوقائى وطبقت الوسائل الصحية والعلاجية السليمة ، مما كان له الأثر التدريجى فى انخفاض معدل الوفيات . وفى نفس الوقت حدثت زيادة فى متوسط عمر الفرد ، وكان من نتيجة ذلك أن الأسرة التى كانت تتوقع أن تفقد نصف أطفالها أصبحت الآن لا تكاد تفقد أحداً من أطفالها . بالرغم من ذلك استمرت معدلات المواليد فى ارتفاع واستمرار الانخفاض فى معدل الوفيات . وكلما زادت الفجوة بينهما كلما كانت الزيادة السكانية أكثر حدة وأطول مدى ، وهذه الحقيقة مازالت ملموسة فى مجتمعات العالم الثالث ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين . أما فى المجتمعات الغربية واليابان فإن حالة الرخاء الاقتصادى والاجتماعى وانتشار التعليم وسياسات الدولة المتشددة نحو الحد من النمو السكانى - سواء كانت مقبولة دينيا واجتماعيا أم لا -

---------------

الكتاب المرجعى للمجلس القومى للسكان (١٩٩٥)

انعكست على حجم السكان وتقلص حجم الاسرة واكتفى الكثيرون بطفل واحد أو طفلين على الأكثر .

أما فى مصر فتمشيا مع مبدأ قديم ينظر بعين الاعبار والاحترام الى العائلة الكبيرة ، جرى العرف على أن تمارس المرأة وظيفتها فى الحمل والولادة كمصنع لإنجاب الاطفال . وساهم كل من المرأة والرجل والمجتمع بقدر كبير فى تعظيم دورها هذا الذى كان يصلح فى زمن المعدلات العالية للوفيات .

وكأى بلد نام صاحبت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى مرت بها مصر مع النصف الثانى من القرن العشرين تقدم صناعى سريع تصحبه خطط للتنمية تهدف الى بناء الإنسان المصرى عن طريق تنمية طاقاته وإمكاناته المادية والبشرية لمصلحة المجتمع ككل . ولقد حظيت المرأة المصرية بمكاسب متعددة بعد الثورة . لذلك كان سهل عليها أن تتقبل الحقوق التى نالتها فى دستور عام ١٩٥٦ وما تلته من تشريعات وقوانين تقضى بأن تيسر الدولة للمرأة حصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية ، كما تيسر لها التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها الأسرية ، كما نص دستور عام ١٩٧١ على أن المرأة والرجل متساويان فى حق التعليم والعمل .

وبالرغم من الجهود التى بذلتها الدولة لتنمية المرأة والمجتمع بأسره منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٠ ، وبالرغم من الجهود التى بذلت لرفع مستوى التعليم وخفض معدلات المواليد إلا أن هذة المعدلات ظلت مرتفعة بالقدر الذى يهدد المجتمع ، ويخلق مشكلة سكانية تؤثر على مستوى المعيشة . ويتضح من ذلك أن التركيز على التنمية الاقتصادية كوسيلة مباشرة لخفض معدلات المواليد أمر لم يتحقق فى الواقع ، لأنه توجد عقبات اجتماعية تفرض وجودها وتعترض عملية تنظيم الأسرة .

هذه العقبات عميقة الجذور نجدها فى نمط الأسرة الممتدة الذى كان سائدا حتى وقت قريب فى الريف المصرى ، وفى المجتمعات الحضرية الفقيرة ، حيث نجد الآباء يتقاسمون التكاليف الاقتصادية لتربية الأطفال ويتحملون عبء العناية بهم مع الأقارب . ومن ناحية أخرى نجد أن الآباء الذين وصلوا إلى سن الشيخوخة يعتمدون على أطفالهم الصغار كمعاونين ومساعدين لهم . هذه الظاهرة لا توجد فى المجتمعات الحضرية ، حيث فقد الأبناء فائدتهم الاقتصادية ، ولذلك يقبل الآباء على تنظيم نسلهم ، خاصة بين الفئات ذات التعليم المتوسط والعالى .

ومن ناحية أخرى يتزوج الأطفال فى الأسر الممتدة فى سن مبكرة جدا ، وينجبون أطفالا آخرين ولكنهم لا يتحملون أعباءهم . إن نظام الأسرة المصرية التقليدى يغذى زيادة معدلات المواليد من خلال إضفاء القيمة على مظاهرة " إكتمال " الرجولة عند الصغار ، وهى القدرة على الانجاب . كما أعطى القيمة الكبرى " للأنوثة " والتى تتمثل فى قدرة الأنثى الصغيرة على الحمل والولادة . إن مكانة المرأة فى المجتمع وقبولها فى بيت الزوجية كان يعتمد على قدرتها على الإنجاب ، وخاصة إنجاب الذكور ، وكان العمل المنزلى والعمل فى الحقل لا يتعارضان مع أنجاب عدد كبير من الأطفال .

واستمرت هذه الحال فى الأسرة الممتدة التقليدية فى ريف مصر وفى المناطق الحضرية الفقيرة ، أما فى المدن ، فالواقع مختلف فالاسرة نواة صغيرة الحجم ، والمرأة - خاصة المتعلمة - تختار أدوارها بالعمل فى وظيفة أو مهنة أو نشاط إجتماعى ، إلى جانب عملها الأساسى كزوجة وأم . كما أن المرأة المصرية المعاصرة تركز على أهمية تخصيص وقت أكبر مع أطفال أقل .

من هذا المنطلق يتضح أنه قبل استعمال وسائل تنظيم الأسرة لابد من توفير التعليم والوعى الكامل بفكرة تنظيم الأسرة ومعرفة أصولها ومعرفة المقصود بالصحة الإنجابية ، وكذلك معرفة أبعاد المشكلة السكانية وأثرها على المجتمع ، كما يجب أن يتم ذلك فى إطار سياسة قومية تكون المرأة غايتها ومحورها ، لأنها نصف المجتمع وهى تقوم بوظائف على درجة كبيرة من الأهمية ولابد من توفير كل ما يمكنها من أداء هذه الوظائف بنجاح .

**ثانيا : أهمية التنمية السكانية ودور المرأة فيها :-**

دعى مؤتمر السكان والتمية (١٩٩٤) إلى زيادة الاستثمارات فى السكان زيادة كبيرة بوصفهم أهم عامل فى تحقيق التنمية المستدعية . كما دعى إلى وضع برنامج عمل جديد يجعل المرأة شريكة مع الرجل فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتها المحلية .

ولقد مرت مصر منذ عام ١٩٨٠ بتغير ديموجرافى واجتماعى واقتصادى وسياسى ، وأحرزت تقدما فى نطاق الرعاية الصحية وخفض معدلات المواليد والوفيات ورفع مستويات التعليم والدخل ، كما حدثت تغيرات كبيرة فى أدوار ومراكز المرأة ، ودخلت المرأة قوة العمل بأعداد قياسية ، ويقوم كثير منهن بأدوار اقتصادية غير تقليدية (تقرير تنمية المواد البشرية ١٩٩٧) . وأصبح دخل المرأة يشكل مصدرا هاما لإعالة الاسرة وقد ساهم التعليم والعمل فى زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة .

وبالرغم من ذلك لازالت مصر تعانى من الزيادة السكانية ، وكأى دولة نامية يوجد بها عدد كبير من الأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى الكثير من الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل . وتتضح أبعاد المشكلة من التقرير التالي لمجلس الأمومة والطفولة (الدراسات الاعلامية ١٩٩٤ : ٨٥) :

- إن ٦٠٪ من سكان مصر أمهات وأطفال .
- إن ٢٨٪ من سكان مصر أطفال أقل من ١٠ سنوات .
- إن ٣٩٪ من سكان مصر أطفال بين ١٠-١٥ سنة .
- إن ٧ ٪ من قوة العمل المصرية أطفال أقل من ١٢ سنة .
- إن معدل وفيات الأطفال المعاقين تحت ١٥ سنة ١٠٪ .
- إن معدل الأمية بين السيدات ٤٤٪ فى المناطق الحضرية و ٧٥٪ فى المناطق الريفية .

وفى واقع الامر لا نستطيع أن ننكرر العلاقة الارتباطية بين السكان والتنمية والبيئة ، لأن الزيادة السكانية مع التقدم الصناعى الذى لا يهتم بحماية البيئة من التلوث أو حماية مواردها الطبيعية ، يهدد الأساس الذى تستند إلية الأجيال المقبلة فى تحقيق التقدم .

كما يرتبط بالزيادة السكانية ندرة المياه والهجرة من الريف الى المدن الكبرى ، مما يؤدى إلى تلوث البيئة وزيادة النفايات وغيرها من المشكلات البيئية التى تسببها الأنشطة البشرية .

ولقد أظهر المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى إنعقد فى القاهرة من ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤ ، إن السياسات السكانية والتنموية لدول العالم قد تغيرت بشأن مستويات الخصوبة ، كما زادت نسبة الدول التى تتدخل لخفض هذه المستويات من ٢٦٪ إلى ٤١٪ من إجمالى دول العالم فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٣ . وقد احتوى المشروع النهائى على خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال الأقل من خمس سنوات بمقدار الثلث عام ٢٠٠٠ ، بحيث يصل معدل الوفيات فى عام ٢٠١٥ إلى ٣٥ فى الألف للأطفال الرضع ، و ٤٥ فى الألف للأطفال الأقل من خمس سنوات .

وفى مصر تفيد نتائج الدراسات الحديثة ارتفاع معدل الخصوبة لدى المرأة الأمية نتيجة لعدم وعيها بالمقصود من التنمية السكانية وعدم إلمامها بالرعاية الصحية اللازمة لها أثناء الحمل ولأطفالها بعد الوضع ، وإذا كانت نسبة الأمية بين السيدات الريفيات تصل إلى أكثر من ٨٠٪ من إجمالى المتزوجات (ابراهيم فداوى ١٩٩٥) فلنا أن نتخيل الدور الذى تلعبة المرأة الأمية فى إضعاف التنمية السكانية التى تسعى إليها الدولة .

من هذا المنطلق إهتمت الدولة بالمرأة بوجه عام والمرأة الريفية بوجه خاص . ولتحقيق أهداف الدولة فى العمل مع المرأة والنهوض بها ، وتأكيدا لمبدأ المشاركة الكاملة لجميع الجهات المعنية بشئون المرأة فى التغلب على الصعوبات التى تواجهها وتحد من فاعلية إسهامها فى بناء المجتمع ، أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية " الإدارة العامة لشئون المرأة عام ١٩٧٧ " .

كما تأسس المجلس القومى للأمومة والطفولة برئاسة حرم رئيس الجمهورية (١٩٨٥)، كما تم إنشاء المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٥ ، وهكذا بدأت مرحلة حاسمة تتسم ملامحها بإتباع الأسلوب العلمى والاستفادة بكل الامكانات المتاحة بالكامل فى العمل لوضع أسس التنمية السكانية التى تتمثل فى النقاط التالية :

١ - تنمية الفرد تربويا وثقافيا وصحيا ومهنيا وأسريا كى يشارك فى تنفيذ السياسة القومية للسكان ، والتى ترتكز على مبادئ تتمثل فى إقرار حق الزوجين فى اختيار العدد المناسب للأطفال ، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنهما من تنفيذ قرارهما فى هذا الشأن فى ضوء القيم الدينية والاجتماعية واحتياجات المجتمع ، وذلك بتجنب استخدام الاجهاض أو التعقيم كوسائل لتنظيم الاسرة ، وتشجيع جهود الدولة

الرسمة والأهلية ومشاركة المجتمع فى حل مشكلة الزيادة السكانية التى تعوق الاستفادة الكاملة من خطط التنمية الشاملة .

٢ - أن تعمل المرأة على تنفيذ السياسة السكانية للدولة والتى تتلخص فى:

- خفض معدل النمو السكانى عن طريق التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والوسائل المستخدمة لذلك .

- التوزيع الجغرافى للسكان ، بأن يقبل حديثو الزواج على المجتمعات العمرانية الجديدة والاستقرار بها ، وكذلك الاستقرار فى الريف بدلا من الهجرة إلى المدينة .

- الأرتقاء بالخصائص السكانية للمرأة عن طريق محو أميتها والأرتقاء بمستواها الاجتماعى والمهنى .

- التوعية الصحية للمرأة والطفل لخفض احتمالات الوفاة للأم الحامل أو للأجنة الرضع ، وأن تلتزم بالتحصينات الواجبة .

- توعية المرأة بأهمية الرضاعة الطبيعية وعدم الحمل فى سن مبكرة ، حتى لا يتعرض الطفل للإهمال وعدم توفير الرعاية الصحية له .

- أن تقبل المرأة على برامج محو الأمية وتشجع أبناءها على التعليم الأساسى وعدم التسرب من المدارس .

- الاستفادة من البرامج الإعلامية للتخلص من السلوكيات والقيم البالية التى تتعلق بالسلوك الإنجابى .

٣ - الاعتراف بأهمية الصحة الإنجابية باعتبارها جزءاً من الرعاية الصحية منذ الولادة :

التأكد من عدم وجود أي خلل فى الأعضاء التناسلية للطفل والتوعية باضرار عملية ختان الفتيات .

- الوقاية والعلاج من العقم ومن أمراض الجهاز التناسلى .
- أن تكون برامج تنظيم الأسرة جزءاً من برامج أوسع للصحة الإنجابية وبحيث يشترك الزوج فى اتخاذ القرار الخاص بحياتهما الإنجابية والوسيلة التى تستخدمها زوجته لتنظيم الأسرة .

٤ - تحسين نوعية خدمات تنظيم الأسرة والتوسع فى عمليات التوعية والإرشاد بحيث تنتشر فى الكفور والنجوع والمناطق النائية .

وجدير بالذكر أن الالتزام بمؤشرات التنمية السكانية والاحترام الكامل لتطلعات الأفراد ورغباتهم ونشر التعليم ومحو أمية المرأة ، سيؤدى الى التحول الديموجرافى من المستويات العالية للخصوبة الى المستويات الأدنى بحيث يتحقق التوازن السكانى ويتحقق الرخاء للمجتمع .

**ثالثاً : جهود الدولة لمحو أمية المرأة كأحد أبعاد التنمية السكانية :-**

تبين لنا مما سبق أنه عن طريق خفض معدل الزيادة السكانية يستطيع المجتمع زيادة قدرتة على مكافحة الفقر والأمية ، وإصلاح البيئة ، وبناء قاعدة مستقرة للتنمية المستدعية . كما أن أستقرار مستويات الخصوبة يؤثر بإيجابية على نوعية الحياة ، ولن يتحقق ذلك إلا بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية مع التركيز على محو الأمية ورفع مستوى التعليم والتدريب والرعاية الصحية الجيدة وخدمات تنظيم الأسرة ، والفتيات أكثر استفادة من هذا الاستثمار لانه يزيد من خياراتهن وفرصهن فى

المشاركة فى النمو الاقتصادى وتخفيف الضغوط على الأسرة والمجتمع من خلال العمل المربح .

وبالرغم من الإقبال المتزايد على تعليم المرأة إلا أن مشكلة الأمية مازالت أكثر المشكلات تحديا فى مصر وهى تهدد خطط التنمية وتعوق مسيرتها . ورغم الانخفاض النسبى لإناث الأميات إلا أنه لا يعنى إنخفاضا فى أعداد الأميات ، فقد بلغ عددهن إلى عشرة ملايين و ٣٥٧ ألف أمية ، ٦٨٪ منهن فى الريف المصرى ، واذا أضفنا إلى عدد الأميات عدداً من يتسربن من مرحلة التعليم الأساسى أو من لا يلتحقن به أصلا ، فإنه سيرتفع إلى ما يقرب من ثلثى عدد الإناث ممن هن فوق سن العاشرة (إجلال السباعى ، ١٩٨٨ : ١١) .

وقد بذلت الدولة جهودا مضنية لمحو الأمية عن جبين المجتمع المصرى وصدر القانون الخاص بمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٩٧٠ ، وعقدت العديد من الندوات وصدرت الكثير من التوصيات بهذا الصدر ، وهناك تجارب ناجحة لبعض الوزارات فى القضاء على أمية العاملين بها مثل الشئون الاجتماعية والتأمينات والداخلية والحربية ، وتعمل وزارة التربية والتعليم على توفير المناهج والكتب الدراسية والمدرسين المدربين لتنفيذ برامج محو الأمية .

وتنفيذا لقرار رئيس الجمهورية بإعتبار العقد من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩ عقداً لمحو الأمية ، تمت التعبئة القومية اللازمة لإنجاز هذه المهمة الوطنية ، وقامت وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة للحملة القومية لمحو الأمية من سن ١٥ - ٣٥ سنة والتى تبدأ من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٠ (محميات أبو عميرة ، ١٩٩٥:١).

وقد أستمدت هذة الخطة مبادئها من الاعلان العالمى حول " التربية للجميع " الذى صدر عن مؤتمر جونتيان فى تايلاند (مارس ١٩٩٠) ، والذى يركز على تأمين

الحاجات الأساسية للتعليم والتى تشمل القراءة والكتابة والتعبير الشفهى والحساب وحل المشكلات ، وكذلك المضامين الأساسية للتعليم مثل المهارات والقيم والاتجاهات التى يحتاجها البشر من أجل البقاء ، ولتنمية كافة قدراتهم وللعيش والعمل بكرامة والمساهمة بفاعلية فى عملية التنمية لتحسين نوعية حياتهم ولاتخاذ قرارات مستنيرة ولمواصلة التعليم (عايدة . ١٩٩٥ : ١٣) .

من هنا جاء تعميم الالتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث ، واعتبرت المرأة الريفية والفقيرة الأولى بالرعاية والأحق بالعناية ، لأنها لن تساهم فى تنمية أسرتها ومجتمعها إلا أذا محيت أميتها .

ولقد تضافرت الجهود الرسمية والأهلية لتنفيذ برامج محو أمية المرأة والتدريب المهنى لها ومن أهمها : «المشروع القومى لمدارس الفصل الواحد» ، والنشاط الأهلى لجمعية الصعيد للتربية والتنمية فى مجال تنمية المرأة الريفية ومحو أميتها الأبجدية والمهنية ، والحملة القومية " شروق " لتنمية القرية المصرية ومحو أمية المرأة الريفية .

وفيما يلى نستعرض بإيجاز أحد المشروعات الرسمية وهو مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات (١٩٩٤) المنبثق عن نظام مدارس الفصل الواحد الذى أنشأ فى عام ١٩٧٦/٧٥ .

كما نستعرض أحد المشروعات الأهلية الذى قامت به جمعية الصعيد للتربية والتنمية .

**١ - مدارس الفصل الواحد :-**

أن فكرة مدارس الفصل الواحد جاءت متشابهة لنظام الكتاتيب الذى كان معمولا به فى الماضى ، إلى جانب المدارس العامة والأهلية والتى تحويل بعضها إلى

مدارس للتعليم الالزامى نظرا لتزايد عدد الأطفال الراغبين فى التعليم والذين لن يستوعبهم فصل واحد .

وفى عام ١٩٦٢/٦١ أنشئت مدارس إبتدائية ذات معلم واحد فى المناطق الريفية والنائية والمحرومة من التعليم ، والتى جاءت نتيجة توصيات مؤتمر جنيف الدولى للتعليم العام عامى ١٩٥٨ و ١٩٦١ وبلغ عددها ٥٥ مدرسة تضم بنين وبنات .

وفيما يلى عرض لواقع مدارس الفصل الواحد منذ إنشائها فى العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ .

**نشأة مدارس الفصل الواحد :-**

أوصى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى دورته الأولى (يونية - سبتمبر ١٩٧٤) بضرورة إنشاء مدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين فى الجهات التى لا يتم فيها الاستيعاب الكامل للأطفال الملزمين ، ويقوم بالتدريس فيها معلم واحد للأطفال من مختلف الأعمار الذين فاتهم قطار التعليم ويقعون فى سن الالزام (٨-١٢ سنة) ، أو الذين تسربوا من المدرسة الإبتدائية قبل نهاية المرحلة ، وأن تكون أولوية نشر هذه المدارس فى الكفور والنجوع والقرى قليلة السكان وأماكن تجمع البدو وغيرها من الأماكن المحرومة من المدارس .

وقد استجابت وزارة التربية والتعليم لهذة التوصية وأعدت خطة خمسية لإنشاء خمسة ألاف مدرسة ذات الفصل الواحد بواقع ألف فصل كل عام دراسى ، إعتبارا من ١٩٧٦/٧٥ بحيث شمل أطفالاً فى مستويات عمرية مختلفة دون اتباع الاساليب التقليدية فى التعليم ، بحيث يمكن اعتبارها مراكز لتنمية ثقافة الفرد وتزويدة بالمعارف والمهارات الأساسية التى تحرره من قيود الجهل والتأخر ، كما تهدف إلى

معاونة الدارسين على التكيف الاجتماعى وتزويدهم بالثقافة الاجتماعية والصحية والعلمية والدينية والسلوكية . وتوظيف مهارات الدارس اللغوية والمهنية حتى لا يرتد إلى الأمية ( عايدة أبو غريب ، ١٩٩٥ ) .

ونتيجة لبعض الأخطاء فى التطبيق ، وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص ، ومن أجل تحقيق التعليم للفتيات فى المناطق ذات الكثافة السكانية المحددة والمناطق المحرومة من الخدمة التعليمية ، صدر القرار الوزارى رقم ٢٢٥ فى أكتوبر ١٩٩٣ بإنشاء ثلاثة آلاف مدرسة ذات فصل واحد فى الكفور والنجوع والعزب من أجل تعليم الفتيات فى الشريحة العمرية من ٨-١٤ سنة حيث منابع الأمية وتلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية بما يلائم الظروف البيئية والاجتماعية للمتسربين ( عايدة أبو غريب ، ١٩٩٥ ) .

وإنطلاقا من توصيات اللجنة الاجتماعية بمؤتمر الحوار الوطنى بالقاهرة فى يوليو ١٩٩٤ على ضرورة التصدى لمشكلة الأمية عند النساء خلال السنوات القادمة ، وأن يأخذ تعليم الفتيات فى المناطق الريفية والنائية أولوية مطلقة ، وإلى جانب توفير الرعاية الصحية للأم والطفل والعمل على حصول المرأة على حقها الدستورى فى التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية وتوعيتها بحقوقها وواجباتها . انطلاقا من هذا كله نادت حرم رئيس الجمهورية رئيسة الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بإحياء مشروع الفصل الواحد ، لتعليم الفتيات بهدف تلبية الحاجات التعليمية والتثقيفية والمهنية لهؤلاء الفتيات للاستفادة بهن كقوة عمل منتجة لخدمة أنفسهن وخدمة المجتمع المحلى ، وزيادة وعى الفتاة ببعض المفاهيم الاقتصادية والسكانية مثل : الادخار ، وترشيد الاستهلاك ، ونظافة البيئة ، وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأم أثناء الحمل وصحة الطفل وغير ذلك (عايدة ١٩٩٥ : ٢٣) ، فضلا عن تنمية وعى الفتاة بدورها الاجتماعى من حيث التنشئة الاجتماعية وتحمل أعباء

الأسرة والوعى الأسرى فى مجالات الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتناسلية لها ولأطفالها .

وتعتبر الدراسة بهذه الفصول نمطية من حيث التعليم الإبتدائى ، ويضاف إليها التكوين المهنى للفتيات والتوعية الأسرية والصحية .

ومن أجل جدية الإشراف والمتابعة على هذة النوعية من المدارس ، أنشأت وزارة التربية والتعليم «الإدارة العامة لمدارس الفصل الواحد» .

ولقد تم بالفعل إنشاء ١٠٠٠ مدرسة ذات فصل واحد بنمط جديد من المبانى ، واعتبارا من عام ١٩٩٥/٩٤ تم فتح شعب جديدة فى كليات التربية النوعية لإعداد مدرسات الفصل الواحد .

**٢ - دور جمعية الصعيد للتربية والتنمية فى مجال تنمية المرأة الريفية ومحو أميتها الأبجدية والثقافية والمهنية :-**

(أ) تتعامل هذة الجمعية مع الفتاة الأمية فى عمر ماقبل الزواج (١٤-١٨ سنة) كما تتعامل مع أم الفتاة الدارسة ووالدها لتشجيعها على الإستمرار فى الدراسة .

(ب) تعمل الجمعية فى صعيد مصر من خلال ٣٨ مدرسة إبتدائية مجانية منتشرة فى قرى الصعيد وتضم ١٢ ألف دارسة .

(جـ) تضم ٤٠ مركزا لتنمية المرأة فى محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر ومراكز بالأسكندرية - يتولى مسئولية العمل بها ١٢٠ منسقة يعملن مع ٣ آلاف مستفيدة .

(د) كما تعمل الجمعية فى نفس القرى فى مجالات مكافحة الأمية للرجال ومراكز الشباب ومراكز التنمية الثقافية والمشروعات الإقتصادية .

(هـ) يتضمن كل مركز لتنمية المرأة :

- فصلا للمتسربات من الإبتدائى (٩-١٢ سنة) .
- فصولاً للتدريس للأميات (١٤-٢٥ سنة) .
- كثافة الإستيعاب فى الفصل الواحد ٢٠ دارسة .
- تطبيق برامج فصلية وبرامج غير فصلية ترفيهية ورياضية ومعارض وبرامج حرفية وغيرها .
- عقد لقاءات منتظمة مع أمهات الدارسات وآبائهن أحيانا ، وكذلك شباب القرية والمسئولين بها للتحاور حول قضايا المرأة ومعوقات التنمية فى القرية والبحث عن الحلول .
- إجراء حوار مع الدارسات حول موضوعات تهم المرأة مثل الزواج المبكر ، الختان ، دور الفتاة فى الأسرة ، اختيار شريك الحياة .
- كما تعمل بعض المراكز مع السيدات المتزوجات حديثا .

**رابعا : أهمية تعليم المرأة لتحقيق التنمية السكانية :-**

إن التنمية السكانية لا تقع على عاتق القيادة السياسية والجهود الرسمية فحسب ، بل يجب أن تشارك فيها القاعدة الشعبية ، وأن تكون نابعة عن إدراك واع بأبعاد المشكلة السكانية وتأثيرها السلبى على عمليات التنمية وعلى الجهود الرسمية والأهلية لرفع مستوى المعيشة وتحقيق التقدم والرخاء فى المجتمع .
هذا الوعى والادراك بأهمية التنمية السكانية لن يتحقق إلا بالتوجيه المباشر عن طريق التعليم فى المدارس والجامعات والمعاهد ووسائل الإعلام بكافة أنواعها .

إن التعليم والتثقيف يلعبان دورا كبيرا فى تغيير سلوكيات الفرد وأنماط الحياة فى الأسرة والمجتمع . ويجب أن نأخذ فى الإعتبار خصائص الشخصية المصرية ومن أهمها الحفاظ على إسم العائلة وممتلكاتها وتراثها عن طريق الإنجاب ، علما بأن عدم

الإنجاب المبكر للذكور يؤدى الى تكرار الحمل والوضع حتى يأتى الصبى الذى يحمل إسم العائلة . ومن هنا تظهر أهمية تعليم المرأة وتثقيفها حتى تشارك فى وضع القرار فيما يتعلق بحجم أسرتها ، واختيار الأساليب التى تساعدها على تنظيم أسرتها ، على أن يكون القرار بالاشتراك مع زوجها فلا ينفرد أحدهما به .

وحيث إن التعليم يؤثر ويتأثر بالمتغيرات السكانية كان من الضرورى تتبع تطور تعليم المرأة فى المراحل التعليمية المختلفة كما توضحها الإحصاءات الرسمية للسكان (١٩٦٠ - ١٩٨٦) :

تفيد الإحصاءات أن هناك انخفاضا ملحوظا فى نسبة الأمية بين الإناث من ٨٤٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٨ر٦١٪ فى عام ١٩٨٧ .

وجدير بالذكر أن الانخفاض المحدود فى النسبة يرجع إلى الزيادة السكانية المطردة التى تبتلع جهود الدولة فى جميع المجالات .

ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن الجهود المبذولة لرفع معدلات تعليم الفتيات فى مراحل التعليم المختلفة قد أتت ثمارها ، إذ تشير الإحصاءات إلى ارتفاع فى نسبة الفتيات الملمات بالقراءة والكتابة من ١٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٥٪ فى عام ١٩٨٦ .

وفيما يتعلق بمستويات التعليم الأخرى من المرحلة الابتدائية وإلى مرحلة ما بعد الجامعة نجد ارتفاعا مطردا فى نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل دون الجامعة من ٤ر٣٪ فى عام ١٩٦٠ (لإجمالى الإناث أكثر من ١٠ سنوات) إلى ٢١٪ فى عام ١٩٨٦ ، كما ارتفعت نسبة الحاصلات على مؤهل جامعى وفوق الجامعى من ٢ر٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٨ر٢٪ فى عام ١٩٨٦ ( الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٤ : ٣٦ ) .

من العرض السابق لواقع المرأة المصرية رأينا إقبالا على التعليم بجميع أنواعه ، وتفيد العديد من الدراسات الاجتماعية أن مكانة المرأة تغيرت تغيرا كبيرا سواء فى

الحضر أو الريف ، لأن إقبالها على محو أميتها وعلى التعليم بجميع أنواعه ساعدها على تحسين وضعها الإجتماعى والإقتصادى ، فخرجت إلى العمل وقد توافرت لديها الفرص الملائمة لطبيعتها بعد أن سنت التشريعات الرسمية لحماية الأسرة والطفولة ، مما جعل المرأة تمارس عملها بإطمئنان . إن التعليم جعل المرأة تتبع الطرق التربوية السليمة فى تربية وتوجيه أطفالها نحو القيم الروحية والأخلاقية ورعايتهم الصحية خاصة فى السنوات الأولى من عمرهم .

وحيث إن المرأة المتعلمة تتفهم أهمية التنمية السكانية لرفع مستوى معيشة أسرتها ورعايتها صحيا وإجتماعيا، لذلك تستجيب لبرامج تنظيم الأسرة ، وتلجأ إلى مراكز الأمومة والطفولة لتتعرف عل أفضل الوسائل ، للحصول على عدد أقل من الأبناء ، وحتى لا تتعرض للأضرار الصحية التى ترتبط بكثرة الإنجاب . وبذلك تكون المرأة عنصراً مؤثراً فى الحد من الزيادة السكانية ، بل إنها قد تشارك من ناحيتها فى عملية تنظيم الأسرة من خلال إقناع الأخريات بأهمية العدد القليل من الأبناء . والوسائل المناسبة لتنظيم الأسرة .

كما أن المرأة المتعلمة أكثر إدراكا للأساليب الصحية والغذائية المناسبة لها أثناء الحمل وبعد الوضع ، مما يقلل من احتمالات الوفاة بين الحوامل أو وفاة الأجنة ، ومن ناحية أخرى تتبع المرأة المتعلمة الأساليب الصحية لرعاية طفلها الرضيع مما يساعد فى الحد من معدلات الوفاة بين الأطفال الرضع والأطفال قبل سن الخامسة.

وفى الواقع استطاعت المرأة المتعلمة أن تساهم فى ترشيد الإستهلاك لأن عملها كربة منزل جعلها مسئولة عن تنظيم أوجه الإنفاق والإستهلاك إدراك أهمية الادخار .

ويساعدها فى ذلك إقبالها على العمل وبذلك تشارك زوجها فى تحمل أعباء المعيشة مما يخلق لديها أحساس بالمسئولية تجاه زوجها وأبناءها وأسرتها . وبذلك يتضح أن تعليم المرأة جعلها تشارك فى النشاط الإقتصادى بأنواعة المختلفة فى

الريف والحضر كما تشارك فى الوظائف المختلفة فى مجال التعليم والصحة وغيرها .

وحتى وقت قريب كان إحصاء القوى العاملة للنساء يستبعد عملها فى القطاع غير الرسمى ، ولكن بعد عام ١٩٨٤ أدرجت المرأة التى تعمل فى القطاع الزراعى وفى القطاع الخاص ضمن القوى العاملة ، وبالإطلاع على البيانات التى وردت فى بحث العمالة بالعينة لعام ١٩٨٤ والذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تبين أن معدلات العمالة الخام للنساء فى المرحلة العمرية من ١٥-٦٥ سنة تبدأ منخفضة نسبيا فى فئة العمر (٢٠-٢٤ سنة) ثم تنخفض تدريجيا بعد ذلك ، هذا الإنخفاض فى نسبة العمالة يرجع الى الزواج والأنجاب .

وفيما يتعلق بالإحصاءات الخاصة بالنشاط الأقتصادى للمرأة ، نجد أن المرأة يستهويها العمل فى القطاع الخاص (٦ر٥٥٪) ، يليها القطاع الحكومى (٦ر٢٣٪) فى حين من يعملن فى القطاع العام لا تتعدى نسبتهن إلى جملة النساء العاملات ٥ر٥٪ . كما يتضح من بحث العمالة بالعينة (١٩٨٤) أن أكبر نسبة للنساء العاملات توجد فى القطاع الزراعى وتربية الحيوان (٢ر٤١٪) ، يليها قطاع الخدمات (٩ر٢٣٪) بما فية التعليم والتمريض والشئون الاجتماعية والأعمال الكتابية وغيرها

فى حين تتقارب نسب مساهمة المرأة فى القطاع الصناعى والتجارى إلى حد كبير (٦ر٨٪ و ٨ر٦٪ على التوالى) .

مما سبق يتضح أن تعليم المرأة واشتغالها خارج المنزل جعلها من ناحية تتولى الكثير من المناصب العليا مثل التدريس بالجامعة والعمادة والأستاذية ، كما شغلت منصب الوزيرة ووكيلة الوزارة والسفيرة وغيرها .

ومن ناحية ثانية ساهم تعليمها على المشاركة بإيجابية فى العمل السياسى فمثلت فى المجالس النيابية والشعبية والمحلية والمنظمات النسائية .

**تعقيب عام :**

يتضح مما سبق الجهود التى بذلتها الهيئات الرسمية والجمعيات غير الحكومية NGO's من أجل النهوض بتعليم المرأة وكبار السن والاطفال المتسربين من المدرسة الأبتدائية ورغم الجهود المبذولة فى هذا المجال لاحلال التعليم مدى الحياة ملاقة القلب فى المجتمع ومن اجل توسيع التعاون الدولى فى هذة القرية العالمية Glotal Village الا أن النقاش مازال مستمرا ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين حول كيفية تحديد معدل صادق وموثوق به عن محو الامية . من حيث وقدرتهم على الفهم تصنيف الافراد حسب مستوياتهم فى القراءة والكتابة وتوظيف ذلك فى حل المشكلات التى تواجههم . ان هذا الحوار لا ينتقض ما قيل فى المؤتمر العالى حول التربية للجميع حومتيين (تايلاند) فى عام ١٩٩٠ بشأن حاجات التعلم الأساسية والتى تتلخص فى العبارة التالية :

تشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعليم الأساسية (مثل القدرة على القراءة والكتابة والتعبير الشفهى والحساب وحل المشكلات) ، والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والمواقف) التى يحتاجها البش من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم ، وللعيش بصورة كريمة والمشاركة الكاملة

فى عملية التنمية ، ولتحسين نوعية حياتهم والاتخاذ قرارات مستنيرة ولمواصلة التعلم (نقلا عن اليونسكو :تقرير التعليم ، ١٩٩٦ : ٢٢) :

لقد أصبح الامر أكثر تعقيدا أن التقابل التقليدى بين مصطلحى الأمية Illiteray ومحو الأمية أو معرفة القرائة والكتابة Literay لا يعكس بدقة القدرات والمهارات المرتبطة بالتعليم حتى فى أبسط درجاتة للتنوع الكبير داخل كل مصطلح كما أنه يختلف فى المجتمعات المتقدمة عنه فى المجتمعات النامية . ومن هنا جاء إستخدام اليونسكو لمصطلح القرائية الوظيفية Functional Litery

للاشارة إلى مشاهد الدول الصناعية لان بعض المتخصصين إقترحوا أنه لا يتم فهم محو الأمية فمها أفضل بدون ربطها بفائدتها الوظيفية ضمن سياق أجتماعى محدد (فاثينز ، ١٩٩١ : ٩٠) :

يتضح إذن أن التعليم الأساسى مشكلا تواجة جميع المجتمعات ، بما فيها الدول الصناعية . ويجب بدءا من هذه المرحلة التعليمية ان يتم غرس مضامين التعليم وحب التعليم والمعرفة . وهذا بالطبع يختلف عن عملية محو الأمية التى تتضمن مجموعة من المهارات الفردية العامة ، التى تعتبر كافية (او غير كافية) وفقا لسياق الثقافى والاجتماعى والسياسى للمجتمع : فعلى سبيل المثال تعد القدرة على قراءة صحيفة يومية او قدرة الفرد على التوقيع باسم فى السجلات الرسمية وغيرها ، لا يكون مبرراً أو دليلا على أن هذا الفرد ملم بالقراءة والكتابة ، لأن الأهم أن يكون الشخص قادراً على فهم ما تقرأه أو يوقع علية . فما أهمية أن تلم المرأة بالقراءة والكتابة ولا تفهم ما تقرأة فى المطبوعات التى تتعلق برعاية إطفالها ، من حيث التغذية السليمة ، والرعاية الصحيةوتنظيم نسلها من حيث التوقيت بين طفل وأخر وغيرها من الوسائل المشروعة لتنظيم الاسرة .

ولتلاقى تلك المشكلة يهتم المخططون فى مصر بضم مراكز محو الأمية وتنظيم الأسرة والرعاية الاسرية معا نجد ذلك فى الكثير من العيادات الصحية بالقرى والمراكز والمحافظات وكذلك على مستوى المناطق الحضرية ، العاصمة وغيرها من المحافظات الحضرية التى تتبنى شعارا محددا «نحو اسرة صغيرة»

ونضيف الى ما سبق أن كثيرا من الافراد فى مصر (وغيرها من المجتمعات النامية) لهم علاقة بالتعليم الرسمى والتعليم غير الرسمى ، بل أن الأميين أنفسهم يكتبون الكثير من المعارف والمعلومات عن تنظيم الاسرة من خلال وسائل الاعلام المسموعة والمرئية بوجة خاص ، وقل أن نجد اليوم أسراً أمية

بأكملها Literate Familis ، لأنه حتى فى الاسر الأمية الابوين واحد أو أكثر من الابناء يكون قادراً على القراءة والكتابة أو متعلما تعليما رسميا ، أو حتى متسربا منه . وهذا بالطبع ينعكس على الاسرة لأن التعليم أحد الوسائل الاساسية لتحقيق التنمية البشرية والحد من الفقر والجهل المرضى . وعندما نتحدث عن العلاقة بين التنمية والتعليم لا يمكننا تجاهل الفئات التى أمحيت أميتها لأنه من أبرز ايجابيات برامج محو الأمية المنطقية والفهم ودفع معدلات الذكاء خاصة بين الفتيات والنساء بما يتفق مع روح مؤتمر بكين (١٩٩٥) مما يدعم عملية التنمية ويحقق المقولة التى ترى ان تعليم المرأة وسيلة فعالة لحصر المشكلات السكانية ومن هنا يتضح أهمية تكاتف الهيئات الرسمية والهيئات غير الحكومية بل جميع الاطراف الفاعلة فى الحياة المجتمعية .

## أولا : المراجع العربية - الكتب :


١ - أبو عميرة (محبات) ١٩٩٥ ، محو الأمية بين صيغ غالبة وصيغ غائبة ، مؤتمر تنمية البيئة الريفية ، ١٧-١٩ اكتوبر كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة .

٢ - ابو غريب (عايدة عباس) ١٩٩٥ ، مدرسة الفصل الواحد كنموذج للتنمية البشرية فى القرية المصرية ، مؤتمر تنمية البيئة الريفية ، ١٧-١٩ اكتوبر ، مرجع سابق .

٣ - أنكر (ريتشارد) وزملاؤه ، ١٩٨٥ ، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، ترجمة علياء شكرى وأخرون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة .

٤ - الجبيلى (السيد) ١٩٩٦ ، الأمية وعلاقتها بالحالة الصحية ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة .

٥ - حشمت (سامى) ١٩٩٤ ، تحديات الأمية والمسئولية السياسية ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة .

٦ - عمار (حامد) ١٩٩٢ ، التنمية البشرية فى الوطن العربى : المفاهيم ، المؤشرات ، الاوضاع ، دار سيناء ، القاهرة .

٧ - خليل (عفاف هاشم) ١٩٨٧ ، المدرسة ذات الفصل الواحد او الفصلين ودورها فى حل مشكلات التعليم الالزامى فى مصر ، رسالة ماجيستير ، كلية البنات جامعة عين شمس ، القاهرة .

٨ - الرشيدى (محمد حسن) ١٩٩٦ ، تجارب دولتة فى محو الأمية ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة .

٩ - شكرى (علياء) وأخرين ، ١٩٨٨ ، المرأة فى الريف والحضر دراسة لحياتها والعمل والأسرة دار المعرفة الجامعية الاسكندرية .

١٠- فاقنير (دانيال) ١٩٩٦ ، القرائية : التهيؤ للمستقبل ، تعريب فريق برنامج التدريب على القرائية وتطويرها فى افريقيا ، اليونسكو .

١١ - فهيم (أمين) ١٩٩٥ ، دور المرأة الريفية فى تطوير وتنمية بيئتها ، مؤتمر تنمية البيئة الريفية ، مرجع سابق .

١٢ - محمد (حسن على) ١٩٩١ ، الأمية بين الأطفال فى مصر المركز القومى لثقافة الطفل ، القاهرة .

١٣ - محمود (نجاه على) ١٩٩٤ ، المشكلة السكانية جزء من معوقات محو الأمية ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة .

١٤ - لاشين (فاطمة) ١٩٩٥ ، مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات مؤتمر تنمية ، البيئة الريفية ، مرجع سابق .

## ثانيا : المؤتمرات والتقارير الرسمية :

١ - المجالس القومية المتخصصة ١٩٨٠ ، محو الامية وتعليم الكبار (حظة ودراسات) ، مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، القاهرة .

٢ - المجلس القومى للطفولة والأمومة ، ١٩٩١ ، وثيقة إستراتيجتية تنمية الطفل والأمومة فى مصر ، القاهرة .

٣ - المرأة والمجتمع فى مصر ، مركز دراسات المستقبل جامعة اسيوط يوليو ١٩٩٥ .

٤ - مشروع مبارك القومى ١٩٩٥ ، إنجازات التعليم فى أربعة اعوام ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة .

٥ - معهد التخطيط القومى ١٩٩٤ ، تقرير التنمية البشرية ، القاهرة .

٦ - المؤتمر الخاص للمجلس العالمى لتعليم الكبار ١٩٩٤ محو أمية المرأة والتنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين ، ١٥-٢٣ سبتمبر ، القاهرة .

٧ - المؤتمر الدولى للسكان التنمية ١٩٩٤ ، ٥-١٣ سبتمبر ، القاهرة .

٨ - الجنسية الدولية المعينة بالتربية للقرن الحادى والعشرين ، ١٩٩٦ ، التعليم : ذلك الكنز المكنون ، تقريب جاك ديلور وأخرون ، اليونسكو .

**ثالثا : المراجع الأجنبية :**

1 - Ander Son, Ch .(1971) Towarda New Sociolgy, the Dorsey Press .

2 - Uint Cefx : x Seratigsis to Promote Girls Education : Policies and Progammes That Work, New York, Unicef.

4 - Wagner, Da (1992) Literacy and Rasearch : Past, Persent and Future, Geneva,Unesco.

5 - Worl Conference on Education for All, Yometien, Thailand (1990), New York, United Nations.

# الفصل الخامس

# القيـــم والعنـــف الاســـرى

# القيم والعنف الأسرى فى المجتمع المصرى
# تحليل مضمون لحوادث العنف بين أفراد الأسرة
# فى جريدتى الأهرام والأخبار خلال التسعينات

**أولا : تحديد المشكلات وأهميتها :**

إن المجتمع المصرى وهو يسعى إلى إعادة بناء مجتمعه على أسس حديثة ، يتطلع فى الوقت نفسه إلى تراثه وقيمه وعاداته ومثله العليا ، محاولا الجمع بين التقدم التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وبين تراثه الحضارى والثقافى القديم ، والتوفيق بين المكتسب والموروث . إلا أن التحولات الهائلة والسريعة التى حدثت فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، وخاصة منذ أواخر السبعينات فى مجالات الصناعة والانتاج والاستثمار والزراعة والتعليم والسياحة والثقافة قد أحدث تغيرات نوعية أثرت فى منسق القيم الاجتماعية .

وانتشرت قيم الفردية والاستقلالية وتحقيق الذات ، وقيم الحياة السهلة المثيرة ، وغيرها من القيم المادية والاستهلاكية والسلبية التى شوهت القيم الأسرية وأفسدت العلاقات الأسرية بين الازواج والزوجات وبين الآباء والأبناء ، كما أفقدت الاسرة قوتها الضابطة والرادعة لسلوك أفرادها . وبدأنا نسمع ونقرأ عن ألوان مختلفة من العنف تحدث داخل محيط الأسرة الواحدة ، ولم يتصور أحد أن تأديب الأبناء او حتى تأديب الزوجات المألوف فى المجتمعات الشرقية سيتحول إلى قتل وتعذيب وسوء استغلال ، وخنق وحرق، حيث يكون الجانى والمجنى عليه من أسرة واحدة .

حقا لقد عرف المجتمع الإنسانى العنف الأسرى منذ أن قتل قابيل أخاه هابيل ، ولكن لم يتصور أحد أن جرائم العنف داخل الأسرة الواحدة سوف تصبح أمرا عاديا فى وقت ما ، ولم يهتم الباحثون بدراسة الظروف التى حدث أثناءها فعل العنف

---

بحث قدم لمؤتمر الذات والمجتمع فى مصر - جامعة القاهرة - كلية الاداب فى الفترة من ١١/١٢/ مايو ١٩٩٦

، ولم يتعرفوا على الدوافع والعوامل المؤدية اليه ، وكذلك المصاحبات البنائية لهذه الظاهرة ولقد كان لعلماء الاجتماع والباحثين دور فى توضيح هذه الأمور والتركيز عليها وتفسيرها فى ضوء المداخل السوسيولوجية المختلفة والمداخل البينية Interdesciplinary Approaches .

فبينما يرى الوظيفيون وأصحاب نظرية الصراع أن العنف يرتبط بالنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع ، يرى علماء النفس الاجتماعى أن العنف سلوك يتم تعلمه من خلال عمليات التفاعل الاجتماعى مع الآخرين . ولقد عرفت المجتمعات الغربية عدداً من حوادث العنف ، وحتى أوائل الستينيات كان العنف داخل الأسرة يقتصر على أولئك الذين يعانون من اضطراب عقلى ، أو الفقراء ذوى الدخل المنخفض . لقد قام جيلز Gelles (1981) بدراسة مسحية للبحو ث التى أجريت حول ظاهرة العنف داخل الأسرة فى السبعينيات ، وتوصل الى نتيجة مؤداها أن العنف الأسرى Family violence لم يعد من الأمور النادرة ، بل إنه أصبح ظاهرة واسعة الانتشار فى كل من أمريكا والمجتمعات الغربية . ولقد أعد الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٨٦ تقريراً مفصلاً عن الجرائم التى تقع فى محيط الأسرة ومن بينها : التعذيب وسوء استغلال الأطفال والعلاقات الجنسية مع المحارم من الأطفال ، وقتل الزوجات وإساءة معاملة كبار السن من افراد الاسرة (Gil 1971)

أما فى مصر ، فقد كان العنف بين أفراد الأسرة يعتبر من الأمور المتعلقة بخصوصياتها باعتباره وسيلة مقبولة اجتماعيا ، لتأديب الأبناء فى أغلب الأحيان أو لتأديب الزوجات أحيانا أخرى ، أو بسبب الخلافات بين الاشقاء . أما جرائم القتل فكانت تتمثل فى ظاهرة الثأر فى صعيد مصر أو للدفاع عن الشرف ولكن منذ منتصف الستينيات الى الثمانينيات بدأ اهتمام الباحثين بتتبع الاحصاءات الرسمية عن العنف العائلى الذى أصبح من أطروحات رسائل الماجستير والدكتوراه .

فلايكاد يمر يوم دون أن تطالعنا الصحافة اليومية بخبر أو أكثر عن حوادث عنف أو قتل داخل محيط الأسرة ، ويكون الجانى والمجنى عليه من أسرة واحدة . من هذا المنطلق تأتى أهمية هذه الدراسة التى نحاول فيها تفسير سلوك العنف بأشكاله المختلفة فى ضوء القيم الأسرية التى تعد موجهات للسلوك داخل الأسرة وخارجها ، حيث تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية فى اكساب الأبناء لقيمهم . فهى التى تحدد ماينبغى أو ما لاينبغى أن يكون فى ظل المعايير الثقافية السائدة فى المجتمع ، وأن الفرد يتبنى قيم الخير أو الشر أو القيم الايجابية والقيم السلبية بناء على استعداداته وبناء على تفاعله مع الآخرين ، وما يلقاه من تدعيم أو كف أو إحباط حيال هذه القيم .

وقد اعتمدت الباحثة فى تحليلها لظاهرة العنف الأسرى - كما وردت فى الرسالة الاعلامية - على مسلمة مؤداها : أن أى ظاهرة سلبية تعد إنعكاسا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع ، وأن أى مشكلة داخل نسق الأسرة لابد وأن تكون مرتبطة بما يسود المجتمع من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية خلال المرحلة التاريخية التى ظهرت فيها ، وأن تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بغيرها من المشكلات الاجتماعية .

وبناءً على ذلك سوف يتم تفسير نتائج هذه الدراسة فى ضوء التغيرات البنائية والثقافية التى يشهدها المجتمع المصرى منذ أواخر الثمانينيات ، وانعكاساتها الاجتماعية على الانسان بوجه عام ، ونسق القيم ونسق الأسرة بوجه خاص ، مما أدى إلى ازدياد حدة العنف داخل الأسرة المصرية .

**هذه هى الأهمية العلمية للدراسة ، أما الأهمية العملية** فتتركز فى إبراز دور الاكاديميين والمخططين لتتبع ظاهرة العنف الأسرى فى المجتمع المصرى ، وإيجاد قاعدة معلومات متطورة لحصر مختلف مظاهر العنف الاسرى بدرجاته المختلفة لمعرفة

مبرراته ومصاحباته ، ولإعطاء صورة أكثر موضوعية من أجل مزيد من الفهم لواقع الإنسان المصرى ، وطرح توقعات يمكن أن تسهم فى توجيه السياسات الاجتماعية .

**ثانيا : تساؤلات الدراسة :**

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على عدد من التساؤلات بطريقة منهجية نقدية :

أ - ماهى أشكال العنف الأسرى الأكثر انتشاراً فى المجتمع المصرى من واقع حوادث العنف المنشورة فى جريدتى الأهرام والاخبار ؟

ب - ماهى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقيمية المصاحبة لظاهرة عقوق الوالدين ، متمثلة فى العنف الموجه من الأباء إلى الأبناء كما يتضح من الخبر المنشور فى الجريدة ؟

جـ - ماهى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقيمية المصاحبة لظاهرة عقوق الأبناء كما يتضح من الخبر المنشور ؟

د - ماهى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقيمية المصاحبة للعنف الزوجى Marital violence ( وهو العنف المتبادل بين الأزواج والزوجات ) كما يتضح من الخبر المنشور ؟

هـ - ماهى الثقافة الفرعية التى ينتمى إليها الجناة والتى قد تتضمن معاييرا تجعلهم أكثر عنفا من غيرهم ؟

و - ماهى القيم التى توجه سلوك الجانى والمجنى عليه داخل الأسرة موضوع الدراسة ومظاهر التشوه فيها ؟

**ثالثا : الإجراءات المنهجية للدراسة :**

لكى يتحقق الهدف من دراسة ملامح العنف الأسرى فى ضوء تدهور القيم الاجتماعية ، تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من واقع ما نشر فى جريدتى

الأهرام والأخبار ويتم تسجيله فى الأرشيف عن حوادث العنف وجرائم القتل داخل الأسرة فى الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٥ ، علما بأن ما ينشر فى الصحافة لايمثل بالطبع تغطيه كاملة لما وقع فى المجتمع المصرى من حوادث العنف والقتل الأسرى .

لذلك اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المضمون Content analysis لوصف المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية كما عالجتها الصحيفتان عن مشكلة العنف الأسرى Family violence وصفا موضوعيا ومنظما وكميا ( محمد على محمد ١٩٨٣ ) . كما حاولت استخلاص نسق القيم الذى يحكم سلوك الأفراد داخل هذه الأسر ، ومظاهر التشويه فيه . ولقد مرت الإجراءات المنهجية بمرحلتين : مرحلة اختيار وتنظيم المعلومات والقياس والتحليل ، ومرحلة التفسير واستخلاص النتائج .

ويعرف تحليل المضمون بأنه البعد الإحصائى للمعانى التى تتضمنها المادة الأساسية وفق قواعد إجرائية محددة من خلال تحديد العناصر الأساسية فى صورة دليل يلتزم به الباحث بصورة واضحة ( عبد الرحمن ، ١٩٨٢ ) . وقد تم التركيز على مضمون الرسالة الإعلامية مستبعدين متغيرى الشكل والمساحة ، ثم تم حصر المتغيرات التالية فى صحيفة تحليل المضمون :

١ - تتبع حجم المشكلة (حوادث العنف الأسرى) خلال خمس سنوات ١٩٩١-١٩٩٥.

٢ - توزيع أنماط العنف الأسرى موزعة حسب :

( أ ) نوع الجانى والمجنى عليه وأنماط العنف ومظاهرة .

(ب) الفئة العمرية للمجنى عليه والجانى .

(حـ) علاقة القرابة للمجنى عليه والجانى .

( د) الأسباب الظاهرة للمشكلة .

٣ - التوجهات القيمية التى تحكم سلوك كل من الجانى والمجنى عليه كما يمكن استخلاصها من الرسالة الاعلامية .

يعرف Berleson تحليل المضمون بأنه الأسلوب الذى يهدف إلى الوصف الموضوعى المنظم الكمى للمحتوى الظاهر للاتصال ( عبد الباسط حسن ، ١٩٧٧ : ٤٠٢) . وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الخطوات التى اتبعتها الباحثة لتحليل المضمون فيما يلى :

١ - اشتمل مجتمع البحث على أعداد من صحيفتى الأهرام والأخبار التى صدرت فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ . وتم إختيارهما لأنهما من أكثر الصحف المصرية انتشارا .

٢ - تم حصر جميع ماكتب عن حوادث العنف التى تمت بين أفراد الأسرة النووية أو نسق القرابة الممتد بالنسب أو بالمصاهرة ، بحيث لايتم التركيز على ما استرعى انتباه الباحث فحسب .

٣ - تحليل مضمون المادة الإخبارية بطريقة منظمة بعد تصنيفها ، وفقا لفئات التحليل التى تم تحديدها مسبقا والمستقاة من تساؤلات الدراسة حتى يمكن الوصول إلى نتائج علمية سليمة .

٤ - تحويل البيانات بعد تصنيفها إلى أرقام وذلك عن طريق رصد تكرار الفئات المختلفة داخل كل متغير بحيث يسهل التحليل والمقارنة .

٥ - اشتملت فئات التصنيف على المتغيرات التالية :

( أ ) حجم الظاهرة : بحصر جميع حالات العنف الأسرى التى وردت فى صحفتى الأهرام والأخبار خلال خمس سنوات ١٩٩١/١٩٩٥ .

(ب) الخصائص الديموجرافية للجناة والمجنى عليهم من أفراد الأسرة مثل : النوع والسن والمهنة أو النشاط الاقتصادى .

(حـ) متغيرات خاصة بعلاقة الجانى بالمجنى عليه ، درجة القرابة ونوعها .

( د ) المكان الذى وقعت فيه حادثة العنف الأسرى ، للتعرف على نوع البيئة الاجتماعية والجغرافية المحيطة بالأسرة - هل هى قرية ؟ أم مدينة صغيرة أو كبيرة " أو فى العاصمة ؟ وقيد ذلك فى الكشف عن أبعاد نسق القيم الذى يحكم سلوك الأفراد وتوجهاتهم وهل هى قيم أصيلة أم مستحدثه .

(هـ) أشكال العنف بدرجاته المختلفة بدءاً من الشجار والإهمال وعدم الانفاق إلى الحرق والشروع فى القتل والقتل .

( و ) تحديد الدافع لسلوك العنف بين أفراد الأسرة والذى يتمثل فى الدفاع عن الشرف ، الغيرة والانتقام من الزوج أو الزوجة ، السرقة والاستيلاء على الأموال والمصاغ والعقارات المملوكة للمجنى عليه ، الإهمال والضرب والإهانة المستمرة ، الإدمان وعدم الاتزان فى السلوك .

٦ - بعد أن تم رصد تكرار الفئات المختلفة ، وتحديد درجات الانتشار وجدت بعض الحالات التى تنقصها الكثير من المعلومات الضرورية ولذلك تم استبعادها .

٧ - من ٤١٢ حادثة عنف أسرى تم رصدها خلال الأعوام الخمسة كما وردت فى جريدتى الأهرام والأخبار ، قامت الباحثة باختيار ٣٠٠ حالة يتوفر فيها الحد الأدنى من المعلومات والبيانات المطلوبة لإجراء الدراسة والإجابة على تساؤلاتها .

٨ - التحليل الكيفى المتعمق لمضمون الخبر الصحفى للتعرف على ملابسات الحادث والدافع اليه ، والعلاقة بين الجانى والمجنى عليه ، ومحاولة استخلاص الطريقة التى يسلكها الأفراد لتحقيق أهدافهم وغاياتهم ، والقيم الايجابية والسلبية التى

توجه سلوكهم مثل : قيم الاخلاق والعدل والطاعة والدين وحب الأسرة والصداقة وحب الآخرين والاستقلال والنجاح والطموح وغيرها من القيم الايجابية ، التى يقابلها على الطرف الآخر القيم السلبية مثل اللا طاعة واللا دين واللا أخلاق والأنانية وحب الذات والقيم المادية والاستهلاكية وغيرها .

**رابعا : المداخل السوسيولوجية لدراسة العنف داخل الاسرة :**

بالرغم من عدم تجاهل علماء الاجتماع لمقولات علم النفس والطب النفسى ، والبيولوجى عن الأسباب التى تكمن وراء ظاهرة العنف ، إلا أنهم يركزون اهتمامهم على العوامل الاجتماعية . وهناك: نوعان من التفسيرات الفوسيولوجية للعنف ، أولهما : يتم فى ضوء النظرية الكبيرة المدى Macro theory التى تتجه الى تحليل ظروف المجتمع ، وترى العنف وكأنه استجابة غير مباشرة للبناء الاجتماعى ، سواء بسبب الاحباط الناتج عن الضغوط الاجتماعية الشديدة والفرص غير الملائمة ، أو بسبب الفوضى وعدم النظام Chaos ، أو بسبب خلل فى أساليب الضبط الاجتماعى Social control . وثانيهما : النظرية صغيرة المدى Micro theory التى تتعامل مع الأفراد والجماعات الصغيرة ، وإطار التفاعل الاجتماعى المتعلق بالفرد الممارس للعنف نفسه ، مركزة على الأساليب التى يتم خلالها تعلم العنف من الآخرين (Coleman 1987).

وحيث إن العنف يحدث داخل سياق اجتماعى ، لذلك لايمكن التقليل من شأن الظروف المجتمعية التى يمكن أن تشجع أو لاتشجع التعبير عن نوع معين من السلوك

وتتعدد المداخل الاجتماعية لدراسة سلوك العنف وهى تكمل بعضها بعضاً محاولة إلقاء الضوء على الجوانب التالية :

١ - أسباب ظهور سلوك العنف داخل المجتمع ومظاهره .

٢ - العمليات التى تؤدى الى انحراف الأشخاص بحيث يتصرفون بعنف فى المواقف الاجتماعية ونسق القيم الذى يحكمهم .

٣ - وسائل الضبط الاجتماعى المستخدمة لاحتواء أو عقاب من يخرج عن القواعد والمعايير ا لتى اصطلح عليها المجتمع .

وفيما يلى نتناول موضوع العنف فى ضوء أهم المداخل النظرية الفوسيولوجية وهى :

١ - المدخل البنائى الوظيفى . ٢ - نظرية الصراع . ٣ - علم النفس الاجتماعى . نظريتى " الضبط " و " الإحباط - العدوان " .

## المدخل الوظيفى The Functionalist approach

تهتم النظرية الوظيفية بالطرق التى تحافظ بها على توازن عناصر البناء الاجتماعى وأنماط السلوك والتكامل والثبات النسبى للمجتمع أو الجماعات الاجتماعية ، وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون العنف على أنه له دلالة داخل السياق الاجتماعى فهو إما أن يكون نتاج لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التى تنظم وتوجه السلوك ، أو أنه نتيجة للامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعى الصحيح وبذلك يجرفهم التيار الى العنف . ومن ناحية أخرى قد يكون الأفراد عدوانيين فيسلكون طريقهم بعنف ، لأنهم لايعرفون طريقة أخرى للحياة غير ذلك . وهكذا فإن معظم السلوك الذى نسميه سلوكاً منحرفاً يعكس القيم الاجتماعية للمجتمع الذى يحدث فيه ، أو الذى يتضمن على الأقل تأثيرا للخروج على ما تعارف عليه هذا المجتمع من مقاييس سلوكية (الشعبينى ، ١٩٩٠ : ٢٤٠ ) .

إن العنف قد يكون وظيفى أولا وظيفى استنادا الى السياق الاجتماعى الذى يحدث فيه ، فقد يستخدم كل من الشرطى واللص العنف ، ولكن الأول يتخذ جانبا إيجابيا ، بعكس الآخر الذى يتخذ جانباً سلبياً . لذلك يعد العنف وظيفياً فى الحالة الأولى ولا وظيفياً Dysfunctional فى الحالة الثانية . وبدلا من دراسة

العنف باعتباره من أعراض اختلال البناء الاجتماعى ، ينبغى أن ننظر اليه باعتباره وسيلة لدعم تماسك الجماعة ، وذلك بتعزيز وزيادة قدرة جهاز الضبط الاجتماعى فى المجتمع . إن مناخ العنف يفرض مشاعر الخوف وعدم الأمان ويحد من الحرية الفردية وقد يتنامى الشك فى قدرة المجتمع على التعامل مع هذه المشكلة .

إن الحل الذى يراه الوظيفيون يكمن فى زيادة التكامل الاجتماعى Social integration حيث تتقلص حدة العنف بزيادة ارتباط الاشخاص بالجماعات الأولية Primary groups التى تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء Belonging values . إن تدعيم أية قاعدة اجتماعية يتوقف على عوامل عديدة منها : من الذى يخرج عن القاعدة ؟ من الذى ينظر الى هذا الفعل على أنه خروج عن القاعدة ؟ وما مدى تقديره لما يمكن أن يسببه خروجه عن القاعدة الاجتماعية من ضرر له ولغيره من أفراد جماعته ( أسرته مثلا ) أو بالنسبة للسياق الاجتماعى الذى يحدث فيه هذا الخروج عن القاعدة ؟

إن سلوك العنف لايعنى مجرد تسمية لشخص اعتدى على آخر ، سواء كان أبوه أو أمه أو زوجته او جده أو أخيه ، بل الأمر يتوقف على الخبرات الاجتماعية والنفسية التى مر بها هذا الشخص . فالفرد الذى يخرج عن القاعدة الاجتماعية (بممارسة العنف ) قد يقبض عليه ويدان علناً ومن ثم يسمى منحرفاً .

وقد يرتبط سلوك العنف " بوصمة ما : كأن يطلق عليه الآخرون اسم " مدمن المخدرات " . وإن وصف الفرد ووصمه بوصمة معينة معناه أنه يسلك سلوكا مختلفا عن السلوك السوى أو المعيارى السائد فى المجتمع . وقد تعمم هذه الوصمة على كل سلوك يسلكه بعد ذلك فيفترض الناس أن هذا الشخص لديه سمات أخرى غير مرغوب فيها ، وأن كل عمل يقوم به عمل منحرف ، فيسيئ به الظن من كان يظن به حسنا . فكأن الأفراد الذين يتصفون بصفة منحرفة يعاملون وكأنهم يحملون وصمة

عار ، وتشعر الفرد بثقل هذه الوصمة كما يتجنبه الآخرون . ويمتص الشخص فكرة الآخرين عنه ، ويبدأ في إعادة تشكيل شخصيته لملاءمته توقعات هذا الوضع النمطي الجامد (Coleman, 1987).

وخلاصة القول : أن العنف يعتبر نتاج لظروف اجتماعية تتمثل في الاوضاع العائلية وظروف العمل وضغوطه . وحالات البطالة ، والتفرقة باشكالها المختلفة وغير ذلك من عوامل اجتماعية واقتصادية .

ويشير علماء الاجتماع النفسي الى عدد من العوامل التي تكمن وراء سلوك العنف ، فبعضها يرجع لأسباب نفسية كالتأثير النفسي للمخدرات ، أو المحاولات المتعمدة لتغيير الحالة الشعورية ، والأغلبية عوامل اجتماعية تكمن في السياق الاجتماعي الذي عاش ويعيش فيه الفرد .

**نظرية الصراع Conflict theory**

يرى أصحاب نظرية الصراع أن العنف الذي يحدث في المجتمع إنما هو ميراث للظلم التاريخي ، بالاضافة الى ما تعاني منه الأقليات من عدم حصول على نصيب عادل من الثروة والقوة . ومازال الكثيرون يعيشون تحت خط الفقر ، مما يجعلهم يكنون للقانون قليل من الاحترام . كما يرى أصحاب نظرية الصراع أن العنف نتاج للقهر الذي يتعرض له الناس ، بل إن ضحايا القهر يستخدمون غالبا نفس الأسلحة التي استخدمت ضدهم ، وأنهم تحت ضغط الاضطراب والإحباط الذي يعانون منه يحتدون غالبا في وجه أصدقائهم وأهلهم وجيرانهم بدلا من الأشخاص الذين يقهرونهم .

من ناحية أخرى يرى أصحاب نظرية الصراع أن العنف سلاح قوي في الحرب بين الجنسين ، فالعنف يعد دائما أحد الوسائل الأساسية لغرض سيطرة الرجل . ويرى مؤيدو الحركات النسائية Feminist أن كلاً من التصنيع والتكنولوجيا الحديثة

فرضت فكرة امتياز الرجل على المرأة ، لذلك أصبح العنف أداة متزايدة لمحاصرة النساء والعودة بهن الى الأسرة والمنزل . كما أصبح الرجل يستخدم أساليب متنوعة من العنف (الاغتصاب، القسوة البدنية ) لكى يحط من قدر المرأة التى أصبحت تتحدى شعوره بالتفوق عليه ، أو لغيظ المرأة بوجه عام . ويرى أصحاب نظرية الصراع أن حل مشكلة العنف يكمن فى إعطاء المظلومين مشاركة عادلة فى الثروة والقوة ، وبذلك يمكن استخدام قوة المجتمع لإيقاف العنف مما يزيد من احترام الناس للمجتمع ومن رغبتهم فى الالتزام بالقانون (Coleman, 1987) .

واذا كانت نظرية الصراع تركز على صراع الأدوار ، فإنها تركز أيضا على الشعور الشخصى بالحرمان بين ما يرغب فيه الناس وما يحصلون عليه ، وبين انخفاض المستوى الاقتصادى مع توافر الحرمان النسبى ، مما يزيد من النزوع نحو العنف والعدوان .

وقد يرجع العنف إلى زيادة حجم الحرمان النسبى Relative Devrivation ومصدره غالبا اقتصادى . فالفقراء أكثر أحساسا بالحرمان النسبى سواء فى المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية . ويعرف تدجور Tedgurr الحرمان النسبى بأنة التفاوت المدرك بين توقعات الناس القيمية عن ظروف الحياة التى يستحقونها من وجهة نظرهم ، وبين قدراتهم فى تحقيق هذه الحياة . ووفقا لنظرية جور Gurr تتفاوت إمكانية العنف الاجتماعى تفاوتا كبيرا حسب حدة الحرمان النسبى الذى يعانى منه الفرد أو الجماعة (Reasherel, 1978) .

وأيا كانت درجة الحرمان فإنه يخلق حالة من عدم الرضا لدى الأفراد ، مما يدفعهم الى سلوك العنف نتيجة للاحساس بالظلم الاجتماعى وانعدام العدالة الاجتماعية وسيطرة القيم المادية . ويتفق مع رأى هيرن Hearn (1983) من أن العنف يكمن فى الحرمان وعدم تساوى المستويات الاقتصادية الاجتماعية وزيادة التفاوت الطبقى .

ورداً على الرأى الذى يجمع بين الفقر والتفاوت الطبقى وبين العنف ، يرى ويلسون Wilson أن فى العالم الرأسمالى المعاصر إفراط فى الديمقراطية والحرية والرفاهية ووقت الافراح - الأمر الذى يؤدى إلى ضياع الاستقرار الداخلى وانفجار العنف (دينيسوف ١٩٨١ : ١٧٠) .

لكن الملاحظ على المستوى العالمى والمحلى أن الظلم الاجتماعى والحرمان النسبى الذى يرى الأفراد من خلالة أن حالتهم الاقتصادية والاجتماعية تتدهور حتى تتحسن أحوال الاخرين ، كل ذلك يولد غضبا وعنفا (على ليلة ١٩٨٥ ، أبو عامور ١٩٩٠) غلاب ودسوقى ١٩٩٤ ، المركز القومى للبحوث ١٩٧٦ ، خضر ١٩٩٤) .

### ٣ - مدخل علم النفس الاجتماعى : Social psychology

إذا كانت النظريات البيولوجية ترى أن العنف نتاج لغريزة عدوانية تتغلغل فى الجنس البشرى على مر القرون ، فإن ذلك كان سببا فى استمرار العنف والقتل حتى الوقت الراهن . ويرى أصحاب هذه النظريات أن الأمل قليل فى عزل العنف واستبعاده ، وأن الحل يكمن فى التحول نحو الرياضة العنيفة والصراعات البسيطة Friendly conflict ، وذلك لإعلاء العدوائية العنيفة فى الذات الانسانية .

واذا كان بعض علماء النفس الاجتماعى يستخدمون نظرية الغريزة Instinct Theory بحذر ، إل أن التفاعلية Interactionalist وأصحاب نظرية الشخصية Personality والسلوكية Behaviorist يرون العنف وكأنه نتاج لعملية التعلم الاجتماعى Violence as a product of social learning. فمع التنشئة الاجتماعية المبكرة يتعلم الأطفال العنف to be violece سواء من الأباء أو الاقارب أو الاصدقاء . وبملاحظتهم للعالم وللحياة الاجتماعية من حولهم يبدو العنف لهم وكأنه أداة ضرورية للبقاء والنجاح success & survivel . ويستمر البالغون فى تعلم سلوك العنف على مر السنين من خلال علاقاتهم بالجماعات الاجتماعية المختلفة .

ويلاحظ التفاعليون أن عملية تعلم العنف ترتبط بشدة بمرحلة التنشئة الاجتماعية لدور الرجل Male sex role socializatin والذى يتضمن تعليم الصبية الخشونة Tough والصلابة ، وأن يعتمدوا على أنفسهم . وعندما يشب الصبية ويصبحون رجالا يواجه معظمهم بمواقف تتطلب إما استجابة عنيفة ، وإما شعوراً لايمكن الفرار منه وهو الفشل فى إثبات رجولتهم .

كذلك يرى التفاعليون أن تخفيف حدة العنف يكون أيضا عن طريق التعلم بأن يتعلم الناس ألا يكونوا عنفاءً فى تصرفاتهم ، لكن إحداث هذا التغيير لايتم فجأة أو مباشرة ، ولكن هناك برامج للعلاج ، ولتعديل السلوك لمن يرغب من الافراد ، وإن كانت هذه البرامج ليس لها تأثير كاف على جميع مظاهر العنف أيضا يرى أصحاب هذه النظرية أنه لحل هذه المشكلة لابد من إحداث تغييرات ثقافية واسعة المدى Large scale cultural change . وتوجد بالفعل برامج تعليمية تنفذ من خلال المدارس ووسائل الإعلام لتعليم عدم العنف Not to be violet .

ومن ناحية أخرى انتقدت بندورا(١٩٧٣) ، وسلمان (١٩٧٨) رأى دولارد وزملاءه (١٩٣٩) فى أن الأحباط وسيلة فعالة لتحريك العدوان ، على أساس أن نظرية التعلم الاجتماعى Social Learuing Theory توضح كيف يستجيب الفرد للعوان . إن العدوان والعنف ردود أفعال لإحباطات يتعرض لها الفرد وتعوقة عن تحقيق أهدافة ، ولذلك كان الناس أكثر إحباطا كلما كانوا أكثر عنفا وعدوانية .

وتنحو هذا المنحى تفسيرات فوسيولوجية ترى أن العنف أحد إفرازات البناء الاجتماعى ، حيث يحدث العنف فى الحالة الأولى عندما يفشل المجتمع فى تقديم ضوابط قوية على سلوك الافراد ، كما أنه نتاج للاحباطات التى تحدثها الامساواه البنائية Strulural in Equalities بين الفقراء والأغنياء اما فى الحالة الثانية فإن الافراد يتعلمون العنف Learn to Violate بنفس الطريقة التى يتعلمون بها أى

نوع من أنواع السلوك . وتفيد العديد من الدراسات على المستوى العالمى والمحلى أن العنف يتم تعلمه داخل المنزل Violence in Learned at Home

٤ - نظرية الضبط Control Theory

تصور هذه النظرية - التى استخدمها بعض علماء الاجتماع - العنف على أنه غريزة داخلية فى الانسان يتم التعبير عنها عندما يفشل المجتمع فى وضع قيود وضوابط محكمة على أفراده . ولذلك فإن خط الدفاع الأول لحمية المجتمع هو معايير الجماعة Group norms التى لاتشجع العنف مثل : الأسرة ، والأقران ، والمجتمع المحلى ، وغيره من الجماعات الاجتماعية . أما الأشخاص الذين لاتحكمهم معايير الجماعة ، ويتعرضون للاستهجان والتجنب والنبذ وغيرها من الاستجابات التى تظهر عدم تقبل الجماعة المرجعية لسلوك العنف ، تحكمهم أ ساليب الضبط الرسمية التى تتمثل فى : الشرطة والسجون والقضاء والمحاكم ومؤسسات العلاج النفسى والعقلى والرعاية الاجتماعية ، وذلك بقصد الحد من سلوك العنف الانحرافى والحيلولة دون الخروج على المعايير الاجتماعية .

٥ - نظرية الإحباط والعدوان Frustration aggression theory

استخدم علماء الاجتماع هذه النظرية لتفسير سلوك العنف فى ظل أن الاحباط الذى يؤدى الى العنف ينبثق عن عدم تكافؤ الفرص واللامساواة ، والظلم وعدم توفر العدالة Injustice فى المجتمع . لذلك تتضمن الإحصاءات الرسمية معدلات مرتفعة من العنف داخل الأحياء المتخلفة فى المدن والمناطق الحضرية والعشوائيات .

وفى ضوء هذه النظرية ، يتم تفسير العنف على أساس أن الفقر وفقدان الفرصة يعرضان المقيمين فى هذه المناطق للإحباط ، فهم يريدون الحصول على جميع

الاشياء المادية ، ولكنهم غير قادرين على الحصول عليها بطريقة مشروعه . ونتيجة لما يتعرضون له من إحباط يندفعون الى سلوك العنف ، ومن ثم يؤكد أنصار هذه النظرية على الحرمان المادى كمسبب للسلوك العنيف .

وجدير بالذكر أن نظرية " الإحباط والعنف" ، ونظرية " الضبط " تقدمان تفسيرا منطقيا لبعض أنواع العنف ، ولكنهما فشلتا فى شرح أسباب العنف . فبيما ترجع نظرية الضبط سلوك العنف إلى مقولة " أن الناس بطبيعتهم عدوانيون ، " فشلت نظرية « الإحباط والعدوان » فى تفسير أسباب العنف بين الأشخاص المرفهين ، وانعدام الكثيرين من الفقراء المحبطين .

إن أكثر النظريات شيوعا هى التى تفترض أن الاشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التى يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى . وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة سواء فى الثقافة الفرعية أو فى الثقافة ككل . فبعض الأباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين فى بعض المواقف ، ويطالبونهم بألا لايكونوا ضحايا للعنف فى مواقف أخرى والبعض الآخر ينظر للعنف وكأنه الطريقة الوحيدة للحصول على ما يريدون ، بل إن بعض الأباء يشجعون الابن الصبى على التصرف بعنف عند الضرورة .

ومن ناحية أخرى تفيد البحوث أن استخدام العقاب البدنى رغم أنه قد يكون استجابة للتعبير عن رفض العنف الذى يمارسه الأطفال ، إلا أنه من ناحية أخرى يشجع سلوك العنف بين الأطفال ( Sears et al, 1987) .

ولقد أظهرت أيضا العديد من الدراسات أن الأفراد الذين يعيشون فى أسر يسودها العنف أكثر قابلية لان يكونوا هم أنفسهم عدوانيين فى تصرفاتهم . وقد وجد ستراوس Straus (1981) وزملاؤه أن الأزواج الذين يشبون فى أسر لايسودها العنف يكون احتمال ضربهم لزوجاتهم عشرأضعاف الرجال الذين يشبون فى أسر لايسودها العنف Nonviolece families . يتضح من ذلك أن الأطفال يتأثرون

أكثر بالسلوك العدوانى للآباء والامهات ، ويكتسبون العنف أكثر من تأثرهم بالنصائح التى توجه إليهم بعدم ممارسة العنف مع الآخرين .

وكلما كان الأطفال ضحايا للعنف - سواء من جانب الآباء أو من الآخرين - كلما كانوا أكثر عنفاً . ولقد قارن بالمر Palmer (1960) بين بعض القتلة وبين إخوانهم الأسوياء فوجد أن الفئة الأولى كانت تتعرض للعنف والضرب من الآباء والأمهات أكثر من إخوانهم . كما أظهرت العديد من الدراسات أن الأطفال الذين يتعرضون للإساءة Abused يكونون أكثر ميلاً لأن يصبحوا اطفالاً يسيئون للآخرين Child abusers ( Palmer 1960 )

كما تفيد كتابات أخرى أن بعض الثقافات الفرعية لديها اتجاهات إيجابية نحو العنف ، وهى تشجع العنف فى ظروف عديدة . هذه الثقافات تطالب الذكر أن يكون عنيفا وعدوانيا . ويطلق مصطلح Machismo على الشخص الذى يستجيب بعنف وعدوانية نحو أية نظرة أو هفوة بسيطة يعتبرها إهانة له ، فيعتدى على الآخرين ، وقد يضرب الأزواج زوجاتهم او يقتلونهم لاقل هفوة تحدث فى وقت غير مناسب . إن شعور الزوج بالمهانة بسبب ضحكة من زوجته قد تجعله يقتلها أو يضربها . إن هذه الثقافات الفرعية التى تشجع العنف تكون اكثر شيوعا بين الفئات الاجتماعية الدنيا ، وهى سبب رئيسى لارتفاع معدلات الجريمة لدى هذه الجماعات (Wolfgang Terawti, 1967 )

ويرى بعض الباحثين أن الاشخاص الذين يتصرفون بعنف قد لاتكوناتجاهاتهم بالضرورة إيجابية نحو العنف ، بل يتصرفون بعنف بسبب الظروف التى وجدوا أنفسهم فيها (Ball Rokeack ,1973 ) .

**خامساً : المفهومات الاساسية :-**

**١- العنف violence**

تكمن صعوبة تعريف العنف فى أنه مفهوم ثقافى يختلف من ثقافة لأخرى ، حيث يعتبر سلوكا مقبولا فى ثقافة ما فى حين يأخذ شكلا غير مقبول اجتماعيا فى ثقافة أخرى ، ويمكن تناول مفهوم العنف من منطلقات مختلفة سواء من حيث السياق اللغوى او من حيث مدى شرعيتة أو من حيث آثاره النفسية واللفظية والمادية ، كما يمكن التفرقة بين مفهوى العنف والعدوان . وفيما يلى نتناول السياقات المختلفة التى يمكن تعريف مصطلح العنف فى إطارها .

**١ - السياق اللغوى للعنف :**

يعرف العنف فى «لسان العرب» بأنة الخوف بالأمر ، وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق وأعنف الشيئ ، أخذة والتعنيف هو التقريع واللوم (ابن منظور ، ١٩٥٦ ، ٢٥٧) .

**٢ - ويعرف فى معجم العلوم الاجتماعية :**

العنف : استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (أحمد زكى بدوى ، ١٩٧٨ ، ٤٤١) .

**٣ - وفى قاموس إكسفورد :**

العنف : ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات ، كما يعتبر الفعل أو المعاملة التى تحدث ضرراً جسمانياً أو التدخل فى حرية الشخصية (Wilson, 1970 , P 221) .

وأن العنف مستويات مختلفة تبدا بالعنف اللفظى الذى يتمثل فى السب والتوبيخ ، والعنف البدنى الذى يتمثل فى الضرب والمشاجرة والتعدى على الأخرين ، وأخيرا العنف التنفيذى ويتمثل فى التفكير فى القتل والتعدى على الأخرين أو على ممتلكاتهم بالقوة . ولقد قدم جوهان جالتنج (١٩٧٨) تصفيات عديدة للعنف

منها العنف الهيكلى والعنف الكامن والعنف الواضح والعنف المقصود والعنف غير المباشر أى الذى يرجع إلى الظلم الأجتماعى ، وبين العنف الشخصى أو المباشر الذى يقصد به أن مرتكب العنف يكون دائما له هدف .

أما على ليلة (١٩٧٤) فقد ميز بين أربعة أنماط من العنف وهى :

١ - العنف اللاعقلانى ، أى غير المسئول الذى يفتقد أية أهداف موضوعية يثور ضدها .

٢ - العنف المنشيئ الذى تلعب وسائل الاتصال دورا بارزا فى إحداثه .

٣ - العنف الانفعالى وهو نوع من الانفجار العاطفى الذى يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها الملائمة .

٤ - العنف العقلانى وهو أكثر أنماط العنف نضجا وفعالية (ليلة ١٩٧٤ : ١٦٣-١٦٤)

ويتضح من التعريفات والتصنيفات السابقة للعنف أن علاقتة قوية بالعدوان ، ففى كتابه العنف والعدوان Violence and Agression قدم موير Moyer (1987) تصنيفات عديدة للعدوان منها .

١ - العدوان العلنى أو الصريح الذى يقصد به إنزال الضرر بالأخر أو الأخرين .

٢ - والعدوان الرمزى الذى يقصد به السخرية وتدمير الممتلكات .

٣ - العدائية والتهديد وهو نقل السلوك من العينة إلى القصد أو التصرفات العدوانية ، كالتهديد اللفظى الذى يتضمن حركة الجسد والإيماءات . ويرى موير Moyer أن العنف من أشكال العدوان الإنسانى الذى يقصد به إيذاء الأشخاص والممتلكات . والسلوك العنيف يتسم بالتكرار ولا يمكن التحكم فيه (Moyer, 1987 , 189) .

**٢ - التعريف الإجرائى للعنف :**

العنف هو كل فعل ظاهر أو مستتر ، مباشر أو غير مباشر ، مادى أو معنوى ، لإلحاق الأذى بالنفس أو بالأخر أو بالأخرين سواء كانوا الأقارب أو من غير الأقارب ويأخذ العنف ثلاثة مستويات :

يتمثل الأول (وهو أقلهم ضرراً) فى السب والشجار والعصيان والاستهزاء بمشاعر الأخرين .

ويتمثل الثانى فى الاعتداء على الأخرين بالضرب والتشاجر والاشتباك بالأيدى والاعتداء على الممتلكات .

ويتمثل الثالث (وهو أكثرهم ضرراً) فى الخروج على المعايير السائدة فى المجتمع مثل : جرائم القتل والاغتصاب والتهديد بالسلاح وغيرها (محمد خضر ١٩٩٥ : ١٢٦) .

ويحمل مفهوم العنف العديد من المعانى ، ويعتبره بعض علماء النفس الاجتماعيين سلوك مرضى ، يولد قوى تحقيق التوازن الهيكلى والوظيفى فى المجتمع ، كما يرى علماء الاجتماع السياسى أن العنف ظاهرة عادية تسهم فى المحافظة على التوازن المجتمعى. ويرى بعض الباحثين أن العنف هو وسيلة الفرد للهروب من الشعور بالفشل أو العجز ، وأن العدوان وسيلة للتعبير عن الحضور وتحقيق القدرة وتأكيد الذات عندما يفقد الفرد الشعور بالأمان والإحباط وتدهور القيم الاجتماعية ، نتيجة لغياب قيم العدالة وامتهان الذات وفقدان الاعتبار ، وغياب السلطة الضابطة للسلوك . ويعد العنف من مظاهر الصراع وهو يتدرج من صراع بسيط الى صراع عنيف ، وقد يتطور العنف فيبدأ " باللطم " على الوجه والسب والضرب وينتهى بالقتل أو الشروع فيه .

ويرى دمشال ( ١٩٧٩) أن العنف يفهم من ثلاث زوايا : سيكولوجية وأخلاقية وسياسية. وأن جريمة القتل ليست أعلى درجات العنف ، وأنما التعذيب هو أعلى درجات العنف ، لأنه يربط بين الضحية وبين من قام بتعذيبه . كما يعرف العنف بأنه سلوك يحدث قدراً من التدمير المادى . وقد يتجه هذا التدمير الى شخص أخر أو الى موضوع فيزيقى يخص شخصاً أخر أو إلى كليهما . وأن مشكلة العنف تاتى من لاشرعيته Ilegitimate وليست مشكلة أضرار مقبولة أجتماعيا .

ويميز الباحثون فى دراساتهم بين الجرائم العنيفة وبين الجرائم غير العنيفة وهناك أربعة أنواع من جرائم العنف وهى : -

١ - القتل murder ويقصد به القتل غير القانونى unlawfull killing

٢ - الاعتداء assault عندما يعتدى شخص على أخر ويحدث به أصابة أو عاهة . وغالباً ماتبقى الضحية على قيد الحياة بخلاف الحال بالنسبة للقتل .

٣- الاغتصاب بالإكراه forcible rape وهو ممارسة الجنس مع شخص أخر رغما عنه سواء بسبب الخوف أو لعدم قدرته على مقاومة قوة المهاجم . ويطلق مصطلح الاغتصاب القانونى statutory rape على ممارسة الجنس مع شخص تحت السن القانونى ، فهو لا يعد عنفا ولكن يعد جريمة .

٤- السرقة robbery وتشير إلى الاستيلاء على ممتلكات الغير بالقوة أو التهديد (Colemen, 1987 : 46 ).

٢- العنف الأسرى Domestic violence

ويعد العدوان من مظاهر العنف وهو إما مباشر تجاه أفراد الاسرة ، أو عدوان سلبى انسحابى يتمثل فى خصام الوالدين . وأن السلوك العدوانى للأبناء يعبر عن دوافع ورغبات عدوانية كانت موجهة أساسا نحو الوالدين . وعندما يفشل الفرد فى التوفيق بين حاجاته الفطرية وبين قيم ومعايير المجتمع فإنه يلجاء الى العنف والعدوان كوسيلة للتعبير عن فشلة (Colemen, 1987: 139-138 ). ويرى البعض أن العنف الأسرى يرجع الى تدهور القيم الاجتماعية والى صراع الأجيال ، كما يرجع الى القلق والتوتر وعدم الشعور بالامن والاستقرار الاجتماعى والاقتصادى والانفعالى . لذلك فإن الاستجابة العنيفة أو العدوانية طريقة من طرق التنفيس عن التوتر . وقد تتجه هذه الاستجابة نحو أشخاص قليلى الحيلة بدلا من الاتجاه نحو السبب الأصلى (جابر، ١٩٦٢) .

والعنف مصطلح ثقافى ؛ فما يعتبر فعلا عنيفا فى ثقافة معينة قد لايعتبر كذلك فى ثقافة أخرى ( المغازى ، ١٩٩٣ : ٦٣٢ ) . ويستخدم مصطلح

العنف أو العدوان للتعبير عن الإيذاء البدنى والحرمان المادى أو النفسى أو العاطفى (Gelles, 1985)

وقد شاع استخدام مصطلح الإساءة Abuse فى دراسة الأسرة للتعبير عن الإساءة التى يتعرض لها الأطفال من آبائهم وأمهاتهم Child abuse وأولى الأمر ، أو الإساءة التى تتعرض لها المرأة woman abuse وخاصة الزوجة التى تتعرض للضرب المبرح من زوجها batterd wife . وحتى وقت قريب لم تكن تجرم أغلب أشكال العنف مثل المعاملة السيئة للأطفال والمراهقين وسوء التغذية والإساءة الجنسية للأطفال والمرأة Sexual abuse وإهمال تعليم وعلاج الأبناء ، كل هذه الأمور كان ينظر إليها على أنها تتم داخل الأسرة ومن حق أفرادها عدم الإفصاح عما يدور من عنف وإساءة بدنية ولفظية وجنسية . إلا أنه فى حالات القتل أو الإصابة البالغة تم إتخاذ إجراءات رسمية .

ويرى بولدنج ( ١٩٧٩ ) أن السيطرة الأبوية التقليدية تركت بصمات واضحة المعالم على نوع العلاقة بين الذكر والانثى ، وما ترتب عليه من تعرض المرأة لمظاهر متعددة من القهر والظلم وأحيانا الاعتداء والاغتصاب . لذلك فإن القهر الذى تتعرض له الإناث يجعلهن يمارسن القوقمع الآخرين حتى مع أبنائهن . ولا يقتصر الباحثون على دراسة العنف غير المشروع فحسب ، بل إنهم يهتمون أيضا بالسلوك الانسانى سواء كان مقبولا اجتماعيا أو محرما condemea . ويعد العنف سلوكاً مكتسباً وليس غريزيا ، يتعلمه الفرد خلال مراحل العمر . وتتازل أكدر ( ١٩٧٩ ) أثر بعض المتغيرات الرئيسية على حدوث العنف ومنها قضية تحرير المرأة ، وعدم المساواة كما ترى أن ظاهرة تأنيث الفقر لها أثر كبير على زيادة جرائم الإناث المتعلقة بالملكية . ويرى حسين ( ١٩٨٣ ) أن السلوك العدوانى والاتجاه التسلطى يبرزان فى مناخ التنشئة الاجتماعية الذى يتسم بعدم الاتساق والتشدد . أما عليان ( ١٩٩٣ ) فيرى أن

الرفض الوالدى يؤدى الى السلوك العدوانى للأبناء متمثلا فى العدوان والعداء والتقدير السلبى للذات وعدم الثبات الانفعالى والنظرة السلبية للحياة .

**٣- القيم values**

يرى سمير نعيم (١٩٨٠) أن القيم حكم عقلى أو انفعالى على أشياء مادية أو معنى يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة ، وهى التى تحدد لنا نوع السلوك المرغوب فيه فى موقف ما توجد به عدة بدائل سلوكية . وعلى قدر ما يوجد من تعدد فى مجالات الحياة والسلوك يوجد تعدد فى نظم القيم الموجهة لسلوك الفرد . وعلى هذا يمكن القول أن لكل فرد نظام للقيم السياسية والاقتصادية والأسرية وغيرها.

ويضيف محمود عودة (١٩٨٠) أن القيمة بالمعنى الواسع لا تشير الى الأمور الطبيعية المرغوبة فقط ، ولكن الأمور السيئة والمرغوب عنها أيضاً . إن القيم تشير بصفة عامة الى مصلحة إنسانية ، ويرى محمد على محمد (١٩٨٠) أن القيم باعتبارها موجهه للسلوك تنشأ عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعى والثقافى والاقتصادى . وأن القيم تفصح عن نفسها فى المواقف والاتجاهات ، والسلوك اللفظى ، والسلوك الفعلى والعواطف التى يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة . وتختلف نظرة علماء النفس الاجتماعى لمفهوم القيمة عن علماء الاقتصاد والاجتماع . فعلماء الاجتماع يهتمون ببناء النظم الاجتماعية ووظيفتها ، وأنواع السلوك التى تصدر عن جماعات أو فئات من الاشخاص فى علاقتها بنظم اجتماعية أخرى (خليفة ، ١٩٩٠ : ٤٠ ) .

وأن عدم وجود منظومة من القيم تحكم سلوك أفراد المجتمع نتيجة للتغيرات والتحولات الاقتصادية فى المجتمع ، أدت إلى زيادة معاناتهم وشعورهم بالحرمان والقلق والشخط الذى يدفع للعنف والاغتراب والانسلاخ عن القيم الأصيلة ، ويتفق ذلك مع رأى كل من أميل دور كيم Durkheim وروبرت ميرتون Merton عن العلاقة بين الانحراف السلوكى بدرجاتة المختلفة وبين اللامعيارية Anomie التى تتزايد فى حالة التغير السريع المتلاحق ، والتى تتصارع بين القيم وبين الاحالة والحداثة وحيث

يعيش الانسان المعاصر فى دوامة هذا التغير السريع الذى يكون بمثابة الصدمة الكهربائية على عادات وتقاليد وقيم الناس (توفلر ، ١٩٩٢ : ٨) .

فتختفى قيم التعاون والتماسك الاجتماعى ، وتضعف قيم الولاء والانتماء للأسرة والمجتمع ، ويزداد التمرد والعنف الفردى والجماعى مما يؤدى الى الاغتراب بالانسحاب من الواقع وعدم المواجهة والهروب واللامبالاه ، أو يؤدى الى العنف والعدوان الموجة للذات والجماعة والأسرة والمجتمع ككل .

أما علماء النفس الاجتماعى فيهتمون بكل جوانب السلوك الفردى فى المجتمع ، ويركزون على سمات الفرد وأستجاباته فيما يتصل بعلاقته بالآخرين .

وفى ضوء ذلك يتضح أن علماء الاجتماع يتعاملون مع القيم الجماعية group Values بينما يهتم علماء النفس بدراسة قيم الفرد individual values ومحدداتها سواء كانت أجتماعية أو نفسية أو جسمية . والقيم إما إيجابية أو سلبية ، أما " القيم الإيجابية " فتتمثل فى الصدق والأمانة والتسامح واحترام العلاقات الاسرية ، وأداب السلوك وحب الوطن وطاعة الوالدين والتواضع والتدين والعدالة وقيم العمل .

وأما " القيم السلبية " .... مثل فى الجبن والكسل وعدم الثقة وسوء السلوك وعدم الولاء للوطن والبخل والظلم والكذب وغيرها . والقيم مثل ظواهر المجتمع تخضع لتأثير التغير . فالتغير فى القيم عملية أساسية تصاحب التغير فى بناء المجتمع ، وتعنى تغيرا فى تسلسل القيم داخل نسق القيم ، وكذلك تغير مضمون القيمة ومعناها وتوجيهاتها . وكثيرا مايفكك النسق القيمى ويعاد ترتيبه من جديد فى ضوء التغيرات والتحولات الاجتماعيه ، وقد يأخذ التحول والتغير القيمى اتجاها رأسيا وفيه يعاد ترتيب وضع القيمه على السلم الاجتماعى ، وقد يكون اتجاها أفقيا وفيه يحدث تحول فى تعديل وتفسير مضمون القيمة نفسها(كاظم ١٩٧٠ : ١٢)

ويرتبط بقولنا أن القيم نسبية ومتغيرة فى وجود صراع قيمى Conflict of values . وهو ظاهرة مصاحبة لانتقال المجتمع من حالة إلى حالة

وإلى تفاوت بين الطبقات . ففى المجتمع الذى تتسع فيه الهوة بين الطبقات الاجتماعية يزداد صراع القيم بين قيم الطبقة الكادحة فى مواجهة قيم الطبقة الغنية ، وفى المجتمع الذى تتفاوت فيه الظروف الاجتماعيه والاقتصادية بين القرية والمدينه يحدث الصراع بين القيم الريفية والقيم الحضرية ، كما أن هناك صراع بين قيم تنتمى الى جيل وقيم يتنباها جيل جديد . أى أن الصراع القيمى ينجم أساساً من التباعد والانفصال بين فئات المجتمع بالنسبة للمواقف الهامة فى الحياة . وتفسر كل فئة عناصر الثقافة من واقع ظروفها وخبراتها هى . ولذلك تختلف الطبقات فيما يجب أن يكون ومايجب أن لايكون (اسماعيل ، ١٩٨٠ :٣٢/٣٣) ويقسم موريس Morris محددات اكتساب نسق القيم الى ثلاثه فئات رئيسيه هى : تضم الفئة الاولى المحددات البيئية والاجتماعية ( حيث يتم تفسير اوجه التشابه والاختلاف بين الافراد فى ضوء اختلاف المؤثرات البيئة والاجتماعية) ، وتتضمن الفئة الثانية المحددات السيكولوجية ( كسمات الشخصية ودورها فى تحديد التوجهات القيمية للأفراد ) وأخيرا تشتمل الفئة الثالثة على المحددات البيولوجية أو الصفات الجسمية (كالطول والوزن) والتغيرات فى هذه الملامح ومايصاحبها من تغيرات فى القيم .

ومن ناحية أخرى ، يرى بنجستون (١٩٧٣) أن القيم نتاج لثلاثة مستويات اجتماعية : المستوى الأول : الذى تحدد فيه الثقافة المفاهيم الجديرة بالرغبة فيها ، المستوى الثانى : حيث توجد الأسرة وتوجهاتها نحو قيم وغايات بعينها . المستوى الثالث : ويتمثل فى الجوانب الاجتماعية الفرعية كالمستوى الاقتصادى الاجتماعى ، والدين والجنس ، والمهنه، ومستوى التعليم وغير ذلك (خليفة ١٩٩٢: ٨٨) .

## ٤ - القيم الاسرية Family Values

تعتبر الأسرة من أهم الجماعات الاجتماعية التى تساعد على اكتساب الأفراد لقيمهم . فهى التى تحدد لهم ما ينبغى أن يكون وما لاينبغى ، فى ظل المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع . فالاحكام القيمية Value judgement

لدى الطفل ( ماهو خير وماهو شر ) ، فى المراحل العمرية المبكرة غير محددة بسبب ضيق نطاق خبراته وعدم وجود ضمير أو مقياس يحكم سلوكه . ومن أمثلة القيم : الحق والعدل والخير والمساواة والفضيلة والإنجاز والصدق والتقدير الاجتماعى والطاعة واحترام كبار السن وغيرها من القيم التى تعكسها المعايير السائدة فى المجتمع . ويمكن أن يحدث صراع القيم إذا تعارضت المعايير السائدة مع قيم المجتمع ذاته . واذا حاولنا تحليل العلاقة بين التحديث Modernization وبين القيم المتغيرة Changing Values سنجد أن التحديث يؤدى الى استحداث قيم جديدة من أهمها :

الانفتاح على الخبرات الجديدة والاستقلال عن السلطة التقليدية ، وقيم الاعتقاد فى العلم ورفض القضاء والقدر Fatalism ، وقيم تحقيق الذات والاستمتاع بمباهج الحياة ، وقيم الفردية Individualism وغيرها من القيم (Gundelach 40:3:1994).

وفى هذا العدد يرى أصحاب النظرية البنائية الوظيفية أن عملية التحديث تؤدى إلى الفردية وتجزئة القيم وتفتيتها Value fragmentation . كما تؤدى إلى التفسخ الاجتماعى Social disintegration ، ويؤثر أسلوب التنشئة الاجتماعيةالذى يتبعه الآباء مع الأبناء فى تبنى قيم معينة دون أخرى ، فقد توصل ماكينى ( 1992 ) إلى أنه يوجد ارتباط بين التوجه القيمى للأبناء وتصورهم لأنماط معاملة الوالدين : فالأبناء ذوى التوجهات الآمرة Prescriptive orientations حين يدركون أن الآباء أكثر مكافأة وأقل عقابا ، فهم يميلون الى عمل ما هو صواب وخير وحسن . فى حين أن الأبناء ذوو التوجهات الناهية Proscriptive orienations يدركون أن الآباء أكثر عقابا وأقل مكافأة ، فهم يركزون على عدم عمل ما هو خطأ أو شر أو سوء .

ويـعرض بيركوفتـز Berkawitz فـى كتابــه (العـنف فــى المجـتـمع) Violence in Society (1993) أن من أهم العوامل التى تساعد فى إحداث العنف ، العلاقات الأسرية Social Relationshins التى تكمن إما فى درجة الحب والاحترام المتبادل والعلاقات الدفينة والشعور بالأمن بين أفراد الاسرة ، وإما فى درجة الاختـلاف والصراع التى تتـمـثل فى العداء والكره داخل الأسرة ، وأن زيادة حدة الصراع والاختـلاف داخـل الأسـرة يزيد من حدة العنـف ، الـذى يساعد علية أيضا سيطـرة المعايير الاجتماعية التـى تركـز علـى تسلـط بعـض أفـراد الأسـرة على الأخريـن (Berkawitz, 1993 : 640-645) .

والأسرة كمؤسسة اجتماعية يحكمها إطار الثقافة الفرعية التى تنتمى إليه ، كما يتمثل فى المستوى الاقتصادى - الاجتماعى ، والقيم الدينية ، ومستوى التعليم وغيرها من المتغيرات . وتلعب الأسرة دورا أساسيا فى اكتساب الفرد قيما معينة ، ثم تقوم الجماعات الثانوية التى ينتمى لها الفرد خلال حياته بدور مكمل بحيث تحدد للفرد قيما معينة يسير فى إطارها . فهو يتنازل عن بعض القيم التى اكتسبها فى محيط الأسرة ليأخذ بغيرها مما اكتسبه من الجماعات المرجعية التى ينتمى اليها .

**سادسا : البحوث والدراسات السابقة عن العنف الأسرى فى المجتمعات الغربية :**

**العنف بين الأزواج والزوجات :**

١ - يتضح من الدراسات الغربية أنه رغم العلاقة الزوجية وعمقها إلا أنه من الشائع حدوث الخلافات الأسرية التى يصاحبها استخدام العنف . وبمقارنة العنف الأبوى (بين الأباء والامهـات تجاه الابناء) بالعنف الزواجى (أى بين الازواج والزوجات) يتبين أن العنف بين الازواج إنما هو سلوك مكتسب ينتقل من جيل الى آخر . ففى العديد من المجتمعات العربية - وحتى وقت قريب - كان يعترف بحق الزوج فى تأديب زوجته أو ضربها إذا رفضت الامتثال لأوامره وفقا للعادات والتقاليد السائدة . وهذا السلوك رغم أنه مرفوض فى الثقافه الغربية

إلا أنه أمر متكرر الحدوث . ويرى Obrien(1971) أن العنف أكثر شيوعا فى الأسر التى لايؤدى الزوج فيها الدور المتوقع منه للإنفاق على أسرته ومراقبة سلوك الأبناء وتوجيههم وحيث تكون مكانة الزوجة أفضل من مكانة الزوج .

٢ - وتفيد دراسات الطلاق فى المجتمعات الغربية أن العنف البدنى Physical violence يعد سببا رئيسيا لطلب الطلاق من جانب الزوجات Straus , Steimetz Gelles, 1980 . وبتحليل ماكتب عن حوادث العنف الزواجى بين الأزواج والزوجات نجد أن عنف الزوج يعد الملجأ الوحيد له للحفاظ على هيبته فى الأسرة وسيطرته على أفرادها . ومما يؤدى الى تفاقم المشكله أن بعض الزوجات سواء كن عاملات أو غير عاملات يطالبن بأن يكن لهن رأى وقرار داخل الأسرة مما يزيد من عنف الزوج وتنكيله بهن .

٣ - أما عن عنف الزوجة تجاه زوجها ، فيلاحظ أنه يرتبط بالسياق الاجتماعى النفسى الذى تعيش فيه الزوجة ، والذى يتسم بالظلم الاجتماعى لها وبالنظرة المتدنيه لإمكانياتها العقلية والمادية مما ينمى لديها قيما سلبيه تجاه زوجها وأسرتها . وقد تندفع فى علاقه غير مشروعة مع أحد الذكور المحيطين بها سواء من داخل الأسره مثل شقيق الزوج أو ابن عمه أو من خارجها ، وقد تشركه معها فى التخلص من الزوج سواء بالقتل أو التسميم أو الحرق وخلافه .

**العنف المتبادل بين الآباء والأبناء**

١ - رغم مظاهر العنف التى نشاهدها خلال الحياة اليومية ، ورغم ما تطالعنا به وسائل الإعلام المختلفه من عنف وقتل فردى وجماعى ، إلا أنه يصدمنا أكثر خبر عن قتل طفل لأحد والديه أو كليهما أوحتى ولى الأمر سواء أكان العم أو الجد أو زوج الأم . مثل هذا السلوك على الرغم من أنه لم يكن شائعا إلا أن بيانات الدراسة توضح أنه أصبح حدثا يوميا فى مصر كما هو الحال فى

المجتمعات الغربية . وتفيد الدراسات الأمريكيه انه ما بين أعوام ١٩٧٧ و١٩٨٦ كان يقتل أكثر من ثلاثمائة أب وأم فى كل عام بواسطه ابنائهم . وفى كوريا الجنوبيه أقيم مؤتمر فى مايو ١٩٩٥ عن بر الوالدين Philial Piety وذلك عندما لاحظ المسئولون والمتخصصون زياده عنف الأبناء نحو الآباء . وقد أثارت حادثة قتل أحد الأبناء من أسرة ثريه لوالديه ، بسبب رفضهما ارسال المال الزائد عن الحد وهو يدرس فى أمريكا للحصول على درجة الماجستير عاطفة المتخصصين عن العنف ، لقد عاد هذا الابن الى بلده لكى يقتل والديه ، ولكنه لم يعد بعد ذلك لاستكمال دراستة بل دخل السجن . إن هذا الشاب وأمثاله لايتفقون مع أى نمط من الأنماط المعروفة التى تترك القتل عند توفر ماتحتاج اليه ، كما أنه لايتفق مع النمط الذى يرتبط بغضب المراهقين الذين يفعلون اى شيء للحصول على مال ينفقونه على المخدرات وعلى أصدقاء السوء .

٢ - وفى دراسات أخرى تبين أن أكثر من مائه ابن وابنه يسلكون طريق العنف مع آبائهم وأمهاتهم أو أحد أقربائهم . فما هو نوع هذا الابن الذى يكرس هذا الكم من العنف والوحشية تجاه والديه أو أحدهما أو من يتولى أمره ؟ ماهى طبيعة الموقف الذى يؤدى الى مثل هذه النهاية العنيفه (القتل ، الحرق التسميم ، الشروع فى القتل ...... الخ ) ؟

إن الخطر يأتى من الأطفال اللذين يعانون من الإهمال وسوء المعاملة .

٣ - وفيما يتعلق بمرحلة المراهقة ، نجد أنه فى ظل أفضل الظروف تعد المراهقه مرحلة عاصفة Stormy . إن الأطفال الذين يمرون بهذه المرحلة يحتاجون الى تأييد الآباء والأمهات ، كى تتاح لهم فرصة النمو الذى يساعدهم على مواجهة التغيرات التى تحدث فى المجتمع ، من غزو القيم المادية والفردية ، وقيم المصلحة الشخصيه والأنانية .

٤ - ويتضح أيضا أن الاطفال أو الأبناء قاتلو الآباء والامهات ، لديهم آباء وأمهات غير صالحين للارتقاء بقيمهم ، وأن هؤلاء الأطفال لايفرقون بين الصالح

والطالح من القيم ، وهم قد يتحملون مسئوليات البالغين فى أسرهم ، حيث يستغلهم الكبار للعمل داخل المنزل أو خارجه ، للانفاق على أب سكير أو عاطل أو على أم تفتقد الأمومة الحقة . ونستنتج من التحليل المتعمق للبيانات أن هناك نوعان من الأبناء الذين يقدمون على قتل آبائهم Paraicide : النوع الأول هو الطفل الذى يساء معاملته بشدة Abused child والذى يدفع دفعا نحو فعل العنف بأشكاله المختلفه ، والنوع الثانى هو الابن المريض عقليا ، أو المتوتر نفسيا والمضطرب عقليا وانفعاليا ؛ وهذا النوع هو الطفل المنعزل غير الاجتماعى من الناحية الأسرية dangerously antisocial child وهو

النمط الذى يتفق مع الابن الذى لم يتعد السادسة عشر وقتل أخيه الطفل (٤سنوات) واخته الجامعية (١٧سنه) رغم أنه من أسره متعلمة تعليما عاليا وذات مكانه اجتماعية واقتصادية فوق المتوسط ( الأهرام : ٩٩٦ ). هذا الطفل وأمثاله كثيرون فهم ينعمون فيما يسمى بثقافه الماكيزمو Machismo وهى ثقافة ذكرية يقيم أفرادها بعضهم بعضا وفقا لقيم الرجولة وإثبات الذات والاستقلالية والتمرد وعدم التسامح وغيرها من القيم السلبية .

٥ - واذا نظرنا للبيانات الخاصة باعتداء الأمهات على الأبناء وخاصة الذكور ، يتضح مدى العدوانية التى أصبحت عليها بعض الأمهات اليوم . إن هؤلاء الأمهات اللاتى فقدن أمومتهن يدفعن أبناءهن إلى سلوك العنف ، وهذا يتفق مع الدراسات المصرية والأجنبية التى تفيد أن الأبناء يقتلون ؛ لأنهم وصلوا الى حالة لايستطيعون معها تحمل الحياة فى أسره تدهورت قيمها الاجتماعيه . فهم يعانون من الايذاء البدنى والسب والضرب ، ويشاهدون هذا السلوك يتكرر مرارا داخل المنزل . إنهم لايعانون من الاضطراب العقلى أو السلوك المنحرف الحقيقى ولكن القتل يمثل لديهم تعبير عن حالة اليأس التى وصلوا اليها .

٦ - وتفيد البيانات أيضا أن بعض الأطفال لايظهرون الندم على قتل الآباء أو الأمهات بالرغم من المعامله الحسنه التى كانوا يعاملون بها داخل المنزل . ان

سوء معاملة الأطفال خاصة العنف اللفظى والنفسى واضح فى الكثير من التقارير ، متمثلا فى السب والتهديد والطرد من المنزل والحرمان من الطعام . ومثل هؤلاء الأطفال كانوا مهملين عاطفيا وصحيا ، ولايوجد فرق بين الأطفال والشباب فكلاهما يعانى من الإساءة فى المعاملة والإهمال من جانب الآباء والامهات ، بل إن المراهقين يعانون أكثر من الأطفال ، وقد يساء إليهم بدنيا بالضرب والطرد وعدم الانفاق عليهم ، بالإضافه الى أن الآباء قد لايرحبون بأصدقائهم الذين يزورونهم فى المنزل .

مثل هؤلاء الأبناء إما أنهم يقبلون على الهرب من الأسرة أو يقبلون على الانتحار . وبمرور الوقت يزداد شعورهم بالقهر بسبب البيئة الأسرية التى تدهورت فيها قيم التسامح والعطف والحب وسيطرت عليها قيم التسلط والاستبداد ، وعدم الاعتبار بطريقة جعلت أبناءهم غيرقادرين على التكيف ويفقدون التحكم فى انفسهم ، ولذلك يفكرون فى القتل استجابة لاقل تهديد .

**العلاقة بين الاغتراب والعنف :**

لقد تعددت الدراسات التى تناولت ظاهرة العنف والعدوان ، كما تنوعت واختلفت التفسيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تناولت هذا الموضوع ، وربطت دراسات أخرى بين المشكلات الاجتماعية والأزمات وبين العنف ومن أهم الدراسات عن العلاقة بين الاغتراب والعنف تذكر على سبيل المثال :

١ - دراسة نتلر Netler (1957) التى أسفرت نتائجها عن وجود علاقة موجبة بين الشعور بالعزلة (وهو أحد ابعاد الاغتراب) وبين الاقدام على الانتحار ، كما أن المغترب يميل الى إدمان المخدرات وما يصاحبه من اضطرابات انفاعلية وأفعال تؤدى الى السلوك الاجرامى .

٢ - دراسة مالكوسكى Mcklosky (1956) عن العلاقة بين أبعاد الاغتراب الاجتماعى (وهو الأنومى) وبين العدائية والتعصب حيث أسفرت النتائج عن

وجود علاقة إيجابية ، بمعنى أن زيادة الدرجة على مقياس الأنومى يؤدى الى زيادة للعدائية والتعصب .

٣ - دراسة رانزفورد Ransford (1968) التى قامت بتحليل العلاقة بين بعض أبعاد الاغتراب مثل العزلة والعجز والاستياء وبين العنف وأسفرت النتائج عن علاقة موجبة دالة كلما زادت شعبة العجز والاستياء والعزلة كلما زاد العنف .

٤ - دراسة ريموند و أدمز Reymond & Adams (1995) عن العلاقة بين الاغتراب وجنايات الأحداث حيث تبين أن أفراد العينة المراهقين المسجونين أكثر اغترابا وإحساسا بفقدان القوة والعزلة من المراهقين العاربين .

## سابعا: البحوث والدراسات السابقة عن مظاهر العنف الأسرى فى المجتمع المصرى:

لقد صاحب انتشار أحداث العنف الأسرى التى يكون فيها الجانى والمجنى عليه من أسرة واحدة ، ازدهار فى البحوث والدراسات التى تناولت هذه المشكلة من عدة منطلقات أو أبعاد والتى يمكن تصنيفها كالآتى :

١ - بحوث ركزت على مظاهر العنف والعدوان لدى الأطفال وعلاقتها بمشاهدة برامج العنف فى التلفزيون ، والجوانب النفسية المصاحبة لإساءة استعمال الطفل ، بالاضافة الى علاقة القبول والرفض الوالدى بعملية تحقيق الذات العدوانية لدى الاطفال ( الصيرفى ، ١٩٩٠ ، الجميل ، ١٩٩٠ ، عبد المحسن ، ١٩٩١ ، عليان ، ١٩٩٣ ) .

٢ - بحوث تناولت العوامل المجتمعية لظاهرة العنف بين طلبة الجامعات وعلاقة التنشئة الأسرية لفتيات الجامعة بسلوكهن العدوانى واتجاهاتهن التسلطية (حسين واخرون ، ١٩٨٣ ، فراج ، ١٩٩٠ ) .

٣ - بحوث اهتمت بدراسة كل من العنف الموجه ضد المرأة وجرائم العنف التى تمارسها المرأة ضد الازواج والابناء والاقارب وغيرهم ( عبد الوهاب ، ١٩٩٢ ، رجب ، ١٩٩٢ ، نصر عبد الغنى ١٩٩٥ ، زغلول ١٩٨٩ ) .

٤ - بحوث اهتمت بجرائم القتل داخل العائلة سواء بين الازواج والزوجات أو ركزت على دراسة قاتلات الأزواج فقط ( الشناوى ١٩٨٨ ، ابراهيم ١٩٨٩ ، عبد الوهاب ١٩٩٢ ) .

٥ - المسح الشامل لحوادث القتل العائلى الذى قامت به وحدة البحوث بمصلحة الأمن العام وتم نشره بجريدة الاهرام عام ١٩٩٢ .

٦ - بحوث اهتمت بالتحليل السوسيولوجى لاحصائيات وتقارير الأمن العاموعن ظاهرة العنف الأسرى ( المغازى ١٩٩٣ ).

**وتتلخص نتائج هذه البحوث فى النقاط التالية :**

( ١ ) إن الاساءة إلى الطفل Child abuse تتخذ أشكالا عدة منها : الإساءة البدنية بالضرب ، أو تشغيله فى أعمال لا تليق به ولا تتناسب مع قدراته البدنية والعقلية ، أو تسخيره لأعمال الجريمة والسرقة والنصب والاحتيال ، وأعمال العنف والعدوان ؛ مما يولد لدى الطفل شعوراً بالظلم والحقد على المجتمع ، وينمو بداخله روح الانتقام من الآخرين .

( ٢ ) من أهم العوامل التى ترتبط بالاساءة الى الطفل ، التفكك الأسرى ، وغياب الترابط ، وإحساس الطفل بالضياع ، وافتقاده للقدوة الحسنة والمثل الأعلى الذى يساعد على نضج شخصيته وتفاعله مع الجماعات المرجعية المحيطة به .

( ٣ ) إن وسائل الإعلام وأفلام العنف ، توضح أننا نعيش في عالم عدوانى يطغى عليه العنف ، ولاتخلو المواد المتنوعة فى الرسائل الإعلامية من البرامج التى تروج لظاهرة العنف والعدوان بأنواعه المتعددة : اللفظية والبدنية والتسلطية .

( ٤ ) إن أبناء الاميين أكثر عدوانية من أبناء الآباء ذوى المؤهلات المتوسطة والعليا . أى أنه توجد علاقة عكسية بين عدوانية الأبناء ومستوى تعليم الآباء .

( ٥ ) إن سلوك العنف بين الأطفال والشباب يرجع الى الواقع الاجتماعى الذى يحيط بهم ، والذى يسوده صراع الأجيال أى بين الأجيال الصغيرة والشابة وبين الاجيال الكبيرة فى السن الممثلة للسلطة والرقابة ، مثل الآباء وكبار السن والمدرسين والمدربين وغيرهم .

( ٦ ) إن العنف ليس فقط نتاج لتدهور القيم الاسرية ، بل ولعملية التنشئة الاجتماعية التى يمارسها المجتمع على أفراده ، فقد تبين أنه توجد علاقة إيجابية بين ظاهرة العنف لدى الطلاب والشباب وبين تفشى البطالة والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية ، وتقلص الضبط الاجتماعى والرقابة داخل الأسرة . يرجع السلوك العدوانى للأطفال والشباب بوجه عام إلى عدم إشراكهم فى عمليات صنع القرار وبسبب التناقض الإعلامى وعدم التثقيف الدينى .

( ٧ ) توجد فروق جوهرية فى مظاهر السلوك العدوانى بين الذكور والإناث . ويتمثل السلوك العدوانى لدى الفتيات الجامعيات فى خمسة أبعاد : العدوانية العامة ، والعدوان الخارجى النشط فى مقابل العدوان السلبى الداخلى ، والعدوان المباشر فى مقابل العدوان غير المباشر ، والتوتر العدوانى ، واخيرا العدوان اللفظى فى مقابل العدوان البدنى .

( ٨ ) إن السلوك العدوانى والعنف يعبران عن دوافع ورغبات عدوانية كانت موجهة أساسا نحو الوالدين ، وإن السلوك العدوانى سواء للطفل أو للأب او للأم يتجه غالبا تجاه أفراد آخرين كرد فعل للمعاملة الوالدية السيئة فى مرحلة الطفولة أو المراهقة ، ومن ناحية أخرى يرجع العنف إلى الفشل فى تحقيق التوافق بين

القيم الاجتماعية التى يفرضها المجتمع وبين الدوافع الفطرية التى تحتاج للإشباع المباشر .

( ٩ ) إن النساء اللاتى قتلن أزواجهن بسبب الإيذاء البدنى ، كان لهن تاريخ طويل من العنف ليس فقط مع الزوج ولكن غالبا مع الأباء فى طفولتهن . إن المرأة تلجأ للقتل تحت ضغط القهر والظلم الاجتماعى والثقافى ، ونتيجة لقهر الزوج وتسلطه . إن العنف ضد المرأة يأخذ صورا مختلفة تبدأ من السب إلى الحرق والخنق . وإن الزوجات أكثر أفراد الأسرة تعرضا للعنف ، كما أن ضحايا العنف الأسرى غالبا ما يكن من النساء العاملات .

(١٠) تعد الغيرة والخيانة الزوجية من العوامل المسببة لقتل الشريك ، دون أن يفكر القاتل أو القاتلة فى الخلاص عن طريق الطلاق .

(١١) إن الظروف الاقتصادية المتأزمة وما نتج عنها من تداعيات اجتماعية سلبية ، أوجد البيئة المناسبة لنمو الأفعال العنيفة والعدوانية بين أفراد الأسرة الواحدة وخاصة من قبل الابناء تجاه الأباء والأمهات .

(١٢) تلجأ المرأة للتخلص من زوجها بسبب الشجار المستمر نتيجة لعدم كفاية الدخل وتدهور القيم الأسرية والصراع المستمر بين الزوجين . إن القهر الاجتماعى الذى تتعرض له المرأة يجعلها أكثر عنفا وعدوانية مع أبنائها ، كما أن عدوانيتها تزداد مع الأبناء الذكور .

(١٣) إن الأسرة التى تمارس العنف تتسم بكبر الحجم ، وانقطاع أفرادها عن الدراسة فى سن مبكرة . وإن هذه الاسرة تعيش فى بيئة اقتصادية اجتماعية تفتقد الحد الأدنى لإشباعات على جميع المستويات .

## ثامنا : نتائج تحليل المضمون عن العنف الأسرى فى المجتمع المصرى :

### أولا : نماذج العنف الأسرى فى المجتمع المصرى خلال التسعينيات (١٩٩١-١٩٩٥) :

حتى وقت قريب كان العنف الأسرى يعتبر سلوكا فرديا عارضا ، ولكن تزايد أحداث العنف والعدوان الذى يحدث داخل الأسرة وانتشارها فى المجتمع بمستوياته الاجتماعية والاقتصادية والعمرية ، وفى جميع المناطق الجغرافية حضرية وريفية وغيرها ، تطلب ذلك التعرف على أعراض هذه المشكلة واكتشاف أبعادها ومظاهرها . لذلك كان من الضروري وضع تصنيف لأنماط العنف ودرجة كل منها ، والإجراءات الرسمية وغير الرسمية التى تتخذ حيال كل منها . وقد تم التمييز فى هذا البحث بين العنف الذى يحدث أذى offenses (وهو غالبا لايتطلب مسائلة رسمية ويمكن التصالح بين اطرافه ) ، وبين العنف الذى يدخل فى إطار الجنحة Felonies مثل الضرب الذى يحدث عاهة أو الحرق الذى يحدث تشوهات ، أو السلوك الذى يدخل فى إطار عقوق الأبناء ويتطلب حكما بالحبس لفترة محدودة لاتقل عن عشرة أيام ( كما هو واضح فيما نشر عن هذا الموضوع ) . أما النمط الثالث للعنف فهو الجنائى Misdemeanors مثل القتل سواء نتيجة للضرب المبرح أو الخنق أو الحرق أو التسميم أو اطلاق الرصاص وخلافه .

ويتضح من الدراسة ، وكما هو موضح فى الجدول رقم (١-٥) أن العنف الأسرى يتراوح من حيث الشدة من الحبس فى المنزل وعدم الانفاق ، إلى السب والطرد من المنزل أو التهديد به . بالاضافة الى السرقة والاستيلاء على الممتلكات وإهمال الأبناء وبيع صغار السن منهم ، انتقالا الى إشعال النار فى الافراد أو فى المنزل . واخيرا الضرب الذى يحدث عاهة أو المفضى الى الموت ثم الشروع فى القتل وأخيرا القتل .

جدول رقم (١-٥)

توزيع حوادث العنف الأسرى المنشورة بجريدتى الأهرام والاخبار خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥

| السنة / حوادث العنف | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | جملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ك | ك | ك | ك | ك | ٪ |
| القتل | ٦ | ١٩ | ١٣ | ١٠ | ١٢ | ٦٠ | ٢١ |
| شروع فى القتل | ٥ | ٦ | ٥ | ٥ | ٧ | ٢٨ | ٩ |
| ضرب أحدث عاهة | ١٠ | ١١ | ١١ | ٧ | ١٠ | ٤٩ | ١٦ |
| الحرق | ٨ | ٩ | ٥ | ٥ | ٧ | ٣٤ | ١١ |
| السرقة والاستيلاء على الممتلكات | ٧ | ٥ | ٥ | ٦ | ٦ | ٢٩ | ٩ر٥ |
| إهمال الابناء ، بيع الابناء . | ٥ | ٥ | ٦ | ٦ | ٧ | ٢٩ | ٩ر٥ |
| السبب والطرد | ٥ | ١٠ | ١١ | ٥ | ٩ | ٤٠ | ١٣ |
| الحبس وعدم الانفاق | ٧ | ٦ | ٥ | ٦ | ٧ | ٣١ | ١٠ |
| المجموع | ٥٣ | ٧١ | ٦١ | ٥٠ | ٦٥ | ٣٠٠ | ١٠٠ |

١ - بالمقارنة بين الأعوام الخمسة يتبين زيادة عدد جرائم العنف الأسرى فى عام ١٩٩٢ (٧١) وانخفاضها الى حد ما فى عام ١٩٩٤ (٥٠) . وجدير بالذكر أن هذا التذبذب فى عدد الجرائم لايعطى دلالة واضحة ؛ لأنه كما نعلم لايتم تسجيل أو الإعلان عن حوادث العنف الاسرى التى لاتأخذ شكلا جنائياً لأنها تعد من الأمور الاسرية الخاصة ، أو تدخل في نطاق التأديب : تأديب الآباء والأمهات للأبناء او تأديب الأزواج للزوجات .

٢ - كذلك يتضح من الجدول زيادة معدل القتل والتى بلغت ٦٠ حالة خلال خمس سنوات مقابل ٢٨ حالة شروع فى القتل .

٣ - ويأتى الضرب والضرب المحدث للعاهة فى المرتبة الثانية يليها السب والطرد من المنزل أو التهديد به .

٤ - أما إشعال الحريق فى المنزل أو فى الأفراد فيأتى فى المرتبة الرابعة ، يليها الحبس فى المنزل وعدم الإنفاق ، وهذا لا يتم فقط من جهة الأباء نحو الأبناء ، بل أيضا نحو كبارالسن من أفراد الأسرة . فبعض الأبناء يمتنعون عن الإنفاق على الأباء.

٥ - وفى نهاية القائمة نجد السرقة والاستيلاء على الممتلكات أو إهمال الأبناء ، بل وعرض الرضع منهم للبيع لغير القادرين على الإنجاب ، أو لمن يرغب فى تشغيل أبناءهم والإنفاق عليهم .

ويتضح من هذه البيانات مدى التفكك الذى حدث فى العلاقات الأسرية نتيجة لانهيار القيم الأسرية ، وانتشار قيم الفردية والقيم المادية وتقهقر القيم الاخلاقية والأسرية التى تدعو الى احترام الوالدين وكبار السن من الأهل والأقارب والجيران وغيرهم .

ثانيا : التوزيع الجغرافى لحالات العنف الأسرى فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ :

١ - يتضح من الدراسة أنه أمكن حصر ثلاثمائة حالة عنف أسرى Family violence نشرت فى جريدتى الأهرام والأخبار بعد استبعاد الحالات التى تنقصها البيانات اللازمة للتحليل والمقارنة وذلك فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ .

ولقد احتل عام ١٩٩٢ أعلى عدد من حوادث العنف داخل الأسرة ( ٧١ حالة ) بنسبة ٢٤٪ ، بينما اشتمل عام ١٩٩٤ على أقل عدد ( نسبيا ) من حالات العنف داخل الأسرة (٥٠ حالة ) بنسبة ١٧٪ . وجدير بالذكر أن هناك تذبذب فى عدد حالات العنف التى تتم داخل الأسرة المصرية ؛ فهى تأخذ فى الزيادة فى عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ثم تأخذ فى الانخفاض فى عام ١٩٩٤ . وتعود للارتفاع مرة أخرى فى عام ١٩٩٥ . ونعود فنأكد أن هذه الأرقام لاتعبر عن الواقع الحقيقى لأنها تعد من الأمورالأسرية التى لايجب الإعلان عنها إلا فى

حالات الجريمة أو الجنحة فيتم الإبلاغ عنها لاتخاذ الاجراءات الرسمية نحوها . وقد يتم نقل الضحية الى المستشفى للعلاج فيتم الابلاغ عنها لاتخاذ الاجراءات اللازمة . ناهيك عن الحوادث التى تنتج عن عملية تأديب الآباء والأمهات للابناء . . ويستنكر على الأبناء أن يعلنوا عنها ، فضلا عن أن بعض الأبناء يرون أن التأديب اللفظى والبدنى أمر طبيعى من جانب الأباء والأمهات . ولايمكننا تجاهل القتلى الذين تكتشف جثثهم ولا يتم التعرف على الجناة .

٢ - وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لحالات العنف التى تتم داخل الأسرة أمكن - قدر الإمكان - توزيع مفردات العينة حسب التقسيم الجغرافى : حضرى وريفى وضم سيناء إليها . حيث اشتملت المناطق الحضرية على محافظات القاهرة والاسكندرية والسويس وبور سعيد ، وتم توزيع القرى والمراكز والنجوع حسب المحافظة التى تنتمى اليها فى الوجه القبلى أو الوجه البحرى جدول رقم (٢-٥) .

٣ - احتل الريف النسبة المرتفعة من حوادث العنف الأسرى والتى بلغت ٥٧٪ أى أكثر من النصف من جملة الحوادث . ومن الطبيعى أن يضم الريف العدد الأكبر ( ١٦٨ حالة ) لأن الريف المصرى بوجه عام ، يضم تقريبا ٥٦٪ من جملة سكان مصر . فضلا عن سيطرة العادات والتقاليد والانحراف الخاصة بالشرف والهيبةوغيرها من الأمور التى تحكم علاقة المرأة بالرجل وعدم المساس بشرف الرجل أو رجولته وخلافه . يأتى بعد ذلك القطاع الحضرى الذى يضم ١٢٧ حالة عنف أسرى بنسبة ٤٢٪ . وأخيرا منطقة سيناء وعلى الأخص العريش التى احتلت نسبة منخفضة من حالات العنف الأسرى والتى بلغت ٤ حالات بنسبة ٢٪ من المجموع الكلى . وبالطبع أن انخفاض النسبة فى منطقة سيناء لايعنى اختفاء الظاهرة نسبيا ، ولكن يكشف عملية التستر على حالات

العنف التى لا تحتاج للإعلان عنها رسميا ، كما تكشف إمكانية حدوث القتل والتستر عليه دون الاعلان عنه لأن البيانات الرسمية عن منطقة سيناء لم تكن دقيقة حتى وقت قريب .

٤ - بلغ العدد الإجمالى لحوادث العنف الأسرى فى القطاع الحضرى ١٢٤ حالة ، اختصت القاهرة بالنصيب الأكبر ٨٠ حالة بنسبة ٦٥٪ ، ثم تلتها محافظة الاسكندرية بواقع ٢٦ حالة بنسبة ٢١٪ ، ثم بور سعيد بواقع ١٠ حالات وأخيرا السويس بواقع ٨ حالات عنف أسرى .

ومن الطبيعى أن تحتل القاهرة النسبة المرتفعة لاعتبارات متعددة منها : الكثافة السكانية المرتفعة بها ، وزيادة عدد المناطق المتخلفة والعشوائيات التى تفتقر للخدمات بمختلف أنواعها ، والتدنى الكيفى للخدمات الموجودة بها ، فضلا عن انخفاض مستوى المعيشة وعدم توفر ضرورات الحياة اليومية ؛ مما يؤدى إلى زيادة الخلافات الأسرية والصراعات الزوجية وغياب الضبط الاجتماعى وانتشار قيم الرجولة والعدوانية بين الشباب .

٥ - حصل الوجه البحرى على النسبة المرتفعة من حوادث العنف الأسرى فى القطاع الريفى حيث بلغت ٥٩٪ فى مقابل ٤١ فى الوجه القبلى . وهذا لايعنى تركز ظاهرة العنف فى الأسرة المصرية فى الوجه البحرى من الجمهورية خلال الفترةمن ١٩٩١ الى ١٩٩٥ ؛ لأننا لا يمكن أن نتجاهل ظاهرة الثأر المنتشرة فى الوجه القبلى ، وهى لاتدخل ضمن حالات العنف الأسرى لأنها ظاهرة ثقافية موجودة فى صعيد مصر منذ تاريخ بعيد .

ومن ناحية أخرى ، وكما يتضح من الجدول رقم (٢-٥) أن الظاهرة فى حالة تذبذب فى القطاع الريفى بالوجه البحرى ما بين الارتفاع والانخفاض ، فهى ترتفع فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ثم تأخذ فى الانخفاض المفاجئ ، ثم تعاود الارتفاع النسبى عام ١٩٩٥ .

جدول رقم (٢-٥)

التوزيع الجغرافى لجرائم العنف الأسرى

خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٥

| محل الاقامة / السنة | الحضر | | | | | | الريف | | | | العريش | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القاهرة | الاسكندرية | السويس | بورسعيد | المجموع | | الوجه القبلى | الوجه البحرى | المجموع | | | | |
| | | | | | ك | ٪ | | | ك | ٪ | | ك | ٪ |
| سنة ١٩٩١ | ١٧ | ٤ | ٣ | – | ٢٤ | ١٩ | ٢١ | ١١ | ٣٢ | ١٩ | – | ٥٣ | ١٧ |
| سنة ١٩٩٢ | ١٧ | ٤ | – | ٢ | ٢٣ | ١٩ | ١٦ | ٣١ | ٤٧ | ٢٨ | ٢ | ٧٣ | ٢٤ |
| سنة ١٩٩٣ | ١٦ | ٥ | – | ٣ | ٢٤ | ٢٠ | ٩ | ٢٦ | ٣٥ | ٢١ | ٢ | ٦٣ | ٢١ |
| سنة ١٩٩٤ | ١١ | ٥ | ١ | ٢ | ١٩ | ١٥ | ١٦ | ١١ | ٢٧ | ١٦ | – | ٥ | ١٦ |
| سنة ١٩٩٥ | ٢٢ | ٨ | ٣ | ٣ | ٣٨ | ٢٧ | ١٢ | ١٥ | ٢٧ | ١٦ | – | ٦٥ | ٢٢ |
| المجموع | ٨٣ | ٢٦ | ٧ | ١٠ | ١٢٨ | ١٠٠ | ٧٤ | ٩٤ | ١٦٨ | ١٠٠ | ٤ | ٣٠٠ | ١٠٠ |
| | | | | | ٪٤٢ | | | | ٪٥٦ | | ٪٢ | ٪١٠٠ | |

وعموما فإن القطاع الريفى بوجه عام وكما يتضح من بيانات الدراسة ، يشهد انخفاضاً تدريجياً فى عدد حالات العنف داخل الأسرة ، بينما يشهد القطاع الحضرى ارتفاعا ملحوظا فى الفترة الأخيرة . وجدير بالذكر أن تقلص عدد حالات العنف الأسرى فى منطقة سيناء يرجع الى قلة عدد السكان وانتشارهم وتباعدهم مكانيا ، فضلا عن اتسام النسق الأسرى بها بالتضامن الاجتماعى وقوة الضبط والاجماع ووجود نسق للقيم يحكم سلوك أفرادها . فضلا عن أن الخصومات والنزاعات بمختلف أشكالها يتم حلها وديا أو من خلال مجالس للصلح حيث يتم العقاب والجزاء على الجناة داخليا دون اللجوء الى السلطات الرسمية .

ثالثا : توزيع حوادث العنف الأسرى حسب قرابة كل من الجانى والمجنى عليه خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ :

جدول رقم (٣-٥)

توزيع حوادث العنف الأسرى حسب قرابة الجانى للمجنى عليه

| السنة / قرابة الجانى للمجنى عليه | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | جملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ك | ك | ك | ك | ك | ٪ |
| الأقارب والأصهار | ٧ | ٩ | ١١ | ٥ | ٥ | ٣٧ | ١٢ |
| الزوجة | ٦ | ٧ | ٥ | ٥ | ٥ | ٢٨ | ٩ |
| الزوج | ٥ | ١٠ | ٥ | ٦ | ١٤ | ٤٠ | ١٣ |
| الأبناء | ٢٥ | ١٥ | ١٨ | ١٦ | ٢٠ | ٩٤ | ٣٢ |
| الأباء | ٣ | ١٤ | ٧ | ١١ | ٨ | ٤٣ | ١٤ |
| الامهات | ٧ | ١٦ | ١٥ | ٧ | ١٣ | ٥٨ | ١٩ |
| المجموع | ٥٣ | ٧١ | ٦١ | ٥٠ | ٦٥ | ٣٠٠ | ٪١٠٠ |

يتضح من البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢-٥) العداء الظاهر والمتبادل بين الآباء والأبناء ، وبين الأزواج والزوجات وبينهم وبين الأقارب والأصهار . هذه المشكلة التى تتعارض تماما مع ما تنادى به الأديان والأعراف عن أهمية " صلة الرحم ". وأول صلة الرحم هى " بر الوالدين " بعد عبادة الله ، ثم بعد ذلك بر من يليهما من الأرحام

قال تعالى : " واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين ... " ( سورة النساء / ٣٦ )

وقد وردت نصوص كثيرة فى القرآن والسنة تأمر بصلة الرحم وتحرم قطعها ، منها قوله تعالى فى أول سورة النساء : " واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام " .

تفيد البيانات المنشورة فى جريدة الأهرام والأخبار عن حوادث العنف الأسرى خلال ١٩٩١ - ١٩٩٥ مايلى :-

١ - يأتى العنف الموجه من الأبناء الى الآباء فى المرتبة الأولى ويبلغ ٩٤ حالة (٣٢٪) مما يعكس ظاهرة تمرد الأبناء وعقوقهم للآباء والأمهات وكبار السن الذين يمثلون السلطة ويمارسونها على الأبناء . أو بسبب التفرقة فى المعاملة بين الإخوة والأخوات أو بسبب الإيذاء البدنى والسب وسوء معاملتهم . ومهما كانت الميررات فإن اعتداء الأبناء على الآباء والأمهات وكبار السن يتعارض مع القيم الدينية التى تنهى عن "مجرد التأفف أو النظر إليهم شظرا ".

٢ - ويأتى فى المرتبة الثانية الضرر الذى تحدثه الأمهات بالأبناء (١٩٪) سواء بالضرب أو السب أو حتى الشروع فى القتل

٣ - ولايثير الدهشة أن يأتى الأب فى المرتبة الثالثة بعد الأم (١٤٪) فالأم أكثر احتكاكا بالأبناء ، وتفقد سيطرتها على نفسها بسرعة فينعكس ذلك على معاملتها للأبناء . إن الأمثلة كثيرة عن مآسى الأطفال الذين يضيق بهم الأباء والامهات ، ويسومونهم سوء العذاب لأنهم نغصوا عليهم حياتهم بشقاوتهم أو حتى بفشلهم الدراسى .

٤ - وفيما يتعلق بالعنف الزواجى نلاحظ أن الزوجات أكثر تعرضا للإيذاء من جانب الأزواج . كما أن بعض الأزواج يتعرضون للايذاء من جانب الزوجات . صحيح أن الدين حث على طاعة الزوجة لزوجها ولكنه طالب الزوج بأن لايظلم زوجته . فيكلفها ما لاطاقة لها ، وألا يحرضها على قطع صلتها بأهلها وأقاربها لأن ذلك سوف يرتد إليه تذمرا وضيقا منها تجاهه .

٥ - أما العنف مع الأقارب والأصهار فيأتى فى المرتبة الرابعة (١٢٪) وهى تضم أولاد العم والجد والجدة والحما والحماة وغيرهم . وقد تحدث الخلافات بينهم على الميراث أو بسبب سوء المعاملة .

ويتضح مما سبق تشويه القيم التى تحكم علاقة الأباء بالأبناء نتيجة للفجوة الجيلية والثقافية بينهما . ويتأكد ذلك فى الجدول رقم (٤-٥) الخاص بتوزيع جرائم العنف الأسرى حسب درجة قرابة المجنى عليه :

**جدول رقم (٤-٥)**

**توزيع حوادث العنف الأسرى المنشورة بجريدتى الأهرام والاخبار حسب قرابة المجنى عليه فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥**

| السنة / قرابة المجني عليه | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | جملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ك | ك | ك | ك | ك | ٪ |
| الزوجة | ٧ | ١٠ | ٩ | ٣ | ٦ | ٣٥ | ١٢ |
| الزوج | ٥ | ٨ | ٢ | - | ٣ | ١٨ | ٧ |
| الأبناء | ٢٠ | ٣١ | ٢٢ | ٢٣ | ٣١ | ١٢٧ | ٤٢ |
| الآباء | ١١ | ٤ | ١٠ | ٥ | ١١ | ٤١ | ١٣ |
| الأمهات | ٨ | ١٢ | ١٢ | ١٠ | ٦ | ٤٨ | ١٦ |
| الأقارب والأصهار | ٢ | ٦ | ٦ | ٩ | ٨ | ٣١ | ١٠ |
| المجموع | ٥٣ | ٧١ | ٦١ | ٥٠ | ٦٥ | ٣٠٠ | ٪١٠٠ |

١ - أظهرت الدراسة أن الأبناء أول من يتعرضو ن للعنف الاسرى من جانب الآباء والأمهات ، إذ لايوجد خط فاصل بين العقاب المقبول وبين الإساءة الى الطفل والإضرار به . إن معظم الاطفال فى مستويات العمر المختلفة حتى بداية المرحلة الثانوية يتعرضون للإيذاء من الآباء والأمهات .

٢ - إن معظم حالات القسوة والعنف المتبادل بين الآباء والأبناء لايسجل ، ورغم ذلك تفيد البيانات أن الأبناء يقعون فى المرتبة الأولى سواء أكانوا جناة أو مجنى عليهم . ويقع الأمهات ثم الآباء فى المرتبتين الثانية والثالثة سواء أكانوا جناه ام مجنى عليهم .

٣ - وفيما يتعلق بالعنف الزواجى بين الأزواج والزوجات تبين أنه رغم قوة العلاقة الزوجية وعمقها إلا أنه من الشائع حدوث الاضطرابات الأسرية التى يصاحبها استخدام العنف . ففى العديد من المجتمعات التقليدية يحق للزوج تأديب زوجته أو ضربها إذا رفضت الامتثال لأوامره وفقا للعادات والتقاليد السائدة .

ورغم أن الضرب سلوك غير مقبول فى المجتمعات الغربية إلا أنه يحدث بشكل متكرر ، خاصة حين تكون الزوجة فى مكانة اجتماعية واقتصادية أفضل من الزوج (O'Brian,1994 ). كما يزداد العنف فى الأسر التى يسود فيها قيم التسلط تجاه الأبناء وحيث ينفرد الأب أو الام باتخاذ القرارات .

وفيما يتعلق بالعنف مع الأصهار والأقارب فهو يحدث نتيجة للخلاف على الميراث بين الأشقاء أو أولاد العمومة أو الخئولة او خلافات بين الحما والحماة وزوج البنت أو زوجة الابن .

رابعا : توزيع حوادث العنف الأسرى حسب الدافع للعنف فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ :

## جدول رقم (٥-٥)
## توزيع حوادث العنف الأسرى كما نشرت فى جريدتى الأهرام والأخبار موزعة حسب دوافع العنف فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥

| السنة / دوافع العنف | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | جملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ك | ك | ك | ك | ك | ٪ |
| خلافات أسرية | ٧ | ١٨ | ١٣ | ٨ | ١٢ | ٥٨ | ١٩ |
| خلافات مالية | ١٤ | ١٢ | ١٤ | ١١ | ١٥ | ٦٦ | ٢٢ |
| دفع العار | ٥ | ٩ | ٦ | ٥ | ٩ | ٣٤ | ١١ر٣ |
| التفكك الأسرى ( الطلاق ، هجر الأب ) | ٥ | ٧ | ٧ | ٦ | ٧ | ٢٣ | ١٠ر٤ |
| إدمان المخدرات والخروج عن الوعى | ٦ | ٦ | ٧ | ٦ | ٨ | ٣٣ | ١١ |
| نزاع على الميراث | ٩ | ٥ | ٦ | ٧ | ٧ | ٣٤ | ١١ر٣ |
| الانتقام لسوء معاملة الزوج أو الزواج بأخرى | ٧ | ١٤ | ٨ | ٧ | ٧ | ٤٣ | ١٤ |
| المجموع | ٥٣ | ٧١ | ٦١ | ٥٠ | ٦٥ | ٣٠٠ | ١٠٠٪ |

١ - اظهرت البيانات جدول رقم (٥-٥) أن الخلافات الأسرية على النواحى المالية تأتى فى مقدمة الأسباب (٢٢٪) إلتى تؤدى إلى العنف الأسرى متمثلاً فى الضرب والطرد والقتل أو الشروع فى القتل .

٢ - يليها مباشرة المشاجرات الأسرية بين الأزواج والزوجات - الأمر الذى قد يتطور ويأخذ شكل جنحة أو جريمة يعاقب عليها الجانى سواء أكان زوجا أم زوجة (١٩٪) .

٣ - وفى المرتبة الثالثة نجد الانتقام وسوء المعاملة والزواج من أخرى والغيرة (١٤٪) . وكلها من العوامل التى تؤدى الى سلوك العنف بأنواعه المختلفة بين أفراد الأسرة .

٤ - أما الخيانة الزوجية ، ودفع العار ، ورفض البنوة ، فتأتى فى المرتبة الرابعة (١١٪) . مما يوضح ما أصبحت عليه الأسرة من تفكك فى العلاقات الزوجية وتفسخ فى القيم الاجتماعية والأسرية . والدليل على ذلك الخلاف المتكرر بين الأشقاء والأقرباء على الميراث (١١٪ تقريبا) .

٥ - أما إدمان أحد أفراد الأسرة وتعاطيه للمخدرات والمسكرات فيأتى فى المرتبة الخامسة بنسبة ١١٪ . إن فقدان الوعى الذى يصاحب الإدمان ينتج عنه العديد من الخلافات التى تفضى إلى العنف . وقد يتحول الجانى الى مجنى عليه ، كأن تحاول الزوجة أو الأبناء الدفاع عن أنفسهم ضد ظلم الزوج أو الاب المدمن للمخدرات فيقتله ، وقد يقتل الابن أو الابنة الأم أو الأب فى حالة الدفاع عن النفس ضد إيذائهما .

٦ - وعلى الرغم من أن التفكك الأسرى يأتى فى نهاية القائمة بنسبة ١٠٪ ، إلا أن جميع المظاهر السابقة تبرهن على أن التفكك الأسرى يرتبط إيجابيا بحوادث العنف الأسرى ، كما أنه نتاج لظروف اجتماعية تتمثل فى الاوضاع العائلية ، وظروف العمل وضغوطه ، وحالات البطالة ، والتفرقة بأشكالها المختلفة وغير ذلك من عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية .

إن الاشخاص الذين يصبح العنف سلوكهم العادى قد يرجع ذلك الى تدخل مقصود أو غير مقصود من جانب جماعتهم المرجعية ( الأسرة ، الاصدقاء ، الجيران ) . وقد ينشأ نتيجة لبعد الانسان عن الدين والخروج البسيط والعادى عن المعايير . وغالبا ما يتم تجاهل الخروج البسيط والعادى عن المعايير الا إذا عم وانتشر وأصبح مصدرتهديد للنظام الاجتماعى ( مثل العنف ) .

خامسا : توزيع حوادث العنف الأسرى حسب الفئة العمرية لكل من المجنى عليه والجانى فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ :

١ - يتضح من الجدول رقم (٦-٥) أن الاطفال والشباب فى مرحلة المراهقة يكونون أكثر الفئات العمرية تعرضا للعنف والقسوة وسوء المعاملة . وقد بلغت نسبتهم فى هذه الدراسة ٣٦٪ . ويتضح من ذلك ما وصلت إليه حال الآباء والأمهات . إن الطفل فى أمس الحاجة الى من يرشده ويوجهه ويأخذ بيده حتى ينشأ محبا للخير كارها للشر . ووالداه هما أحق الناس للقيام بهذه المهمة ، فمن واجب الأبوين أن يحثا أبناءهما على الفضائل وفعل الخير ، فينشأ الأبناء أصحاء نفسيا وجسميا وعقليا . لقد فقد الآباء فى هذه الدراسة مقومات القدوة الحسنة

**جدول رقم (٦-٥)**

**توزيع حوادث العنف حسب الفئة العمرية**

**للمجنى عليه فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥**

| الفئة العمرية | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | جملة | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اقل من ٢٠ سنة | ١٧ | ٢٩ | ١٤ | ١٢ | ١٢ | ٨٤ | ٢٨ |
| من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ | ٥ | ١٠ | ٩ | ٧ | ١٠ | ٤١ | ١٤ |
| من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة | ٦ | ٧ | ٨ | ٨ | ٩ | ٣٨ | ١٣ |
| من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة | ٥ | ٥ | ٧ | ٩ | ١٠ | ٣٦ | ١٢ |
| من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة | ٦ | ٥ | ٨ | ٦ | ١١ | ٣٦ | ١٢ |
| من ٦٠ سنة فأكثر | ٩ | ٦ | ١١ | ٦ | ٩ | ٤١ | ١٤ |
| غير مبين | ٥ | ٨ | ٤ | ٣ | ٤ | ٢٤ | ٧ |
| المجموع | ٥٣ | ٧١ | ٦١ | ٥٠ | ٦٥ | ٣٠٠ | ١٠٠ |

٢ - وفى المرتبة الثانية نجد الفئة العمرية من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة بنسبة ١٤٪ . وهذه المرحلة تضم أيضا الشباب وتعتبر من أشد الفترات حساسية فى حياة الأبناء لما يصاحبها من تغيرات جسدية ونفسية تجعله قلقا

ومضطربا وينزع إلى الاستقلال وعدم الخضوع لسلطة الأبوين . ومن حقوق الأبناء أن يعدل الآباء معهم فى المعاملة وفى العطف والحب وفى الميراث ؛ لأن تفضيل بعض الأبناء على بعضهم يوغر الصدور ويزرع الأحقاد ويؤدى الى العقوق .

٣ - لقد بلغت نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر ) الذين يعانون من عقوق الأبناء ١٤٪ أما الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ - ٦٠ سنة فقد بلغت نسبتهم ١٢٪ . وبذلك نجد أن الآباء والأمهات يساهمون فى غرس العنف لدى أبنائهم ، خاصة فى مرحلة الطفولة بتشجيعهم على الخشونة والعنف والعدوانية وعدم التسامح فى التعامل مع زملائهم فى المدرسة أو النادى أو فى الطريق . كما أن المعاملة السيئة من جانب بعض الآباء والأمهات نحو أبنائهم واستخدام السب والضرب والخنق وغيرها تعتبر من مظاهر التعذيب التى يستخدمها الآباء لتأديب الأبناء .

إن معاملة الأبناء فى مراحل العمر المختلفة بالرحمة والعطف تجعلهم يشعرون بالاستقرار العاطفى والاجتماعى . فيستشعرون قيم الحب والمودة والإيثار . فينعكس ذلك على سلوكهم وتصرفاتهم مع ذويهم ومع المجتمع من حولهم . وبذلك تقوى القيم الأسرية التى يغذيها الاحترام والتقدير المتبادل بين الآباء والأبناء .

وفى هذا الصدد حذر رسول الله ( صلعم ) : " بقولة إعدلوا بين أولادكم فى النحل (العطية ) كما تحبون أن يعدلوا بينكم فى البرّ " ( رواه مسلم ) .

كماحذر من عقوق الوالدين ، وعده من أكبر الكبائر وجعلها فى المرتبة الثانية من الكبائر بعد الاشراك بالله . ( البخارى )

٤ - أما الفئة العمرية من ٣٠ الى ٥٠ سنة فقد بلغت نسبتهم ١٣٪ . وهذه الفئة تضم مرحلة الشباب وتحمل المسئولية . وهى المرحلة التى يتطلع فيها كل فتى وفتاة

الى الزواج لإشباع حاجاتهم الأساسية وتكوين أسر لهم . كما أن هذه الفئة العمرية يتميز أصحابها بإسهامهم فى التفاعل الاجتماعى والثقافى . وهم يبحثون عن عمل يستطيعون من خلاله توفير متطلبات الزواج . ولكننا نعلم الكثير عن ارتفاع سن الزواج والضغوط الاقتصادية وظروف البطالة التى تحيط بالشباب وتهدد استقرارهم النفسى والاجتماعى. فهم يتطلعون للحياة المستقرة ولكن ظروف آبائهم الاقتصادية وامكانيات المجتمع المحدودة تحول دون تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم مماينعكس على سلوكهم وينظرون لذويهم وكأنهم انجبوهم لكى يعذبوهم وليس لإسعادهم .

٥ - ومن ناحية أخرى نجد أن المرحلة العمرية من ٤٠ الى أقل من ٥٠ سنة بلغت نسبتها ١٢٪ . وهذه المرحلة تضم أشقاء وأخوات وأباء وأمهات يتصارعون مع بعضهم البعض ، ناهيك عن الغيرة وسوء المعاملة بين الأزواج والزوجات . كما نجد الخيانة الزوجية سواء من جانب الزوج أو الزوجة وأحيانا تكون الخيانة من داخل الأسرة نفسها مع شخص مثل : شقيق الزوج أو ابن عمه .

وبين الأشقاء نجد الخلاف على الميراث وعلى ممتلكات الأسرة . ونجد الضرب والتعذيب والحرق والشروع فى القتل ، كل هذا يمارسه أفراد الأسرة مع بعضهم البعض بما لايتفق مع قيمنا الاجتماعية والدينية التى تكرس لصلة الرحم بين الآباء والأبناء ، وحسن المعاشرة والمودة بين الأزواج والزوجات والإحسان إلى الاقارب - فليس أفضل من الأقارب يشركهم الفرد فى عمله وتجارته أو زارعة أو صناعته .

**جدول رقم (٧-٥)**

**توزيع حوادث العنف الأسرى كما نشرت فى جريدتى الأهرام والاخبار**

**حسب الفئة العمرية للجانى فى الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥**

| الفئة العمرية | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | جملة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | ك | ٪ |
| اقل من ٢٠ سنة | ٢ | ١٨ | ٦ | ٥ | ١٤ | ٤٥ | ١٥ |
| من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ | ٨ | ١٢ | ١٥ | ٨ | ١٢ | ٥٥ | ١٨ |
| من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة | ٨ | ١٨ | ٦ | ٨ | ١٠ | ٥٠ | ١٧ |
| من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة | ١٢ | ٧ | ٤ | ٦ | ٤ | ٣٣ | ١١ |
| من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة | ٣ | ٤ | ٤ | ٢ | ٣ | ١٦ | ٦ |
| من ٦٠ سنة فاكثر | ١ | ٢ | ٦ | ٢ | ٢ | ١٣ | ٤ |
| غير مبين | ١٩ | ١٠ | ٢٠ | ١٩ | ٢٠ | ٨٨ | ٢٩ |
| المجموع | ٥٧ | ٧١ | ٦١ | ٥٠ | ٦٥ | ٣٠٠ | ١٠٠ |

يتضح من الجدول (٧-٥) الذى يتناول العلاقة بين الفئة العمرية للجانى والعنف داخل الاسرة ، ارتفاع عدد الجناة فى الفئة العمرية من ٢٠ - ٣٠ سنة بنسبة ١٨٪ ، يليها الجناة الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ سنة ، بنسبة ١٧٪ . وتأقر تأتى فى المرتبة الثالثة الجناة الذين تقل اعمارهم عن ٢٠ سنة ، بنسبة ١٥٪ . وتبلغ نسبة الجناة الذين تتراوح اعمارهم بين ٤٠ - ٥٠ سنة ، بنسبة ١١٪ . وتأتى فى نهاية القائمة الجناة الذين تتراوح اعمارهم بين ٥٠ سنة واكثر من ٦٠ سنة .

وهذه النتيجة لا تمثل اجمالى عدد الحالات المدروسة (٣٠٠ حالة) لأن ٨٨ حالة بنسبة ٢٩٪ لم يمكن تحديد الفئة العمرية التى تمثلها .

هذه ويتضح من الدراسة انه توجد علاقة عكسية بين السن والعنف الأسرى إذا ركزنا على الفئة العمرية من ١٢ الى أكثر من ٦٠ سنة . ويعبر ذلك عن استقرار العلاقات الأسرية بزيادة السن وبالتالى يقل العنف داخل الأسرة . وجدير بالذكر أن نسبة الـ ١٥٪ للجناة الذين تقل اعمارهم عن ٢٠ سنة تدل على عنف الأبناء وخاصة الذكور مع اخواتهم وامهاتهم بصفة خاصة . اذ من المتعارف عليه ثقافيا ان يمثل الابن الذكر مكان الاب فى حالة غيابة المؤقت أو الدائم . كما أنه من ناحية اخرى تتفق هذه النتيجة مع تبين لنا من ارتفاع نسبة الأبناء الذكور الجناة والمجنى عليهم مما يتفق مع الفرضية التى ترى أن الشباب فى سن البلوغ والمراهقة يمرون بمرحلة عاصفة Stormy ويقيمون بعضهم البعض وفقا لثقافة الماكيزمو Machismo .

سادساً : درجات القرابة وتعدد أنواع العنف الأسرى موزعة حسب النوع فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ :

يتضح من الجدول رقم (٨-٥) اختلاف أنواع العنف بدرجاتة المختلفة (بدءاً بالإهمال وانتهاءً الى القتل) وفقا لدرجات القرابة الأسرية على النحو التالى :

١ - فيما يتعلق بأنواع العنف التى شهدتها الأسرة المصرية كما سجلت فى جريدتى الأهرام والأخبار فى الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٥ ، بلغ عددها ١٦ نوعاً ، احتل القتل النصيب الأكبر (٨٥ حالة) ، يليها الضرب ، ثم الحرق وإشعال النار فى الممتلكات أو المزارع أو الأشخاص ، ثم الطرد ورمى الأبناء ، ثم الهروب من المنزل ، ثم عدم الاتفاق ، ثم سرقة المصاغ والممتلكات والمستندات ، ثم السب والشروع فى القتل ، ثم بيع الأبناء والضرب المفضى الى إحداث عاهة ، وأخيراً الحبس فى المنزل والحرمان من الطعام والانتحار .

٢ - فيما يتعلق بالجناه أى المحدثين للعنف بمختلف درجاتة نجد أن الذكور الجناه أكثر من الإناث بنسبة ٦٨٪ (٢٤١ ذكور ، ١١٣ أناث) . وأن الأبناء الذكور من

## جدول رقم (٨-٥)

## توزيع حوادث العنف الأسرى حسب درجة قرارة الجانى للمجنى عليه فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥

| نوع العنف / المجنى عليه- الجانى | القتل | السرقة | الحبس | الحرمان من الطعام | الحرق | الضرب | السب | الهروب | بيع الابناء | الطرد | الشروع فى القتل | الإنتحار | عدم الإنفاق | رمى الابناء | أحداث عامة | الإهمال | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزوج-الزوجة | ٦ | ١ | - | - | ٧ | ١ | - | ٤ | - | ٢ | ٢ | - | - | - | ٢ | - | ٢٥ |
| الزوجة - الزوج | ١٢ | - | - | - | ١٣ | ٦ | - | - | - | - | - | - | - | - | ١ | - | ٣٢ |
| الحما - زوجة الابن | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ١ | - | - | - | ١ |
| الحماه - زوجة الابن | - | - | - | - | - | - | ١ | - | - | ١ | - | - | - | - | - | - | ٢ |
| زوجة الأخ - شقيق الزوج | ١ | - | - | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ٢ |
| الحفيد - الجدة | ٥ | - | - | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | ١ | - | - | ٧ |
| زوجة الأب - ابن الزوج | - | - | - | - | ١ | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ٢ |
| زوج الأم - ابنة الزوجة | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ١ | - | ١ |
| العم - ابن الأخ | - | ١ | - | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ٢ |
| العمه - ابن الأخ | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ١ |
| الأب - الابن | ٨ | ٦ | ٤ | ٣ | ٢ | ١٠ | ٧ | - | - | ١١ | ٢ | - | ٥ | - | - | - | ٥٨ |
| الابن - الأب | ٤ | - | - | - | ٢ | ٦ | - | ٢ | ٤ | - | - | ١ | ٢ | ٤ | - | ١ | ٢٦ |
| الأم - الابن | ٥ | ٢ | - | - | ٢ | ١٧ | ٢ | - | - | ٩ | ٢ | - | ٤ | - | - | ٤ | ٤٧ |
| الابن - الام | ١١ | - | - | - | ٢ | ٢ | - | ٨ | ٢ | - | - | ١ | ١ | ٩ | - | - | ٣٦ |
| الأب - الابنه | ٤ | ٢ | - | - | - | - | - | - | - | ١ | ١ | - | ١ | - | - | - | ٩ |
| الابنه - الاب | ٨ | - | - | - | ٥ | ٨ | ٢ | ٤ | ٣ | ١ | ٤ | - | ٥ | ٦ | - | ٢ | ٤٨ |
| الأم - الابنه | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ١ | ٢ |
| الابنه - الام | ٦ | - | - | - | ٢ | ٢ | - | ٥ | ١ | - | - | - | ١ | ٥ | - | ٣ | ٢٥ |
| الأخت - الأخ | ٦ | ٢ | - | - | - | ١ | - | - | - | ١ | - | - | - | - | - | - | ١٠ |
| الأخ - الأخ | ٧ | ١ | - | - | ٢ | ٢ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | ١٢ |
| زوج الابنه - الحماه | - | - | - | - | - | ١ | - | - | - | ١ | - | - | - | - | ١ | - | ٣ |
| زوج الابنه - الحما | ١ | - | - | - | - | ١ | - | - | - | - | - | - | - | - | ١ | - | ٣ |
| المجموع | ٨٥ | ١٦ | ٤ | ٣ | ٤١ | ٥٨ | ١٢ | ٢٣ | ١٠ | ٢٧ | ١١ | ٢ | ٢٠ | ٢٥ | ٦ | ١١ | ٣٥٤ |

أكثر الجناة ارتكابا للعنف بأشكالة المختلفة : ٨٥ حالة اعتداء على الأب و ٤٧ حالة اعتداء على الأم فى مقابل ٩ حالات اعتداء الابنة على الاب ، وحالتان فقط اعتداء الابنة على الام .

- يلى الأبناء الذكور الآباء ثم الامهات (٤٨ حالة فى مقابل ٣٦) .
- وفى المرتبة الثالثة نجد الأزواج ثم الزوجات (٣٢ حالة فى مقابل ٢٥) .
- يليها الأشقاء (١٢ حالة) . وجدير بالذكر أن كثرة حالات قتل الأخ لأخية يكون بسبب علاقة محرمة مع زوجتة ، أو خلاف على الإرث .
- وفى نهاية القائمة نجد الجدة فالحما ، ثم زوج الأم وزوجة الإبن ، وشقيق الزوج فالحماة وابن الزوج والزوجة .

٣ - وفيما يتعلق بالمجنى عليهم لم يكن الفرق كبيرا بين الذكور والإناث (٤٨٪ فى مقابل ٥٢٪) . واحتل الأبناء المرتبة الأولى من حيث عدد المجنى عليهم (٧٣ ابنة و ٦٢ ابن) ، يليهم الآباء (٦٧) ثم الأمهات (٤٩) ، وفى المرتبة الثالثة يأتى الزوجات ثم الأزواج (٣٢ ، ٢٥ على التوالى) . وفى المرتبتين الرابعة والخامسة يأتى الأشقاء فيما بينهم (١٢ حالة) والأخ والأخت (١٠ حالات) . يليهم الحفيد (٧ حالات) . وفى نهاية القائمة نجد الحما وزوج الإبنة وشقيق الزوج والحماة وزوج الأم والعم والعمة وزوجة الاب .

٤ - وبالنسبة للعلاقة بين نوع العنف ودرجة القرابة يتضح من الجدول البيانات التالية :

أ - أن أكثر ارتكابا لجريمة القتل داخل الأسرة الأزواج نحو زوجاتهم (١٢ حالة) ، والأمهات نحو أبنائهم الذكور (١١ حالة) . يليهم قتل الإبن لأبية والأب لإبنتة (٨ حالات لكل منهما) . وتأتى فى المرتبة

الرابعة جرائم قتل الأشقاء (٧ حالات) يليهم قتل الزوجات لأزواجهن ، والأمهات لبناتهن والأخوة لأخواتهم (٦ حالات لكل منها) . وفى النهاية نجد حالة واحدة قتل فيها الحما زوج ابنتة .

ب - **وفيما يتعلق بالضرب** فيزداد من الأبناء نحو إمهاتهم (١٧حالة) يليها الأبناء نحو آبائهم (١٠ حالات) ، ثم الاب نحو ابنتة (٨ حالات) ثم ضرب الزوج لزوجتة والأب لإبنة (٦ حالات لكل منها) . ويلاحظ انخفاض حالات ضرب الامهات لبناتهن والأشقاء بعضهم البعض (حالتان لكل منها) ، وضرب الزوجة لزوجها (حالة واحدة) .

جـ - **ولقد بلغت عدد حالات إشعال الحريق** ٤١ حالة بلغت قمتها من الأزواج نحو زوجاتهم (١٣ حالة) ، يليها الزوجات نحو أزواجهن (٧ حالات) ، ثم الاب نحو ابنتة -٥ حالات) . وفى نهاية القائمة نجد الإبن نحو كل من الأب والام ، والأب نحو الإبن ، والأم نحو ابنتها وبين الأشقاء (حالتان لكل منهما) .

د - **اما ظاهرة الطرد** من المنزل فقد بلغت ٢٧ حالة ويتعرض له بصورة مرتفعه الاباء والأمهات من جانب أبنائهم الذكور بوجة خاص (٢٠ حالة) ، يليها طرد الزوجة لزوجها (حالتان) .

هـ - **وقد بلغت حالات التخلص من الأبناء** وهم صغار ٢٥ حالة وتزداد بين الأبناء الذكور من جانب أمهاتهم وبين البنات من جانب أبائهم وأمهاتهم ، وأخيرا نجد تخلص الأب من ابنه (٩ ، ٦ ، ٥ ، ٤ حالات على التوالى) والجدة من حفيدها .

و - **أما الهروب** من المنزل فيزداد بين الأبناء الذكور والبنات بسبب عنف الأمهات وسوء المعاملة (٨ ، ٥ حالات على التوالى) ثم هروب الزوج من

زوجتة ، والابنة من عنف أبيها (٤ حالات لكل منها) .. وحالتان فقط هروب الإبن من أبيه .

ز - **أما عدم الأتفاق** فيعترض له الآباء والأمهات من جانب أبنائهم (٥ ، ٤ حالات) ، والإبنة من جانب والديها وخاصة الأب (٥ حالات فى مقابل حالة واحدة للأم) .

جـ - **أما السرقة** والاستيلاء على المصاغ والممتلكات بالأكراه فقد بلغت ١٦ حالة وهى ترتفع من الأبناء نحو أبائهم (٦ للأب و ٢ للأم) ومن الإبنة نحو الأب والأم كما ترتفع بين الأشقاء خاصة بين الأخ وأختة .

ط - **أما الشجار والسب** فترتفع نسبتة بين الأبناء نحو أبائهم خاصة ثم أمهاتهم .

ى - **وتزداد حالات الشروع فى القتل** من جانب الآباء نحو بناتهم ، يليها شروع قتل الزوجة لزوجها والأبن لأمه وأخيراً الابنة للأم . وغالبا ما يشرع الزوج فى قتل ابنته والأخ فى قتل الأخت بسبب الشك فى السلوك والدفاع عن الشرف .

ك - **أما الاهمال** فتتعرض له الأمهات من جانت الأبناء .

ل - **أما حالات بيع الأبناء** وهم صغا أو رضع فتزداد من جانب الآباء نحو أبنائهم وبناتهم (٤ ، ٣ حالات) وقد يرجع ذلك لهروب الزوجة أو طلاقها . وتقل حالات طرد الامهات لابنائهن وبناتهن (٢ ، ١ على التوالى) .

م - **أما حالات الضرب المفضى إلى عاهة** فقد بلغت ست حالات اثنتان منها من جانب الزوجة وحالة واحدة من

جـانـب الزوج ، وثـلاث حـالات داخـل نسق القـرابة بالمصاهرة :

مـن جانـب الفتـاة لـزوج الأم ، ومن جـانب الحمـاه لزوج الإبنة ، ومن جانـب الحـما لزوج الإبنـة .

و - **أما حـالات الحبس فى المنزل وعدم الإنفاق** فكانت من جـانب الأبناء نحو الآباء فقط .

ن - **أما حالات الانتحار** فقام بها الأبناء بسبب عنف الأم والآب (حـالة لكل منهما) .

تاسعا : القيم والعنف الأسرى فى المجتمع المصرى :

يتضح مـن الدراسة كيف تداخلت القيم التقليـدية الجـديدة ؛ ممـا أدى بدورة إلـى حالة مـن عدم الاستقرار القيمى وتدهور القيم الاجتماعى وإزدياد حدة الصرا ع بينهـا . وقـد انعكس ذلك على سلوك الأفـراد والجـمـاعـات ، كـمـا هـدد العـلاقـات الأسـرية خاصـة بعد انتشار ظاهرة العنف بأشكالة المختلفـة والتـى يكـون الجانى والمجنـى عليـه مـن أسرة واحدة .

إن المجتمع المصرزى يسودة الآن قيم التحديث والمعاصرة الفردية والاستغلالية وقيم التحلل من المسئولية والالتزامات الاجتماعية . كما بدأت تنحسر قيم الصدق والأمانة والتسامح وقيم الرحمة والمودة والعدالة الاجتماعية والانتماء واحترام الذات . وبدأت تظهر قيم تدعم العنف والعدوان والتمرد بهدف تحقيق الرفاهية المادية والكسب السريع والبذخ والاستهلاك .

بدأت ترسخ بين الشبـاب قيم الإتكالية واللامبـالاة ، وتحلل لديهم قـيم احـترام وطاعة الوالدين وكبار السن . ولعل من أخطر المستحدثات على الأسرة والمجتمع ، القيم

التى تسللت إلى عمليات التنشئة الاجتماعية ، حيث بدأت تنحسر قيم الأمومة والرحمة والأبوة وحل محلها قيم الأنانية والكره والعنف نحو الأبناء والبنات .

لقد أصبح العنف متبادلا بين أفراد الأسرة لا يحترم الصغير الكبير ولا يرحم الكبير الصغير ، كما بدأت القيم التى تدعم صلة الرحم تنحسر فى المجتمع المصرى ونحن لا نعمم الظاهرة ، ولكن ناقوس الخطر يدق عندما نرى امرأة متعلمة تضرب أباها بالحذاء حتى يبيع لها ولأخيها ممتلكاته ، وأبناء متعلمون مكتفون ماديا يبيعون أثاث منزل أبيهم ويحرمونه من الطعام والإنفاق علية حتى يستولوا على منزله وعلى معاشة .

إن الأمثلة كثيرة وإن ما ينشر فى وسائل الأعلام لا يغطى ١٠٪ من أحداث العنف الحقيقية خاصة التى لا تدخل فى مجال الجناية أو الجريمة .

كما أن الاحصاءات والبيانات الرسمية عن العنف الأسرى متناقضة ، إذ أنها تعتمد على التقارير التى ترد الى الشرطة ، أو الى الجهات الرسمية التى تبلغ عن عملية التجريم التى تتم داخل الأسرة Intrafamilil Victimization ، أو بناء على بلاغ من الضحية ، علما بأنه فى كثير من الأحيان يتم التراجع عن البلاغ حماية لمكانة الأسرة وحتى لا يتم الإشهار بالأب أو الأم أو بالابناء .

ومن ناحية أخرى نجد أن بعض الأبناء يمنطقون المعاملة القاسية من جانب الآباء والأمهات نحوهم على أساس أن الهدف هو التأديب والتهذيب فيتراجعون عن شكواهم . **وفيما يلى أهم نتائج الدراسة :**

١ - يبلغ إجمالى العينة المختارة للدراسة ٣٠٠ حالة حيث تم تحليل المضمون للرسالة الإعلامية المنشورة فى كل من جريدتى الأهرام والأخبار فى الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٥ وتبين أن هناك تذبذباً فى عدد حوادث العنف بين الزيادة والنقصان

٢ - احتل الريف المصرى النسبة المرتفعة فى عدد حوادث العنف الحادثة فيه ، وزادت حالات العنف فى ريف الوجة البحرى عن الحالات المسجلة فى ريف الوجة القبلى .

٣ - فيما يتعلق بحوادث العنف التى حدثت فى القطاع الحضرى اختصت إحتلت القاهرة بالنصيب الأكبر منها ، ثم تلتها محافظة الاسكندرية ثم السويس ثم بورسعيد . ومن الطبيعى أن تحتل القاهرة النسبة المرتفعة من حوادث العنف الاسرى لاعتبارات متعددة من أهمها :

أ - الكثافة السكانية المرتفعة بها وتختلف بعض المناطق من حيث مستوى الخدمات والظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذة المناطق .

ب - انتشار العشوائيات التى تعانى من الحرمان وعدم توفر ضرورات الحياة اليومية ، فضلا عن صعوبة المواصلات والصرف الصحى وغيرها . هذا إلى جانب زيادة حدة الخلافات الأسرية فى هذة المناطق نتيجة للضغوط الاقتصادية ، وتدنى مستوى المعيشة وانخفاض التعليم وزيادة حدة الصراعات الزوجية ، والصراع بين الآباء والأبناء نتيجة لغياب الضبط الاجتماعى الفعال وانتشار قيم (الماكيزمو) بين المراهقين .

٤ - ان تقلص حجم ظاهرة العنف في الاسرة فى كل من السويس وبورسعيد والعريش لا يعني ان هذه المجتمعات تتسم بالاستقرار والتضامن الاجتماعي وقوة الضبط الاجتماعي. ولكن قد يرجع ذلك إلى ان الخلافات الزوجية والعائلية رغم كثرتها قد تحل بطريقة ودية من خلال الاسرة او لجان الصلح او حتى من خلال السلطات الرسمية. ولذلك لا يعلن عن حوادث العنف الأسرى إلا عندما لا يمكن التستر عليها.

٥ - وفيما يتعلق بأنواع وأشكال العنف داخل الاسرة المصرية ومدى شدته نجد ان جرائم القتل تأتي في المقدمة يليها الضرب ثم الحرق العمد وإشعال النار في المنزل او الزراعات أو في الأفراد بدافع الانتقام أو الدفاع عن الشرف او التستر على جريمة قتل. هذا النوع من العنف داخل الاسرة المصرية الى جانب الضرب المحدث للعاهة والشروع في القتل والسرقة بالاكراه على هذا يوضح ان أفراد الاسرة اصبحوا يلجأون للايذاء البدني لتسوية المشاكل الأسرية ومشاكل الارث وخلافه.

اما باقي مظاهر العنف مثل الطرد ورمي الابناء واهمالهم وعدم رعايتهم واهمال الآباء والأمهات وعدم الانفاق عليهم ورعايتهم صحيا عند الكبر كل هذه المظاهر تدل على القسوة وتحجر الضمير لدى الآباء والأمهات تجاه أبنائهم (خاصة في مرحلة الطفولة) والأبناء تجاه أبائهم وأمهاتهم.

٦ - وفيما يتعلق بالعلاقة بين العنف الأسرى والنوع نجد ان الذكور أكثر إستخداما للعنف بأشكاله المتعددة من النساء. بلغ عدد الجناة من الذكور ٢٤١ في قابل ١١٣ للاناث. كما ان الذكور أكثر إقبالا على أشكال العنف التي يمكن تجريمها مثل القتل او الشروع فيه والضرب المفضي الى حدوث عاهة والحرق والسرقة.بينما يعد العدوان اللفظي الوسيلة السريعة للزوجة لتفريغ العدوان المكبوت والقهر. ولذلك يعد العدوان اللفظي من جانب الزوجة بديل عن العدوان البدني نحو زوجها. وهو امر مرفوض ثقافياً ودينياً.كما إحتل الابناء الذكور النصيب الأكبر من حيث كونهم جناه وكمجني عليهم، يليهم الآباء الذين يمارسون العنف أكثر مع زوجاتهم ثم ابنائهم الذكور ثم بناتهم. اما الزوجات والبنات فيمارس عليهن العنف بواسطة الأزواج والآباء والأشقاء. ويتضح من ذلك انتقال العنف عبر الاجيال وان العنف يتم تعلمه داخل الاسرة منذ الصغر.

٧ - فيما يتعلق بالدوافع التى تؤدى إلى إرتكاب العنف داخل الاسرة المصرية خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ إحتلت الخلافات الأسرية النصيب الأكبر يليها الخلافات المالية ثم الإنتقام ثم الضغوط الاقتصادية والإجتماعية المتمثلة فى العجز عن الانفاق والفقر، بالاضافة الى التفكك الأسرى عند الطلاق وهجر الأب او الأم. وقضايا الشفعة والحضانة، أو زواج الأب بأخرى. كما يرجع دوافع إرتكاب العنف إلى الشك فى سلوك الإبنة او الزوجة، او الحمل السفاح وسوء المعاملة يليها البخل وعدم الانفاق على أفراد الاسرة: الزوجة والأبناء والآباء والأمهات. ومن دوافع العنف أيضا إدمان المخدرات والكحوليات ودوافع إرضاء الزوجة الثانية او الغيرة.

ويتضح من الدراسة ان خوف الأزواج والآباء والأشقاء على الزوجة أو الأم او الأخت يرجع الى خوفهم من العلاقات الغير شرعية ومن الشائعات والخوف من الفضيحة لذلك يلجأون الى الضرب والتأديب والاهانة. كل ذلك يعكس الدوافع الثقافية لإرتكاب العنف داخل الأسرة المصرية.

٨ - فيما يتعلق بدرجات القرابة وحوادث العنف الأسرى إحتلت جرائم عنف الأمهات نحو أبنائهم الذكور المرتبة الأولى، يليها جرائم العنف التى يرتكبها الأبناء نحو الأمهات، يليها جرائم عنف الابناء الذكور نحو آبائهم: ثم تتساوى فى المرتبة الرابعة جرائم عنف الأمهات نحو بناتهن وجرائم الأزواج نحو زوجاتهم، يليها جرائم الآباء نحو أبنائهم الذكور. وأخيرا جرائم الآباء نحو بناتهم. كما نجد للخلافات بين الأصهار وبين أولاد العمومة والخؤولة تأثير كبير على حوادث العنف الأسرى.

٩ - من أكثر الفئات إرتكابا لجريمة القتل داخل الاسرة الأزواج نحو زوجاتهم والأمهات نحو أبنائهم الذكور، يليهم جرائم الإبن نحو أبيه والأب نحو إبنته. يليهما جرائم قتل الأشقاء، فالزوجات لأزواجهن والأمهات لبناتهن والاخوة لأخواتهم. بالاضافة الى قتل الأحفاد من قبل اجدادهم وجداتهم.

- اما الضرب المحدث للعاهة فيزداد من الابناء الذكور نحو أجدادهم، أمهاتهم ثم ابائهم، كما ترتفع حالات العنف اللفظى من الابناء نحو أبائهم، ومن الزوجات تجاه ازواجهم.

- اما السرقة والاستيلاء على الممتلكات فترتفع بين الأشقاء خاصة بين الأخ وأخته، وتزداد حالات استيلاء الابناء على ممتلكات أبائهم

وأمهاتهم. وجدير بالذكر أن هذه الظاهرة لم يستثنى منها الابناء والبنات المتعلمين على أعلى المستويات وذوى الدخول المرتفعة فمن بين الابناء والبنات من هم حاصلين على درجة الدكتوراه ويعملون بالجامعة ، كما ان احد الأبناء بمرتبة وزير. كما يتعرض الآباء للطرد والاهمال وعدم الانفاق من جانب أبنائهم وبناتهم.

- اما الحرق العمد فترتفع نسبته بين الأزواج نحو زوجاتهم ثم بين الزوجات نحو أزواجهن.

- تنعكس الخلافات بين الأزواج والزوجات على الابناء الذين يتعرضون للاهمال والطرد واحيانا البيع بل ان بعض الأمهات يرمين أبنائهم الذكور للتخلص من مشاكلهم خاصة فى حالة عدم وجود الأب.

١٠ - وفيما يتعلق بحالات القتل نجد أن بعض الزوجات يلجأن لقتل الزوج بهدف الزواج من أخر، واحيانا يكون شقيق الزوج. فالخيانة الزوجية تدفع الزوجة للتخلص من زوجها بالقتل أم الحرق أو التسميم. كما أن الزوج الذى يكتشف خيانة زوجته قد يقوم هو بقتلها أو حرقها.

١١ - ان معظم الأطفال فى مستويات العمر المختلفة حتى بداية مرحلة البلوغ يتعرضون للايذاء من الآباء والأمهات. وبالطبع ليس كل الآباء متعسفين مع إبنائهم ولكن الصفع الشديد والمتكرر للأبناء يعد من مظاهر العنف وهو يسود أكثر فى الاسرة المتصدعة. وكلما زاد عدد الابناء فى الاسر التى تعانى من الضغوط الاقتصادية وبطالة رب الاسرة كلما تعرضوا للايذاء البدنى. وفى الدراسة الراهنة توجد علاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية (التعليم - الدخل - المكانة - المهنة للأب والام) وبين الاساءة اللفظية والبدنية المتكرر للأبناء. بمعنى أنه كلما إنخفض المستوى الاقتصادى الاجتماعيى للأسرة كلما تعرض الابناء للايذاء المتكرر. وفى كثير من الاحيان يكون الضرر من جانب الام على الابناء بسبب غياب الأب عن الاسرة بصفة مؤقتة او دائمة، نتيجة للطلاق أو الانفصال أو الهجر.

١٢ - رغم ان البيانات التى وردت فى صحيفتى الأهرام والأخبار تفتقر للكثير من التفاصيل التى تتعلق بالحالة التعليمية والمهنية للجانى والمجنى عليه ودوافع الجريمة وملابستها إلا أنه أمكن الوصول الى بعض النتائج التى تتمثل فى :

أ - زياد حالات العنف داخل الاسرة المصرية ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض فعدد كبير من الذكور سواء كانوا جناه او مجنى عليهم، يعملون فى الزراعة او بالعمل الحرفى أو قيادة السيارات أو عامل غير ماهر أو حارس. وينعكس ذلك بالطبع على مستوى التعليم الذى كان مقدما بين البعض. وان كان بعض الجناه والمجنى عليهم ذوى تعليم متوسط او تعليم صناعى. بعض آخر من الجناة كانوا متعلمين تعليما عاليا ذكورا وأناثا إثنان من الجناه كانوا أساتذة فى الجامعة واحدهم كان طبيبا وأخرى كانت محامية.

ب - وعن علاقة نوع العنف بمستوى التعليم او المهنة نجد انتشار عمليات الضرب والطرد وعدم الإنفاق والرعاية والاستيلاء على الممتلكات تزداد بين الجناة المتعلمين. وتكون عمليات العنف تجاه الآباء والأمهات بهدف الاستيلاء على الثروة او الشقة التى يوجد بها الآباء او الأمهات وجدير بالذكر ان مشكلة الاسكان ترتبط بمظاهر العنف الأسرى فالابن الذى يطرد أمه او ابيه من الشقة لكى يتزوج فيها، والأبناء الذين يضربون أباهم لأنه يرفض توزيع ثروته عليهم فى حياته. وللأسف ان هذا يحدث من أفراد متعلمين تعليما عاليا، ويمتهنون مهنا ذات دخول عالية. لقد انعدمت الرحمة فى قلوبهم وبدلا من الامتثال لقول الله تعالى: "ولاتنهرهما ولا تقل لهما أف" يقذفون بآبائهم فى الطريق او يحجرون عليهم.

**عاشراً: مناقشة نتائج الدراسة فى ضوء التحولات البنائية للمجتمع المصرى منذ الثمانينات:**

اعتمدت الدراسة فى تحليلها الاجتماعى للنتائج التى تم استخلاصها من عملية تحليل المضمون لحوادث العنف الأسرى كما وردت فى صحيفتى الأهرام والأخبار خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ اعتمدت على مسلمة مؤداها ان اى ظاهرة إجتماعية تعد إنعكاسا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائد فى المجتمع. خاصة وان نسق الاسرة يشكل مع الانساق الاجتماعية منظومة متكاملة تخدم النظام الاجتماعى العام. وبالتالى فإن اى مشكلة إجتماعية تكون مرتبطة بما يسود المجتمع من تحولات إقتصادية واجتماعية وثقافية خلال المرحلة التاريخية التى ظهرت فيها. وأن تكون لها علاقة مباشرة بغيرها من المشكلات السائدة فى

المجتمع بوجه عام. وبناء على ذلك ستحاول الباحثة تفسير نتائج الدراسة فى ضوء التغيرات البنائية التى يشهدها المجتمع المصرى منذ أواخر الثمانينيات وإنعكاسها على المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى تمت وترعرعت فيه مشكلة العنف الأسرى Family Violence. فقد شهدت هذه المرحلة توسعا فى عمليات الاستثمار والتصنيع والتعليم والتحضر، كما شهدت تغلغا للقطاع الخاص فى كثير من المجالات الخدمية خاصة التعليم والعلاج، كما ان دخول مصر فى فلك النظام الرأسمالى العالمى اثر على البنية الداخلية للمجتمع المصرى وعلى أنساقه الاجتماعية، ونسق القيم السائدة فى المجتمع. فقد أدى إرتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار إلى تدهور مستوى معيشة أصحاب الدخول الثابته كالموظفين ومحدودى الدخل، بينما إستفاد اصحاب الدخول المتغيرة، كالتجار والمقاولين والمستثمرين وغيرهم ممن تتزايد دخولهم مع إرتفاع الأسعار (العيسوى ، ١٩٨٤). ومع التقلص الكمى والكيفى فى قطع الاسكان الاقتصادى والتعليم الحكومى والمستشفيات الحكومية ومع زيادة البطالة، إزداد التفاوت الطبقى الذى وصل الى حد التناقض. ويؤكد ذلك تقرير اليونيسيف لعام ١٩٨٩ الذى يتضمن ان ٤٠٪ من أصحاب الدخول الدنيا يحصلون على ١٦,٥٪ فقط من الدخل القومى فى حين يحصل ٢٠٪ من أصحاب أعلى الدخول على ٥٠٪ تقربا.

وإلى جانب تدهور النسق الاقتصادى زيادة نسبة محدودى الدخل فى المجتمع المصرى، تأثر النسق الثقافى بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية وتضمن نسق القيم الاصيل قيما جديدة تؤكد على الانانية والفردية والسلبية واللامبالاة، بدلا من التعاون والمشاركة والولاء والانتماء للأسرة والمجتمع. فضلا عن سيادة قيم الاستهلاك وقيم الملكية والكسب السريع (نعيم احمد، ١٩٨٣). وإنعكست هذه الثقافة على قيم العمل والتعليم وقيم التراحم والمودة بين الازواج والزوجات، وبين الآباء والأبناء، وبين الاخوة والأخوات . **هل إنقطعت أوصال الاسرة المصرية وتفككت مقوماتها نتيجة لتغير القيم الثقافية والاجتماعية ونتيجة للتغيرات الديموجرافية والاقتصادية والسياسية ومظاهر التحضر السريع؟**

**يمكننا ان نحدد بعض مؤشرات التغير فى القيم الاجتماعية والثقافية فيما يلى:**

كانت الاسرة قوة تتصدر جميع القوى الأخرى فى تطبيع الأبناء علـى قيم ومعايير الجماعة فى جو يسوده المصلحة الجمعية وتتلاحم فيه الأفراد مـع بنيتها. ولم تكن للأفراد مصالح تتعارض مع مصلحة الاسرة، لذلك استطاعت الاسرة إعداد أجيال عديد تتسم بالولاء والانتماء للأسرة والمجتمع. هذه المنظومة المتكاملة إتسمت بالشرعية المبنية على التجانس الثقافى والاجتماعى لفئات المجتمع، وبنسق قيمى يتسم بالاصالة يدعم قيم التراحم والاحترام والطاعة بين الآباء والأبناء والاحفاد، وبين الاخوة والاخوات ويرفض اى مظهر من مظاهر العقوق ولو كان بسيطا.

ان التغيرات السياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع أحدثت تأثيرا غير مباشر على الاسرة، كما ان التحديث والتحضر جرفا الاسرة الى تحولات سريعة فى ايقاعها هددت استقرارها. كما تداخلت القيم والمعايير الثقافية وإزدادت حدة الصراع القيمى بين الجديد والقديم، مما إنعكس على الفئات الاجتماعية المختلفة . كما حدثت تحولات سريعة فى مجال الاقتصاد والتعليم والإعلام ودور المرأة فى المجتمع صاحب ذلك قيم جديدة تحمل فى طياتها بعض السلبيات التى تهدد الاستقرار الاجتماعى والعائلى. ولم يعد دور ومكانة أفراد الاسرة معرفا بوضوح كما كان من قبل، وفقدت الاسرة دورها فى حماية التراث الثقافى فى مواجهة الغزو الثقافى الآتى مع ثورة المعلومات والشبكات الفضائية. كما فرضت السياقات الحضرية الجديدة تعديلات كبيرة فى ادوار الأمومة والأبوة والاخوة والجوار والصداقة. الامر الذى هدد شبكة العلاقات الأسرية والقرابية كما تقلصت الإنتماءات والولاءات العائلية وتحول النمط الجمعى الذى كان ينمو فى ظله الأحفاد الى نمط فردى مستقل. وزادت المسافات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد الاسرة الواحدة وتزايدت معه الأحقاد والغيرة بدلا من الحب والمودة. وتضاءلت فرص الاتصال بين الاهل والأقارب والمعارف، مما أدى الى ضعف مظاهر التضامن والتأييد الاجتماعى Social Cohesion Support .كما تضاءل التزام أفراد الاسرة بمسئولياتهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ازاء اقاربهم وأهليهم (ابراهيم ، ١٩٧٤: ١٠٨).

ومن ناحية أخرى فشلت المؤسسات التعليمية والثقافية فى الارتقاء بالانسان المصرى وتهيئة الظروف المناسبة لتحفيزه ، مما أدى الى زيادة التسرب من التعليم والارتداد الى الأمية وزيادة اعتماد الأبناء على الآباء لتوفير حاجاتهم الأساسية وتزعزت القيم التى تقوم على سيادة الأسرة والجماعة.وأصبح تكامل

الفرد مهدداً بسبب تزعزع الضوابط الأخلاقية وتقلص القيم الدينية عند بعض الفئات والتركيز على العلمانية. فضلاً عن الاتجاه نحو تحقيق الذات فى العمل وفى المجتمع بغض النظر عن المصلحة الأسرية والمجتمعية.

ان التغير المادى بعد قرارات الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات والرفاهية المفاجئة التى تعيشها بعض الأسر منذ نهاية الثمانينات ومع دخول مصر فى فلك النظام الرأسمالى العالمى، أثر على تكوين الفرد وبناء شخصيته وتصوراته ومواقفه ونسق قيمه. وعلى المستوى الأسرى والمجتمعى ظهرت العديد من المشكلات الأجتماعية والصراعات الأسرية، فقد كان التغير المادى المتعاظم بمثابة الصدمة لبعض الأفراد والفئات الاجتماعية خاصة المتعلمة مما أدى الى زيادة حالات التوتر والقلق والانحراف والاضطرابات السلوكية، وغير ذلك من مظاهر عدم التكيف. فضلا عن المواجهة الصريحة والمعلنة بين الآباء والأبناء الذين اصبحوا يتهمون آبائهم بعدم الطموح وتقصيرهم فى إشباع الحاجات الأساسية من تعليم عال وترفيه وزواج ومسكن وخلافه.

رغم انه من الصعب تقييم مدى التغير فى القيم لأنها تأخذ عشرات من السنين للتحقق من تغيرها وعلاقة هذا التغير بالعنف الاسرى، الا أن نتائج الدراسة الراهنة تعطى إنطباعا متشائما حيث توجد علاقة قوية بين عمليات التحديث والتحول الاقتصادى والمادى السريع وبين فساد وتحلل القيم الأسرية التقليدية Deterioration of Traditional Family Values . ان الاسرة المصرية الحديثة تختلف عما كانت عليه فى الماضى من حيث البناء والوظيفة، كما تغيرت مكونات الوحدة السكنية نتيجة لأزمة الاسكان وارتفاع تكلفته بالنسبة للشباب المقبل على الزواج، فضلا عن ارتفاع سن الزواج للذكور والاناث، وزيادة عدد الأفراد الذين لم يتزوجوا على الاطلاق وتعدوا سن الخامسة والثلاثين او الاربعين.

ومن حيث حجم الاسرة وأنماط العلاقات الأسرية تبين من الدراسة تعدد أشكال الاسرة فبعضها نووى والبعض الأخر ممتد أو مركب نتيجة لتعدد الزوجات.

اما العلاقات الأسرية بين الآباء والأبناء أو بين الإخوة والأخوات فتعتبر عوامل حاسمة فى إثارة العنف او الحد منه كما يتضح من الدراسة. حيث تبين وجود أربعة أنماط من الاسرة موزعة حسب نوع العلاقة الأسرية السائدة وهى:-

١ - العلاقة بين الآباء والأبناء تتسم بالحرية والديموقراطية.

٢ - العلاقة بين الاخوة والأخوات تتسم بالمساواة.

٣ - العلاقة بين الآباء والأبناء تتسم بالتسلطية والتشدد مما يهدد للعنف داخل الاسرة.

٤ - العلاقة بين الاخوة والأخوات تتسم بالتفرقة بين الأشقاء وبين الاخوة والأخوات مما يسهل ممارسة العنف.

وفيما يتعلق بمكانة المرأة فى الاسرة نجد ان الاسر ذات الجذور والقيم الاصيلة لديها قيما واتجاهات نحو سيطرة الرجل. ومازالت الاسرة المصرية تتسم بالتفرقة والمفاضلة بين الابناء لصالح الذكور وعلى حساب الاناث مما يدفعهن الى الهروب او الانحراف او الاعتداء على الاب او الام او الاخ للتعبير عن القهر ومشاعر الاحباط.

وبذلك يتضح ان العنف يرتبط بالقيم الثقافية التى تضع الرجل على قمة التدرج الهرمى للسلطة فى الاسرة. ويتضاعف عنف الرجل فى الاسرة ويلجأ الى الايذاء البدنى والنفسى كلما افتقد المصادر التى ترفع من مكانته وهيبته داخل الاسرة بسبب إنخفاض دخله او بطالته او بسبب المرض وخلافه.

وقد يلجأ الآباء والأمهات الى العنف بإعتباره وسيلة من وسائل التكيف مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسي غير المحتملة داخل الاسرة مثل التربية القاسية والمتشددة والايذاء البدنى كوسيلة للتأديب أو للتفاهم بين الزوجين أو بين الاخوة والأخوات.

فى ظل هذه البيئة الأسرية يتعلم الفرد سلوك العنف من أبوية عن طرق معايشته لهذا السلوك داخل الاسرة سواء كان لفظياً او بدنياً.

ولعل أبرز التحولات التى عرفتها الاسرة المصرية هو ميل أفرادها إلى الاستهلاك ، وتغير نظرتهم الى الزواج والتفكك النسبى فى الروابط الأسرية والأخذ بمظاهر الحياة الحديثة. كل هذا لا تنفرد به المدن عن الريف لقد أصبح أهل القرى يتعلمون من التلفزيون والفيديو أساليب الحياة الحديثة وأصبح لهم طموحات وتطلعات مادية ذكورا واناثا والدليل على تأثر الريف المصرى بالتحولات الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى أن الزوجات والأبناء أصبحت لهم تطلعات مادية مما يزيد من حدة الخلافات الأسرية والعنف الاسرى فى الريف المصرى كما يتضح من الدراسة.

لقد فقدت الاسرة هيبتها كما فقدت رقابتها على أفراد الاسرة وان عنف الابناء يعنى أن هناك خلل بين إحتياجات الشباب وبين ما تقدمه الاسرة وما يقدمه المجتمع لهم.

- كما يرجع العنف الأسرى الى أزمة العلاقة بين الآباء والأبناء. صحيح ان الضغوط الاقتصادية وزيادة البطالة وإنحدار المستوى الثقافى من العوامل المساعدة على حدوث العنف ولكن الاسرة تلعب دوراً كبيراً فى هذا المجال. لقد نتج عن تعليم الأباء وهجرتهم الى المناطق الحضرية للعمل والاستقرار بها زيادة المسافة الاجتماعية وتضاؤل فرص الإتصال بين الأهل والأقارب، كما زادت الفروق الاقصتادية بين أفراد الاسرة الواحدة. فليس غريبا ان تضعف الروابط الأسرية ويضعف التضامن الاجتماعى، ويتضاءل التزام أفراد الاسرة بمسئولياتهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تجاه أقاربهم وأهليهم (ابراهيم ، ١٩٧٤).

- من ناحية اخرى مع تعليم المرأة وزيادة فرص العمل امامها ضاقت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى فصلتها عن الرجل سنين طويلة مما أدى الى زيادة فرص الحوار والنقاش والمشاركة فى إتخاذ القرار. ولكن استمرار النظرة الدونية للمراة والخوف من إنحراف الفتاة او الإعتداء عليها جعل الأب والأخ واحيانا الام فى شك دائم فى سلوك الفتاة مما يعرضها للاهانة والمهانة. ويتضح من الدراسة ارتفاع حوادث العنف التى يرتكبها الإخوة على أخواتهم واحيانا الام على ابنتها.

- يرجع زيادة جرائم القتل أو الشروع فيه بين الرجال لما يفرضه عليهم المجتمع من مسئوليات تتعلق بالحفاظ على الشرف وكذلك تزداد جرائم دفع العار والخيانة الزوجية. اما عنف الاناث فيتمثل فى الغيرة والانتقام من الزوج بسبب زواجه من أخرى، أو للتخلص منه للزواج بعشيقها الذى يكون أحيانا شقيق الزوج. أو للتخلص من الأطفال المرضى عقلياً او المولودين سفاح او للانتقام من الزوج الذى طلق زوجته.

ان استمرار مشكلة العنف الاسرى وتفاقمها يوما بعد يوم يعكس بنى داخلية تعانى من ضغوط اقتصادية واجتماعية وثقافية ناتجة عن عوامل داخلية وخارجية لا يمكن تجاهلها عند مواجهة المشكلة وإيجاد الحلول لها سواء من جانب الباحثين او المسئولين خاصة ان الاسرة المصرية لم تنل الاهتمام الكافى

كوحدة فى حد ذاتها حيث ان السياسات التى تم تبنيها ركزت على فئات بعينها محاولة الارتقاء بها مثل الأطفال والشباب والنساء والمسنين بينما يجب ان تتكامل السياسات الاجتماعية بحيث تنسجم مع المحيط الاسرى.

# المراجع

## المراجع العربية :


١ - ابراهيم ( ايمان محمد محمود ) ١٩٨٩ : سيكولوجية فعل العنف ، دراسة اجتماعية نفسية مقارنة لقتل الازواج والزوجات رسالة ماجستير - جامعة عين شمس .

٢ - احمد ( سمير نعيم ) ١٩٩١ : المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف السياسى : مؤتمر الدين فى المجتمع العربى ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة .

٣ - ———— ١٩٨٢ : اتساق القيم الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٨ ، يونيو، القاهرة .

٤ - إسماعيل ( محمد عماد الدين ) وآخرين ١٩٧٤ : التنشئة الاجتماعية للطفل فى الأسرة العربية ، دار النهضة المصرية ، القاهرة .

٥ - اكدر ( كرستين ) ١٩٧٩ : العنف والنوع والتغير الاجتماعى ، ترجمة سحر الموارى ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية عدد ٣٧ اكتوبر .

٦ - الألفى ( رمضان ) ١٩٩٢ : تاثير أفلام العنف على الشباب والمجتمع ، مجلة الأمن العام ، عدد ١٢٧ اكتوبر : ٢٧ - ٣٦ .

٧ - اليز ( بولدنج ) ١٩٧٩ : المرأة والقهر الاجتماعى ، ترجمة حسين فوزى النجار ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية عدد ٢٧ ، اكتوبر - ديسمبر : ٩٤ - ١٠٥ .

٨ - بركة ( عبد الفتاح ) ١٩٩٢ : القيم الاجتماعية ، فى أصول السلام الاجتماعى فى الاسلام ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين ٤٩ - ١٥٢ .

٩ - جابر ( جابر عبد الحميد ) الشعبينى ( محمود لطفى ) ١٩٦٢ : النمو النفسى والتكيف الاجتماعى ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٠- الجميل ( شوقى سامى ) ١٩٩٠: مشاهدة العنف فى بعض برامج التلفزيون وعلاقتها ببعض مظاهر السلوك العدوانى لدى الاطفال المشاهدين : رسالة ماجستير (غير منشورة ) قسم علم النفس - كلية الآداب ، جامعة الزقازيق .

١١- حسين ( محى الدين أحمد ) وآخرين ١٩٨٣: أساليب تنشئة الأسرة المصرية لفتياتها الجامعيات وعلاقتها بسلوكهن العدوانى واتجاهاتهن التسلطية ، فى دراسات فى شخصية المرأة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة .

١٢- ———————— ١٩٨٣ : السلوك العدوانى ومظاهره لدى الفتيات الجامعيات، فى دراسات فى شخصية المرأة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ٧٧ - ١٢١ .

١٣- خان ( رشيد الدين ) ١٩٧٩ : العنف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ترجمة راشد البراوى ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، عدد ٣٧ ، اكتوبر : ١٣٠ - ١٥٤

١٤- الدورى ( عدنان ) ١٩٨٧: دور الإعلام فى توجيه الشباب ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض .

١٥- خليفة ( عبد اللطيف ) ١٩٩٢ : ارتقاء القيم ، عالم المعرفة ، الكويت .

١٦- زهران ( حامد عبد السلام ) سرى ( أحلام محمد ) ١٩٨٥ : القيم السائدة والقيم المرغوبة فى سلوك الشباب : بحث ميدانى فى البيئتين المصرية والسعودية ، الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، القاهرة .

١٧- الساعاتى ( حسن ) ١٩٨٩ : الشباب والعنف والدين ، المؤتمر العربى للمجموعة الأوربية العربية للبحوث الاجتماعية ، مكتبة الانجلو . القاهرة .

١٨ - السيدة ( نادية رجب ) ١٩٩٢ : جريمة العنف عند المرأة ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) كلية الدراسات الانسانية جامعة الأزهر ، القاهرة .

١٩- الشناوى ( محمد محروس ) ١٩٨٨ : جريمة القتل داخل العائلة دراسة نفسية اجتماعية من واقع الجرائم فى الصحف المصرية ،المجلة العربية للدراسات الأمينة ، المجلد الرابع ، عدد ٧ ، المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض .

٢٠- الصيرفى ( إيمان السعيد ) ١٩٩٠ :مظاهر العدوان لدى الاطفال الذكور وعلاقتها بعمل الأم ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس القاهرة .

٢١- عبد الوهاب ( ليلى ) ١٩٩٢ : سوسيولوجية الجريمة عند المرأة دراسة حالة لقاتلات الأزواج ، مركز البحوث العربية ، القاهرة .

٢٢- عبد الوهاب ( ليلى ) ١٩٩٢ :العنف الأسرى ، دراسة نظرية وميدانية على العنف الموجه ضد المرأة ، مركز البحوث والدراسات القانونية القاهرة .

٢٣- عبد المحسن ( يسرى ) ١٩٩١: الجوانب النفسية فى إساءة استعمال الطفل ، فى أعمال مؤتمر انتهاك الطفل ، جامعة القاهرة ، كلية الطب ، مركز التعليم الطبى القاهرة .

٢٤- عبد المعطى ( عبد الباسط ) ١٩٧١ : " بعض مظاهر صراع القيم فى أسرة قروية مصرية " ، المجلة الاجتماعية القومية العدد ١ ، القاهرة : ٧١ - ٨٦ .

٢٥- عليان ( ابراهيم أحمد السيد ) دراسة العلاقة بين القبول /الرفض الوالدى وتوكيد الذات العدوانية لدى المراهقين ، علم النفس ، عدد ٢٧ ، يوليو ، أغسطس ، سبتمبر : ٩٠ - ٩٢ .

٢٦- غيث ( محمد عاطف ) ١٩٧٩ : قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

٢٧- العوجى ( مصطفى ) ١٩٨٥ : التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف . المركز العربى للدراسات الأمنية للتدريب ، الرياض .

٢٨- فراج ( فراج سيد محمد ) ١٩٩١: العوامل الاجتماعية لظاهرة العنف بين طلبة الجامعات ، رسالة دكتوراه ( غير منشورة ) قسم الاجتماع - كلية الآداب ، جامعة المنيا .

٢٩- فيليب ( برتو ) ١٩٨٥ : العنف والمجتمع ، ترجمة الياس زحلاوى ، الموسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت .

٣٠- كاظم ( محمد ابراهيم ) ١٩٧٠ : التطور القيمى وتنمية المجتمعات الريفية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، القاهرة : ٣ - ٢٤ .

٣١- ليلة ( على ) ١٩٧٦ :ظاهرة العنف فى المجتمع المصرى فى العنف الجماهيرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

٣٢ - ———— ١٩٧٦ : ظاهرة العنف فى المجتمع المصرى : تحليل اجتماعى تاريخى لإحصاءات العنف ١٩٦٦ - ١٩٧٤ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

٣٣- مبارك ( صفوت حامد ) ١٩٩٢ : الروابط والعلاقات الاجتماعية ، فى أصول

النظم الاجتماعى فى الإسلام ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين : ١٥٦ - ٢٣٥ .

٣٤- مرسى ( كمال ابراهيم ١٩٨٥ : سيكولوجية العدوان ، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢٢ ، الكويت .

٣٥ - المغازى ( ضحى عبد الغفار ) ١٩٩٣ : العنف الأسرى : رؤية سوسيولوجية ، مؤتمر الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى - كلية الخدمة الاجتماعية - فرع الفيوم ٢١-٢٣ ابريل .

٣٦- نصر ( سميحة ) ١٩٨٦ : السمات الشخصية المميزة للعدوانيين وانساقهم القيمية، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة عين شمس القاهرة.

٣٧- نصر ( سميحة ) ١٩٩٤ : العنف فى المجتمع المصرى : دراسات العنف ، ببلوجرافيات شارحة للدراسات العربية ، الجزء الأول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

٣٨ - نصر ( سميحة ) ١٩٩٥ : جرائم العنف عند المرأة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

## المراجع الأجنبية


1. Bengston, Vl. (1973): Values, Personality and Social Structure "American Behavioral Scientist, Vol. 16, No.6: 880-912.
2. ____________ (1975): "Generation and Family Effects in Value socialization "American Sociological Review, Vol. 40: 398-371.
3. Coleman, JW. and Cressey, DR. (1987) Social Problems (NY: Harper and Pow, Publishars).
4. Cumming, EM., Iannotti, R.J. and Zahn-Waxler, C. (1989): Aggression between Peers in Early Childhood, Child Development, Vol. 16: 887-895.
5. Dunford FW., Huizenga, D. and Elliott, DS. (1990). the Role of Arrest in Domestic Assult, Criminology, 28: 183-206.
6. Ferraro, K. (1989) Policing Domestic Violence, Social Problems, 36 (1):61-74.
7. Gelles, RJ (1976). Abused wives: Why do they Stay? Journal of Marriage and the Family, 38: 659-668.
8. ________(1993) Constraints Against Family Violence, American Behavioral Scientist, Vol. 36 No. 5: 575-586.
9. Gil, GD. (1970) Violence Against Children, (Cambridge, Mass: Harverd Univ. Press): 113 - 114.
10. Gundelach, P. (1994): "National Value Differences: Modernization or Institutionalization". International Journal of Comparative Sociology, Vol. 35: 37-38.
11. Hay, DF. (1984). Social Conflict in early Childhood, Child Development , 53: 109 - 113.

12. Heide, KM. (1992) How a legacy of Child Abuse Leads to Homocide, Psychology Today.

13. Hirschel, J.D., Hutchison , IW. and Dean, CW. (1992). The Failure of Arrest To Deter Spouse Abuse. Journal of Research in Crime and Delenq ueny, Vol. 29 No. 1 (teb) : 7-33.

14. Kessler, RC. and Magee , WJ. (1994). Childhood Family Violence and Adult Recurrent Depression Journal of Health and Social Behavior Vol. 35(March): 13-27.

15. Kluckhohn, C. (1952)" Values and Value orientation in the Theory of Action in T. Parsons and E. Shils (eds). Toward a General Theory of Action (Cambridge: Harvard Univ. Press).

16. Maccoby, EE. , Jacklin, C.N. and Ruff, H.A. (1990). Sex Differences in Aggression, Child Development, 51: 964-980.

17. Rokeach, S.Z. (1973) "Values and Violence: The Test of 5 Subculture of Violence Thesis," American Sociological Review, 38: 376 - 749.

18. Morris, C. (1956) Varieties of Human Values (Chicago: Univ. of Chicago Press.)

19. Shmidt, JD. and Sherman LW. (1993). Does Arrest Deter Domestic Violence ? American Behavioral Scientist, Vol. 36 No. 5: May 601-609.

20. Steinmetz, S(1980). Women and Violence. American Journal of Psy chotherapy, 34 (3): 334.

21. Straus, MA. (1979). Measuring Intrafamily Conflict and Violence. Journal of Manriage and the Family: 41: 75 -88.

22. Straus, MA. and Sweet,S. (1992). Verbal Symbolic Aggression in Couples. Journal of Marriage and the Family, 54 (May): 346-357.

23. Williams, R. (1992). Social Sources of Marital Violence and Deterrence. Journal of Marriage and the Family, 54 (Avgust): 620-629.

24. Zaalouk, Malak (1989) , Violence in Family: The case of wife battering in Egypt, The National Center for Social and Criminological Research, Vol. 26 (Jan.) No. 1. Cairo,:208-238.

رقم الايداع / ٤٩٧٤ لسنة ١٩٩٨

الترقيم الدولى I.S.B. N - 977 - 05-1607-4

مطبعة
محمد عبد الكريم حسان
٢٧ شارع الخرنفش ـ القاهرة
ت : ٥٩٠٥٤٢٠